

محطات

الرؤية وضمان المستقبل



مُحَمَّدَان

الرُّؤْيَا وَضَمَائِمُهَا لِلْمُسْتَقْبَلِ

2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الَّذِينَ يَأْمِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
إِنَّا لَأُنْصِفُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ

سورة الكهف الآية ٣٠



جَالِي السَّاطَانِ قَابُوسُ بْنُ سَعِيدٍ
طَيْبُ اللَّهِ شَرَاهُ



حَضْرَةُ حَسَنَ بْنِ الْحَسَنِ السَّلْطَانِ هَيْشَمِ بْنِ طَارِقِ الْبَعْظَرِ
حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

المحتويات

12

الفصل الأول

هيثم .. القيادةُ الحكيمة

28

الفصل الثاني

عُمان.. مهدُ الحضارات وحضارة الإنسان

58

الفصل الثالث

مؤسساتٌ تجسّد طموحات الرؤية المستقبلية

92

الفصل الرابع

مجلس عُمان.. صلاحيات تشريعية ورقابية تعزّز نهج الشورى العُمانية

104

الفصل الخامس

ثوابتٌ ومبادئٌ راسخة تعزّز روابط الصداقة والحوار

120

الفصل السادس

عُمان.. أرضُ التسامح والسّلام

134

الفصل السابع

الاقتصاد العُماني.. مسارات النمو والتنوع

160

الفصل الثامن

تنمية مستدامة برؤية مستقبلية طموحة

204

الفصل التاسع

سواعد أمينة تصون منجزات الوطن وتسهر على أمنه واستقراره

238

الفصل العاشر

الإعلام العُماني.. مرآة صادقة ورسالة متّزنة

280

الفصل الحادي عشر

منظومة قضائية موحدة تحقق معايير العدالة والنزاهة والشفافية

296

الفصل الثاني عشر

إرث عُمان الثقافي.. تنوعٌ يعكس الهوية الحضارية

318

الفصل الثالث عشر

مرافق متطورة لبيئة مستدامة

تقديم

بفكر مستنير وإرادة قوية، ويقين راسخ لا يتزعزع، ورؤية طموحة تنظر بتفاؤل نحو المستقبل، تواصل سلطنة عُمان مسيرتها نحو التنمية والازدهار تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، حيث يتجسد حرص جلالة في تعزيز مكانة الدولة العصرية عبر مجموعة من المجالات الحضارية والاقتصادية، مع التركيز على دور المواطن العُماني كشريك أساسي في رحلة التنمية الشاملة.

وتتجلى نتائج هذه الرؤية في التناغم والتكامل بين مؤسسات الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما أدى إلى تحقيق إنجازات ملموسة في مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وقد شهدت سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً في أدائها الوطني خلال السنوات الأربع الماضية، حيث أظهرت خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) نتائج إيجابية بفضل الالتزام بتنفيذها. وقد أسفرت هذه الجهود عن خفض متوسط سعر التعادل النفطي في الميزانية العامة، وتقليص حجم الدين العام، ورفع التصنيف الائتماني للبلاد.

ونتيجة للإجراءات المالية المدروسة، المدعومة بتحسين أسعار النفط في عام 2024، حققت السلطنة فائضاً مالياً بلغ نحو 540 مليون ريال عُماني، وشهد ملف الدين العام في سلطنة عُمان تطورات إيجابية، مما خفّض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34% بحلول نهاية عام 2024، مع تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، وتوجيه حصة متزايدة نحو الإنفاق الإنمائي والاجتماعي.

وتمضي الحكومة قدماً في جهودها لإرساء قطاع مالي نشط يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث أطلقت في يناير 2024 برنامجاً وطنياً للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي تحت عنوان «استدامة»، والذي يمتد لثلاث سنوات بدءاً من 2023، ليكون محورياً رئيسياً لتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان 2040».

ويقدم هذا الكتاب لمحة شاملة عن التقدم الذي حققته سلطنة عُمان في عهدها الزاهر، مسلطاً الضوء على مسارات النهضة العُمانية المستمرة وإسهاماتها البارزة في شتى المجالات.

نسأل الله العليّ القدير أن يمد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بموفور الصحة والعافية والعمر المديد، وأن يديم على سلطنة عُمان نعمة الأمن والرخاء.

هيثم القيادة⁹ الحكيمة



تواصل سلطنة عُمان نهجها الراسخ في تحقيق رؤية عُمان 2040 بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الذي اتبع خطوات مدروسة منذ بداية توليه الحكم في البلاد، واضعاً دليلاً شاملاً للعمل الوطني وسياسة سلطنة عُمان الداخلية والخارجية، مكملاً نهج المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-، مما يعكس تطلعات المستقبل من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد، وتطوير القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين. كما تسعى سلطنة عُمان إلى تعزيز مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية من خلال الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي، مع الابتعاد عن الانحياز لأي محور من محاور التوترات الجيوسياسية.



صاحب الجلالة يبدي ارتياحه لتحسن مؤشرات الأداء المالي خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء

وتتجلى توجهات جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- لتحقيق رؤية «عُمان 2040» في التركيز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط، من خلال دفع عجلة التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، مستمراً في توجيهاته لتطوير البنية التحتية والمدن الذكية والمستدامة بهدف إيجاد بيئة تنافسية وجاذبة للاستثمارات المحلية والدولية يتحقق من خلالها تنمية شاملة ومتوازنة في كافة محافظات سلطنة عُمان، متمثلة رؤيته في جعل سلطنة عُمان نموذجاً متفرداً في المنطقة يمزج بين التراث العريق والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبناءً على تركيز جلالاته -حفظه الله ورعاه- على الاستقرار المالي، فقد أصدر مع بداية العام 2024 المرسوم السلطاني رقم (2024/1) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م التي تعكس دعم المسار الاقتصادي المستدام للدولة، ثم أصدر المرسوم رقم (2024/2) الذي نص على إنشاء الصندوق الوطني للحالات الطارئة بهدف مواجهة الكوارث الطبيعية؛ كالأنواء المناخية والفيضانات والزلازل وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الدولة، وتُلحق ضرراً بالمرافق العامة والبنية الأساسية، وذلك من خلال دعم تحقيق السياسة العامة المتعلقة بالإجراءات اللازمة لإدارة الحالات الطارئة، وتقديم التمويل اللازم وفقاً للمتطلبات الفعلية لضمان عودة الحياة إلى طبيعتها بعد وقوع الحالة الطارئة، كما أصدر جلالاته المرسومين السلطانيين (2024/5) و(2024/6)، قضى الأول بتعديل أحكام نظام جهاز الضرائب، أما الثاني فقضى بتعيين رئيس لجهاز الضرائب وذلك لتعزيز كفاءة نظام الضرائب.

جلالة السلطان
يؤكد على
ضرورة رفع
مستوى الأداء
والاستفادة
من بيانات
المركز الوطني
للإحصاء
والمعلومات
لدعم التخطيط

ولمواكبة الاحتياجات التنموية، ودراسة المقترحات المقدمة من وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الشخصيات الاعتبارية العامة بشأن المشاريع التنموية من ناحية أهميتها وأولوية تنفيذها، أصدر جلالتهم المرسوم السلطاني رقم (2024/36) الذي قضى بإسناد بعض الاختصاصات لكل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، كما أصدر المرسوم السلطاني رقم (2024/47) الذي قضى بإصدار قانون حماية الودائع المصرفية، بهدف توفير حماية شاملة للودائع لدى البنوك الأعضاء، وتعزيز ثقافة الادخار وثقة الجمهور في متانة القطاع المصرفي في سلطنة عُمان. وفي إطار تنظيم آليات توقيع العقود والالتزامات المالية على مستوى الجهات الحكومية، أصدر جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- المرسوم السلطاني رقم (2024/59) بإصدار نظام توقيع العقود والالتزامات المالية للدولة، مما يعزز الشفافية والكفاءة في إدارة المعاملات المالية الحكومية. كما أصدر جلالتهم المرسوم السلطاني رقم (2024/70) الذي دعا لإصدار قانون الضريبة التكميلية على الكيانات التابعة للمجموعات متعددة الجنسيات، وذلك بهدف سد الفجوة بين الضريبة المحلية والنسبة العالمية المقررة البالغة 15%، وضمان بقاء الإيرادات الضريبية داخل سلطنة عُمان، وتعزيز التنافسية الاقتصادية من خلال تطبيق نظام ضريبي عادل.

وفي التاسع من يناير 2024م ترأس جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- اجتماع مجلس الوزراء بقصر البركة العامر، وأشاد جلالتهم بالإنجازات المحققة في عام 2023م، مبدياً ارتياحه لتحسن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي، كما أكد جلالتهم على مواصلة الجهود الحكومية لتعزيز هذا التحسن. وحرصاً من جلالتهم على متابعة تقييم أداء المؤسسات الحكومية لعام 2023م، الذي أظهر تحسناً مستمراً، أكد جلالتهم على ضرورة رفع مستوى الأداء وتحليل نقاط القوة والضعف لمعالجة التحديات، وأشاد بالجهود المبذولة من المؤسسات الحكومية، خصوصاً تلك التي حققت تقييمات عالية.

وأشاد جلالتهم بدور المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في تلبية احتياجات الدولة من البيانات، وأكد على ضرورة استفادة الجهات الحكومية من هذه البيانات لدعم عمليات التخطيط واتخاذ القرار، وتقييم البرامج والمشاريع، وقياس أثر السياسات، لضمان فعاليتها



جلالة السلطان أثناء ترؤسه مجلس الوزراء

في تحقيق الأهداف المرجوة. ومع بدء العمل بمنظومة الحماية الاجتماعية في عام 2024م، شدد جلالتة على ضرورة متابعة وتقييم أدائها وبرامجها بشكل دوري، لضمان استيعاب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كما أكد على أهمية تلمس احتياجات المواطنين، خاصة الفئات المعتمدة على هذه المنظومة.

واستكمالاً لتوجيهات مجلس الوزراء بشأن إعداد سياسة وطنية للمحتوى المحلي، اعتمد المجلس «السياسة الوطنية للمحتوى المحلي (2024-2030)»، التي تهدف إلى تنظيم ومتابعة المحتوى المحلي في جميع القطاعات. وأكد جلالتة -أبقاه الله- على أهمية تحقيق مستهدفات عدة منها توفير فرص عمل للمواطنين، وتوطين الصناعات، ودعم رواد الأعمال، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تسعى السياسة الوطنية لتقليل الواردات وتعزيز الميزان التجاري. وفي ذات السياق بارك مجلس الوزراء برنامج الولاء للمنتج الوطني، الذي يهدف إلى تحفيز المستهلكين على اختيار المنتجات العُمانية لدعم الشركات المحلية واستدامتها. ونظراً لما تتميز به محافظات سلطنة عُمان من مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية، أكد مجلس الوزراء على ضرورة تركيز المحافظين على تطوير المواقع السياحية

مجلس
الوزراء يعتمد
السياسة
الوطنية
للمحتوى
المحلي ويدعو
المحافظين
لتركيز
على تطوير
المواقع
السياحية

تبسيط ودمج
(411) رسمًا
لتبسيط
الإجراءات
وتحسين
بيئة الأعمال
وتعزيز
تنافسية
الاقتصاد
الوطني

كما دعا لوضع خطط لإقامة فعاليات تجذب الزوار وتعزز النشاط السياحي طوال العام، ولتعزيز دور السياحة في الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل، وجه جلالته -أيده الله- بوضع خطة زمنية لتطوير «الجبل الأبيض» وقرية «وكان»، مع استكمال البنى الأساسية اللازمة لتحسين ظروفهما، مما يجعلهما وجهتين رئيسيتين للرحلات والتخيم وسياحة المغامرات.

وفي إطار الاهتمام المتواصل الذي يوليه مجلس الوزراء لمنظومة سلامة وجودة الغذاء والتشريعات والإجراءات الوقائية والتنظيمية والتنفيذية الهادفة إلى ضمان إنتاج واستيراد وتصدير وتداول واستهلاك المنتجات الغذائية الآمنة لصحة المستهلك بمختلف أنواعها، وجه جلalته -أعزه الله- بمراجعة أدوار الجهات المعنية بما يكفل تكامل وانسجام إجراءاتها، لتكون أكثر فاعلية.

واستمرارًا للتوجه العام بشأن تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فقد اعتمد مجلس الوزراء نتائج المرحلة الثالثة من مشروع دليل تسعير الخدمات الحكومية، والذي يتضمن إلغاء وتخفيض وتبسيط ودمج (411) رسمًا، كما وافق المجلس على المقترح الذي تقدمت به الجهات المعنية بشأن تخفيض رسوم خدمة توصيل المياه الصالحة للشرب للفئات السكنية وغير السكنية.

وفي 9 يناير 2024م استعرض جلالة السلطان المعظم -أعزه الله- خلال اجتماع مجلس الوزراء، العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة، مشيرًا إلى النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الزيارات واللقاءات الأخيرة، وأكد جلalته على استمرار جهود سلطنة عُمان في التعاون مع الجميع، بما يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية، وتفضل في ختام الاجتماع بالتطرق إلى مواضيع تهم الوطن والمواطنين، مقدمًا توجيهاته الكريمة و متمنيًا دوام التوفيق والنماء للوطن وأبنائه الأوفياء.

وخلال ترؤس جلalته -حفظه الله- اجتماع مجلس الوزراء في الثامن والعشرين من شهر مايو 2024م بقصر البركة العامر، تفضل باستعراض الأوضاع المحلية. ففي الشأن الاقتصادي اعتمد مجلس الوزراء الحساب الختامي للدولة للعام المالي 2023م الذي أوضح تحسنًا في الأوضاع المالية، وتراجعًا في

جلالته يوجه
بإطلاق برنامج
تحفيزي
لتحويل
الشركات
الخاصة
والعائلية
إلى شركات
مساهمة عامة
لتطوير سوق
رأس المال

حجم الدَّين العام، ما أدى إلى استمرار تحسن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، مشيداً بجلالته -أعزه الله- بكافة الجهود المبذولة في هذا المجال. وحرصاً على تطوير سوق رأس المال في سلطنة عُمان، وزيادة القيمة السوقية لبورصة مسقط، وجّه جلالته -أبقاه الله- بإطلاق برنامج تحفيزي يشمل مبادرات لتحويل شركات خاصة وعائلية وصغيرة ومتوسطة إلى شركات مساهمة عامة، كما سيتم تأسيس سوق فرعية في بورصة مسقط باسم «سوق الشركات الواعدة» لتعزيز الاقتصاد المحلي. وفي ذات الاجتماع اعتمد مجلس الوزراء «الاستراتيجية الصناعية 2040» لتعزيز القطاع الصناعي كجزء من رؤية عُمان 2040، بهدف تنويع الاقتصاد وتحسين جودة المنتجات العُمانية وبناء قاعدة صناعات تحويلية حديثة تعتمد على التكنولوجيا.

ووجّه جلالته -أبقاه الله- بإنشاء «المؤسسة العُمانية الوقفية» لاستثمار أموال الأوقاف وفق أفضل الممارسات. كما أمر بمنح طلبة الابتعاث الداخلي مخصصات شهرية بدءاً من العام الدراسي 2024-2025 من أجل تقليل التحديات المعيشية التي تواجههم، ومن أجل توفير سبل الحياة الكريمة، وتهيئة المساكن الملائمة للمواطنين أقر مجلس الوزراء اعتماد 70 مليون ريال لتعزيز برنامج المساعدات السكنية بوزارة الإسكان لعامي 2024 و2025. واستعرض جلالته خلال الاجتماع القضايا الإقليمية والدولية، مشيراً إلى الأوضاع في غزة والعلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، وما حفلت به الفترة الأخيرة من زيارات ولقاءات للدول الشقيقة أسفرت عن نتائج طيبة، وأكد حرص سلطنة عُمان على تعزيز التعاون بما يخدم المصالح المتبادلة، وفي ختام الاجتماع، أسدى جلالته توجيهاته متمنياً دوام التوفيق والنماء للوطن والمواطنين.

وفي اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- بقصر المعمورة العامر بولاية صلالة في 19 سبتمبر 2024، عبّر جلالته عن ارتياحه لاستمرار انخفاض الدين العام والنتائج الإيجابية التي تعزز الثقة في الاقتصاد الوطني. كما أشار المجلس إلى أن ملف التشغيل يمثل أولوية وطنية، حيث أقرت الحكومة مبادرات تسهم في توفير فرص

جلالة السلطان
يشيد بجهود
الأجهزة الأمنية
والنتائج
الإيجابية
لتطبيق نظام
المحافظات
وقانون
المجالس
البلدية

عمل جديدة للمواطنين، ولتحفيز هذه الجهود خصص 50 مليون ريال عُماني إضافي لدعم برامج تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، إلى جانب المبالغ المحصلة من قطاعات النفط والغاز والوحدات الحكومية لضمان استدامة هذه الفرص.

وفي إطار الاهتمام السامي بالجوانب الاجتماعية والتعليمية، أشاد جلالتة بجهود متابعة الأحوال المعيشية للمواطنين، ووجه بتخصيص 72 مليون ريال عُماني لتمويل برنامج «منفعة دعم الأسرة» ضمن صندوق الحماية الاجتماعية. كما هنأ الطلبة والطالبات بمناسبة بدء العام الدراسي، مشيداً بجهود المعلمين والأكاديميين في الاستعداد للعام الجديد. وفي ظل تزايد الكثافة الطلابية في بعض المحافظات ذات النمو السكاني المطرد، أقر مجلس الوزراء تخصيص 40 مليون ريال عُماني إضافي لتسريع بناء مدارس جديدة ضمن الخطة الخمسية الحالية، كما أقر مجلس الوزراء البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة بهدف رفع ترتيب سلطنة عُمان في مؤشر جاهزية الحكومات، وتعزيز إنتاجية القطاعات الاقتصادية وزيادة شركات التقنية الناشئة المتخصصة.

وأشاد جلالة السلطان بالجهود المبذولة من الجهات المعنية في استقطاب مليون زائر إلى خريف ظفار حتى نهاية أغسطس 2024م، مثنياً المشاريع التنموية والفعاليات السياحية التي ساهمت في نجاح الموسم. كما أكد جلالتة على أهمية تطوير الخدمات والفعاليات لتحقيق زيادة في أعداد السياح في المواسم المقبلة، كما أشاد بأداء المؤسسات الحكومية في معالجة الأولويات الوطنية وتحسين الخدمات. كما أكد على ضرورة تطوير آليات قياس رضا المستفيدين وتبسيط الإجراءات لتحسين جودة الخدمات المقدمة. ووجه جلالتة بتدشين منصة إلكترونية لتلقي الشكاوى والمقترحات في المؤسسات الحكومية خلال العام القادم.

وفي ظل صلابة اللُحمة المجتمعية والانسجام الذي تميز به المجتمع العُماني عبر التاريخ، أكد مجلس الوزراء أهمية تحصين المجتمع وتعزيز دور الأسرة في تنشئة الأبناء على القيم العُمانية العريقة التي ترفض التعصب والتحزب، وأشاد جلالة السلطان

-حفظه الله- بجهود الأجهزة العسكرية والأمنية في مواجهة التحديات الأمنية، مشددًا على ضرورة اليقظة لمتابعة الظواهر السلبية. وفي سياق العلاقات الدولية، أكد جلالتة حرص سلطنة عُمان على التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. وفي ختام الاجتماع، وجه جلالتة مؤسسات الدولة بمواصلة تحسين الأداء وتوفير الظروف الملائمة للنماء والارتقاء بالوطن.

وفي 19 يناير 2024م جسد جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- التزامه الراسخ بالتنمية الشاملة عبر لقائه بشيوخ وأعيان محافظة مسندم وعدد من أعضاء مجلس عُمان وأعضاء المجلس البلدي ورجال الأعمال. جاء هذا اللقاء تأكيدًا على أهمية التواصل المباشر مع المواطنين والوقوف على احتياجاتهم، وتكريسًا لمبدأ اللامركزية في إدارة المحافظات، وسلط جلالتة الضوء على النجاحات الاقتصادية التي تحققت في عام 2023، مشيرًا إلى التحسن الملحوظ في الأداء المالي والاقتصادي، والنتائج الإيجابية لتطبيق نظام المحافظات وقانون المجالس البلدية، الذي منح المحافظين صلاحيات واسعة، وأكد جلالتة خلال اللقاء على أن سلطنة عُمان ماضية في تنفيذ خططها وبرامجها بمختلف المجالات، وجار العمل على منح المحافظات المزيد من الصلاحيات خلال الفترة القادمة، وأعرب جلالتة عن اهتمامه بتطوير المحافظة اقتصاديًا نظرًا لموقعها الاستراتيجي والفرص الاستثمارية المتاحة، خصوصًا في قطاعات السياحة والثروة السمكية والخدمات، ودعا المستثمرين والتجار ورواد الأعمال لاستغلال هذه الفرص، وتنشيط الحركة التجارية عبر الموانئ والبنى الأساسية التي تعمل الحكومة على تطويرها مستفيدين من موقعها الاستراتيجي، بالإضافة إلى بدء إنشاء الصناعات الخفيفة في المناطق الصناعية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل للمواطنين، ووجه بتنفيذ عدد من المشروعات الإضافية في المحافظة منها إنشاء مخطط سكني تجاري في منطقة الجرادية، ومنطقة صناعية في سيح الوساط بولاية مدحاء، وإنشاء مساكن اجتماعية بالمحافظة، وتطوير عدد من القرى البحرية، وإنشاء عدد من المصانع النموذجية الجاهزة في منطقة محاس الصناعية بولاية خصب وفي المنطقة الصناعية في سيح الوساط بولاية مدحاء ليستفيد منها رواد الأعمال والشركات الناشئة.

جلالتة يثمن
المشاريع
التنموية
لتحقيق
زيادة في
أعداد السياح
ويشيد بجهود
الأجهزة
الأمنية في
مواجهة
التحديات



جلالته يضع حجر الأساس لمشروع مجمع عُمان الثقافي



وضع حجر الأساس
لمشروع مجمع
عُمان الثقافي

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



وتفضل جلالته -حفظه الله ورعاه- في 21 يناير 2024 بوضع حجر الأساس لمشروع «مجمع عُمان الثقافي»، ومبنى «هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية» بموقع المشروع في مرتفعات المطار بمحافظة مسقط، وسيكون بمثابة مساحة حيوية مخصصة لجمع وحفظ وعرض الفنون والثقافة الحية والتاريخية والمعاصرة في سلطنة عُمان، ويهدف مجمع عُمان الثقافي للنهوض بالعمل الثقافي والأدبي والمسرحي والبحثي، وتعزيز الأنشطة والفعاليات والبرامج الثقافية، وتطوير مجالات العمل الثقافي، وجمع المفردات الثقافية العُمانية، وإبراز الإرث الثقافي في الذاكرة العُمانية، وتوفير خدمات البحث العلمي والفكري للدارسين والباحثين، وسيسهم في تعزيز الأنشطة والفعاليات والبرامج، وتطوير مجالات العمل، وحفظ الذاكرة الوطنية لتاريخ وإنجازات سلطنة عُمان الثقافية، ويحتوي على ثلاثة مبانٍ رئيسية هي: مبنى «هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية» الذي يحفظ التاريخ العُمانى، والمكتبة الوطنية التي لديها القدرة على استيعاب ما يصل إلى مليون مجلد، والمسرح الوطني بقاعة تتسع لألف مقعد، وسيضم المجمع أربعة مرافق؛ منها مكتبة الأطفال، ودور سينما ثقافية، ومبنى المعرض وورش العمل، ومقر المنتدى الأدبي الذي سيضم



المستشفى السلطاني أحد المستشفيات التي توفر الخدمات الصحية وفقاً للمعايير الوطنية والعالمية

قاعة محاضرات، كما سيضم قاعات للفنون التشكيلية، وأقسامًا للناشئة؛ لمزاولة أنشطتهم الثقافية المختلفة، وسيحتوي على ثلاث مؤسسات وطنية مهمة في منشأة واحدة.

واعتمد جلالتـه -حفظه الله ورعاه- موازنة سنوية لوزارة الصحة لتوفير أجهزة المجسات الإلكترونية للأطفال العُمانيين المصابين بمرض السكري وذلك في الأول من فبراير 2024م، حيث إنّ الفئة المصابة (من الأطفال) بداء السكري من النوع الأول غالباً ما تواجه صعوبة في التعايش مع المرض، وبوجود هذه المجسات والمضخات سيكون تعايشهم أكثر مرونة، وستكون لهذه الأجهزة جدواها العلاجية لهؤلاء المصابين الذين يواجهون خطراً مستمراً ومهدداً للحياة؛ يتمثل في الانخفاض الشديد أو الارتفاع الشديد لمستوى السكر في الدم الذي قد يؤدي مباشرة إلى الوفاة، وإنّ المجسات الإلكترونية ومضخات الإنسولين تعد الخيار المقبول والأفضل لدى الأطفال، كما أنها ستقلل من المضاعفات طويلة الأمد التي ستؤثر على أعضاء مختلفة من جسم الطفل، وأصدر جلالتـه في القطاع الصحي المرسوم رقم (2024/10) بتحديد اختصاصات وزارة الصحة واعتماد هيكلها التنظيمي، والمرسوم رقم (2024/11) الذي قضى بإنشاء المدينة الطبية الجامعية وإصدار نظامها بهدف تعزيز سياسة الحكومة بشأن تطوير القطاع عبر تنفيذ سياسات كليات القطاع الصحي الحكومية في التعليم والتدريب والبحث، وتوفير الخدمات الصحية وفقاً للمعايير الوطنية والعالمية، وتشجيع القيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية ذات الصلة، والإسهام في نشرها في المجلات الطبية المحكمة وغيرها. وفي إطار تنظيم وإدارة البيانات بفعالية، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية بما يواكب مسيرة التحول الرقمي في سلطنة عُمان، أصدر جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- المرسومين السلطانيين رقمي (51 و2024/52)، بإصدار قانون السجلات الوطنية وإنشاء مركز

السجلات الوطنية، كما أصدر جلالتة في 3 مارس أربعة مراسيم سلطانية نص الأول منها رقم (2024/13) على تعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ، وقضى الثاني رقم (2024/14) بتحديد اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية واعتماد هيكلها التنظيمي، أما المرسوم الثالث رقم (2024/15) فاقضى بتعيين مندوب دائم لسلطنة عُمان لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، وقضى المرسوم رقم (2024/16) بتعيين مندوب دائم لسلطنة عُمان لدى منظمة التعاون الرقمي في الرياض. وفي سياق آخر أصدر جلالتة المرسوم رقم (2024/38) بمنح لقب سفيرة وتعيينها مندوبة دائمة لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والرسوم رقم (2024/53) بتعيين مندوب دائم لسلطنة عُمان لدى منظمة الأمم المتحدة في نيويورك، كما أصدر جلالتة المرسوم رقم (2024/27) الذي قضى بنقل مركز عُمان للموسيقى التقليدية إلى وزارة الثقافة والرياضة والشباب، والرسوم رقم (2024/28) الذي قضى بإنشاء المؤسسة العُمانية الوقفية وإصدار نظامها، وفي التاسع من أبريل 2024م هنأ جلالتة بمناسبة عيد الفطر المبارك أبناء الوطن العزيز والمقيمين على أرض عُمان الطيبة، والأمة الإسلامية جمعاء.

وفي 25 مارس 2024م أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- ثلاثة مراسيم سلطانية، قضى الأول رقم (2024/18) بإجراء تعديل في قانون الإجراءات الجزائية، أما الثاني رقم (2024/19) فاقضى بإصدار نظام جامعة السلطان قابوس مما يسهم في تفعيل أحكام النظام الأساسي للدولة المتعلقة بضمان استقلال الجامعات وتحقيق جودة التعليم بما يتحقق مع المعايير العالمية، وتشجيع البحث العلمي، ودعم الجهود الوطنية في تحقيق رؤية عُمان 2040، وقضى المرسوم الثالث رقم (2024/20) بإنشاء هيئة الخدمات المالية وإصدار نظامها الذي يهدف إلى وضع هيكلية جديدة لقطاع الخدمات المالية في سلطنة عُمان تتواءم مع متطلبات المرحلة الراهنة وتتسم بالمرونة اللازمة للتعامل مع التغيرات التي قد تطرأ مستقبلاً. كما أصدر -حفظه الله ورعاه- في 26 مارس 2024م المرسوم السلطاني رقم (2024/21) الذي قضى بإصدار قانون البصمات الحيوية الذي حظر إجراء فحص البصمة الوراثية لغرض إثبات النسب أو نفيه، بينما استثنى إجراء فحص البصمة الوراثية في حالات الاشتباه في المواليد في المؤسسات الصحية، والاشتباه في أطفال الأنابيب، وضياع الأطفال أو اختلاطهم بسبب الحوادث أو الكوارث، وتعذر معرفتهم، إضافة إلى حالات اغتصاب القصر وفاقدي الأهلية، ووجود جثث لم يتم التعرف على هويتها، ليؤكد هذا القانون احترام كرامة الأشخاص وحرمة حياتهم الخاصة وحماية بياناتهم الشخصية أثناء مراحل جمع العينات والبصمات واستعمال البصمة الوراثية، وأصدر جلالتة المرسومين (2024/17) و(2024/39) اللذين قضيا بتعيين سفراء غير مقيمين، وثلاثة مراسيم أخرى (2024/12) و(2024/32) و(2024/49) قضت بتعيينات في بعض المناصب، بالإضافة إلى المرسوم رقم (2024/58) الذي قضى بإصدار قانون الإعلام، والرسوم رقم (2024/61) في شأن قطاع التدريب المهني.

وفي سياق تعزيز البنية القانونية والمؤسسية أصدر جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- المرسوم رقم (2024/33) الذي نص على إلغاء محكمة الاستئناف في



جلالة السلطان يفتتح مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية بحضور أمير دولة الكويت الشقيقة

ولاية المُضبيي، والمرسوم رقم (2024/54) بتعيين قضاة في المحكمة العليا، والمرسوم رقم (2024/41) بإصدار قانون المحاماة والاستشارات القانونية.

وفي السابع من فبراير 2024م تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بافتتاح مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بحضور أخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، إذ يعد المشروع شراكة استثمارية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت الشقيقة مدمجاً بين مجموعة أوكيو العُمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، ويأتي المشروع تجسيداً للعلاقات المُتجدّرة بين البلدين منذ القدم وتوتيجاً للإرث المشترك؛ وقد تكاتفت جهود الجانبين للعمل على مشروع مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية، الذي يعتبر أكبر مشروع استثماري بين دولتين خليجيتين في قطاع المصافي.

وحفاظاً على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وصون



افتتاح مصفاة الدقم

امسح الرمز لمشاهدة الفيديو



الأحياء الفطرية في البلاد أصدر جلالة -حفظه الله ورعاه- ثلاثة مراسيم سلطانية قضت بإنشاء محميات طبيعية في عدد من محافظات سلطنة عُمان، حيث قضى المرسوم الأول رقم (2024/23) بإنشاء محمية الجبل الغربي الطبيعية، وتقع في شمال سلطنة عُمان بين محافظتي شمال الباطنة والبريمي، في حين قضى المرسوم الثاني رقم (2024/24) بإنشاء محمية الظاهرة الطبيعية، وتقع في محافظة الظاهرة وتحديداً ضمن السلسلة الجبلية الممتدة من جنوب وادي الفتح بولاية ينقل وحتى منطقة المازم شمال غرب ولاية عبري، أما المرسوم الثالث رقم (2024/25) فقضى بإنشاء محمية واحة البريمي الطبيعية وتقع في ثلاث محافظات وهي: محافظة البريمي، ومحافظة شمال الباطنة، ومحافظة الظاهرة، وبالتحديد ضمن السلسلة الجبلية من شمال الشوعية بولاية عبري بمحافظة الظاهرة تحدها قرية العقير بولاية صحم بمحافظة شمال الباطنة من جهة الشرق وقرية الخد وخضراء المكاتيم بولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة من جهة الشمال وحتى وادي صاع بولاية البريمي بمحافظة البريمي من الشمال الغربي، علماً أن سلطنة عُمان تحتوي على بيئات متنوعة تتراوح من السواحل إلى الجبال والصحارى، وتعتبر موطناً لعدد كبير من الأنواع النباتية والحيوانية الفريدة. وإنشاء المحميات الطبيعية ليس فقط لحماية البيئة والطبيعة، بل أيضاً لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. كما أصدر جلالة -حفظه الله ورعاه- المرسوم السلطاني رقم (2024/45) الذي قضى بإصدار قانون تنظيم الاتجار في الأحياء الفطرية، بهدف الحفاظ على هذه الأحياء وحمايتها من الانقراض، لما لها من دور أساسي في تحقيق التوازن البيئي، والذي يُعدّ ركيزة لاستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وفي إطار تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، أصدر جلالة السلطان -حفظه الله ورعاه- جملة من المراسيم السلطانية تتناول مجموعة متنوعة من الاتفاقيات في المجالات الجوية والدبلوماسية، فقد تم التصديق بموجب المرسوم رقم (2024/3) على اتفاقية الخدمات الجوية بين سلطنة عُمان وجمهورية البرازيل الاتحادية، تلاه المرسوم رقم (2024/4) بالتصديق على اتفاقية مماثلة بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية رومانيا، والتصديق على اتفاقية الخدمات الجوية مع حكومة جمهورية غامبيا بموجب المرسوم رقم (2024/7).

وفي سياق تعزيز الربط الجوي، صدر المرسوم السلطاني رقم (2024/22) و(2024/29) للتصديق على اتفاقيات الخدمات الجوية بين سلطنة عُمان من جهة وكل من المجلس الاتحادي السويسري وجمهورية مصر العربية من جهة أخرى، كما نص المرسوم رقم (2024/30) على التصديق على اتفاقية النقل الجوي مع حكومة جمهورية إندونيسيا، فيما صدر المرسوم رقم (2024/34) و(2024/35) للتصديق على اتفاقيات مع حكومة الجمهورية التونسية

جلالته يصدر
مراسيم تعزز
التعاون الدولي
والشراكة
الاستراتيجية
بين سلطنة
عُمان وعدة
دول ومنظمات
دولية في
المجال الجوي

وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وما وراءهما، وتواصلت جهود سلطنة عُمان في هذا الاتجاه مع التصديق على اتفاقيات أخرى منها إصدار المرسوم رقم (2024/40) بشأن الاتفاقية مع حكومة جورجيا في مجال الخدمات الجوية، والرسوم رقم (2024/37) الذي قضى بالتصديق على تعديل كيجالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، كما تم التصديق على عدة اتفاقيات أخرى في مجالات متعددة، بإصدار المرسوم رقم (2024/42) بشأن اتفاقية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مقر الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون ومركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية ومكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون ومركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية، والرسوم رقم (2024/43) الذي نص على التصديق على تعديل البروتوكول الملحق بالاتفاق بين سلطنة عُمان والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي إطار التعاون في المجالات الدبلوماسية والإنمائية، أصدر جلالته عددًا من المراسيم أبرزها المرسوم رقم (2024/48)، والرسوم رقم (2024/56)، والرسوم رقم (2024/57) التي قضت بالتصديق على اتفاقيات الإعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة مع كل من أوزبكستان وفنزويلا وسورينام وبلغاريا، إلى جانب المرسوم رقم (2024/60) والرسوم رقم (2024/62) بشأن إزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها مع كل من إيرلندا وجمهورية إستونيا، بالإضافة إلى المرسوم رقم (2024/64) بشأن التصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة دوقية لكسمبورغ الكبرى لإزالة الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب من الضرائب وتجنبها.

كما تم التصديق على مجموعة أخرى من الاتفاقيات في شأن الخدمات الجوية بإصدار المراسيم (2024/63) و(2024/67) و(2024/68) و(2024/69) مع كل من تشيلي وسورينام وأوغندا وسيشل، إلى جانب التصديق على اتفاقيات النقل الجوي في المرسومين (2024/65) و(2024/66) بين حكومة سلطنة عُمان وحكومات كل من تشاد وأستراليا، والمرسوم السلطاني رقم (2024/71) الذي قضى بالتصديق على اتفاقية إطار العمل لتأسيس عمليات القطاع الخاص بين سلطنة عُمان وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (صندوق أوفيد) مما يعكس التزام سلطنة عُمان بتعزيز الشراكات الاقتصادية والتنموية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفيما يختص بالقطاع النفطي وتعزيز العوائد الاقتصادية وتطوير الحقول بطريقة مستدامة وجذب الاستثمارات الأجنبية، أصدر جلالة -حفظه الله ورعاه - ثلاثة مراسيم سلطانية، نص الأول رقم (2024/8) على إجازة الاتفاقية النفطية بين حكومة سلطنة عُمان وشركة سي سي إنرجي بي 38 ليمتد (فرع عُمان) للمنطقة رقم (38)، وقضى الثاني رقم (2024/9) بإجازة الاتفاقية النفطية بين حكومة سلطنة عُمان وشركة سي سي إنرجي بي 74 ليمتد (فرع عُمان) للمنطقة رقم (74)، أما المرسوم الثالث رقم (2024/31) فقضى بإجازة تعيين نسبة من الحقوق والالتزامات في الاتفاقية النفطية للمنطقة رقم (65). وفي إطار تنمية الموارد الطبيعية وتعزيز الاقتصاد الوطني، أصدر جلالة -حفظه الله ورعاه- المرسوم السلطاني رقم (2024/72) بإجازة اتفاقية امتياز لاستخراج ومعالجة الملح البحري للمنطقة رقم (51 ك) بين حكومة سلطنة عُمان وشركة نقاء للملح.

وتمكنت حكومة جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- من خلال استمرارها في تنفيذ إجراءات ضبط الأوضاع المالية وارتفاع أسعار النفط من سداد جزء من المديونية العامة وإدارة المحفظة الإقراضية بنجاح بحلول نهاية عام 2024م، مما أدى إلى انخفاض حجم الدين العام بنحو 0.8 مليار ريال عُمانى ليلبلغ 14.4 مليار ريال عُمانى مقارنة بـ 15.2 مليار ريال عُمانى في نهاية عام 2023م. كما تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34%، وانخفضت خدمة الدين العام إلى نحو 940 مليون ريال عُمانى مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2024م بنحو 1.050 مليار ريال عُمانى، واستعادت سلطنة عُمان الجدارة الاستثمارية بعد 7 أعوام من التراجع (منذ عام 2017م) جراء تأثيرات الأزمات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث ارتفع التصنيف الائتماني إلى «BBB» مع نظرة مستقبلية مستقرة لها من قبل وكالة «ستاندرد آند بورز» في تقرير تصنيفها الائتماني الثاني عن سلطنة عُمان نتيجة تحسن الأداء المالي للدولة. ويعد مؤشر التصنيف «BBB» أولى درجات مؤشر الجدارة الاستثمارية عند تقييم التصنيف الائتماني ويمثل بيئة استثمارية آمنة.

عُمان

مهْدُ الحضارات وحضارة الإنسان



تُعتبر سلطنة عُمان ساحة تاريخية نابضة بالحياة، حيث تتقاطع فيها خيوط الحضارات القديمة، مثل السومرية والبابلية والفرعونية والرومانية، لتروي قصة غنية من التفاعل الثقافي والتجاري. وكانت السفن العُمانية تبحر عبر المحيط الهندي، تحمل معها حكايات وأدوات من مختلف الأمم، متجهة إلى الموانئ الفارسية الجنوبية ومرافئ الخليج العربي، وصولاً إلى العراق، لتسطر صفحات جديدة من التاريخ على سواحل شرق إفريقيا، بدءاً من الصومال حتى موزمبيق.



القلع والحصون.. إرث معماري يجسد عمق تاريخ عُمان

أطلق السومريون على سلطنة عُمان لقب «مجان» أو «جبل النحاس»، وهو اسم يحمل دلالات عميقة على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة و ثرائها بالموارد الطبيعية، خاصة النحاس والأحجار الكريمة التي جعلت منها مركزاً تجارياً هاماً. وتروي الكتب التاريخية قصصاً عن هجرة القبائل العربية إلى سلطنة عُمان منذ عصور بعيدة، حيث تذكر المصادر التاريخية أن أول هجرة منظمة وقوية هي تلك التي كانت تحت قيادة مالك بن فهم الذي كان ينتمي إلى القبائل الأزدية، في نهاية القرن الميلادي الأول.

ومع بزوغ شمس الإسلام، كانت سلطنة عُمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندی بن المستكبر -ملكي عُمان آنذاك- يدعوهم إلى الإسلام فاستجابت عُمان بقيادة ابني الجلندی، وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت سلطنة عُمان بدور كبير في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، كما شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الإسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها.



مسقط.. بوابة الخليج

وإذا كانت دولة اليعاربة تعد من المحطات التاريخية البارزة التي خلّدت في الذاكرة العُمانية والخليجية والعربية، بحكم أنها الدولة التي نجحت في طرد البرتغاليين من السواحل العُمانية والخليج العربي ومنطقة المحيط الهندي، وصولاً إلى شرق أفريقيا، فإن الدولة البوسعيدية، التي تأسست عام 1744م على يد الإمام أحمد بن سعيد البوسعيد، ويمثل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- امتداداً لها، تمكنت من تحويل سلطنة عُمان إلى قوة مؤثرة في محيطها، وبناء إمبراطورية عُمانية واسعة امتدت إلى مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما أتاح لها فرض وجودها البحري في المحيط الهندي وإقامة علاقات سياسية متوازنة مع القوى الكبرى. ومع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أشرقت شمس النهضة العُمانية على يدي المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور -طيب الله ثراه- الذي قاد نهضة حديثة أعدت سلطنة عُمان لاستعادة مجدها العريق ومكانتها المرموقة بين دول العالم.

وتستمر المسيرة المباركة تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الذي أعلن منذ توليه الحكم في 11 يناير 2020م، المضي قدماً على مسار البناء والتنمية، مؤكداً على «أن تطلّ عُمان الغاية الأسمى في كل ما نُقدم عليه، وكل ما نسعى لتحقيقه، داعين كافة أبناء الوطن، دون استثناء، إلى صون مكتسبات النهضة المباركة، والمشاركة الفاعلة في إكمال المسيرة الطافرة، متوكلين على الله عز وجل، راجين عونه وتوفيقه».

أسماء عُمان

تباينت الآراء حول أصل تسمية عُمان، حيث يُرجع البعض الاسم إلى قبيلة عُمان القحطانية، بينما يعتبره آخرون مشتقًا من معنى الاستقرار والإقامة. فقد أشار ابن الأعرابي إلى أن «العمن» تعني المقيمين في مكان، حيث يُقال «رجل عامن» و«عمون»، مما يشير إلى أن الكلمة قد تكون مرتبطة بمفهوم الاستقرار في عُمان.

ويرى الزجاجي أن عُمان سميت تيمناً بعُمان بن إبراهيم الخليل عليه السلام، بينما يشير ابن الكلبي إلى أنها سميت على اسم عُمان بن سبأ بن يغثان بن إبراهيم، الذي يُعتقد أنه أسس مدينة عُمان. ويُقال إن الأزد أطلقوا على عُمان هذا الاسم لأن منازلهم كانت تقع على وادٍ في مارب يُسمى عُمان، مما أعطى الاسم طابعًا محليًا.

ويُعتبر المؤرخ الروماني بلينيوس من أوائل من ذكر عُمان بهذا الاسم في القرن الأول الميلادي، حيث ورد اسم مدينة تُدعى «عُمانه» في كتاباته، وظهر الاسم أيضًا لدى بطليموس في القرن الثاني الميلادي. ويعتقد جروهمان أن «عُمانه» المشار إليها في هذه الكتابات قد تكون مدينة صحار، التي كانت تُعتبر المركز الاقتصادي الأهم في تلك الفترة.

وعُرفت عُمان أيضًا بأسماء أخرى، مثل «مجان» الذي أطلقه السومريون ودول بلاد ما بين النهرين، و«مزون» التي استخدمها الفرس، وهي مشتقة من كلمة «المزن»، التي تعني السحاب والماء الغزير، مما يشير إلى ازدهار الزراعة في عُمان منذ عصور قديمة.

وقد ذُكر اسم عُمان في المصادر العربية كإقليم مستقل، حيث أشار الاصطخري وابن حوقل إلى أن عُمان كانت ناحية ذات أقاليم مستقلة. بينما كان ابن خلدون أكثر وضوحًا في تعريفه، حيث اعتبر عُمان إقليمًا سلطانيًا منفردًا ضمن الأقاليم العربية المستقلة. ومهما كان الأمر، يتضح أن «عُمان» تعود إلى عصور تاريخية بعيدة، وقد تميزت بصيغتها العربية منذ الأزل.

عُمان..
الاسم الذي
يحمل في
طيّاته عبق
الحضارة
العربية
والتاريخ
العريق

الجغرافيا وحيوية الموقع

تتجاوز الجغرافيا في جوهرها مفهوم الموقع والتضاريس، لتكون حوارًا ديناميكيًا بين الطبيعة وسبل استغلالها لتحقيق الفائدة. وتمتاز سلطنة عُمان بموقعها الاستراتيجي في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، حيث تمتد على ساحل يبلغ طوله 3165 كيلومترًا من بحر العرب إلى مضيق هرمز. تحدها من الجنوب الغربي الجمهورية اليمنية، ومن الغرب المملكة العربية السعودية، ومن الشمال دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يجعلها نقطة التقاء حيوية على الطرق التجارية البحرية.

وتغطي سلطنة عُمان مساحة تقدر بحوالي 309,500 كيلومتر مربع، وتتميز بتضاريس متنوعة تشمل سلسلة جبال الحجر، التي تمتد من رأس مسندم إلى رأس الحد، وتصل ذروة ارتفاعها إلى 3000 متر في ولاية الجبل الأخضر. تُعتبر هذه الجبال بمثابة العمود الفقري للبلاد، حيث تُقسمها إلى منطقتين رئيسيتين: (الباطنة)، وهي المنطقة الساحلية الخصبة، و(الحجر الغربي والشرقي)، حيث توجد العديد من الولايات الزراعية.

أما منطقة جبال ظفار فتتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (400) كيلومتر من قبالة جزر الحلايب إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وتتمتع المنطقة بمناخ استوائي فريد، حيث تكتسي بالخضرة خلال فصل الخريف بفضل الرياح الموسمية التي تهب من الجنوب الغربي، مما يجعلها منطقة جذابة للزراعة والمراعي، تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة، كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني في محافظتي الوسطى وظفار بطول 560 كيلومترًا، حيث تسقط الأمطار الموسمية على أجزاء منه، مما يساهم في ازدهار الزراعة ووفرة الثروة السمكية.



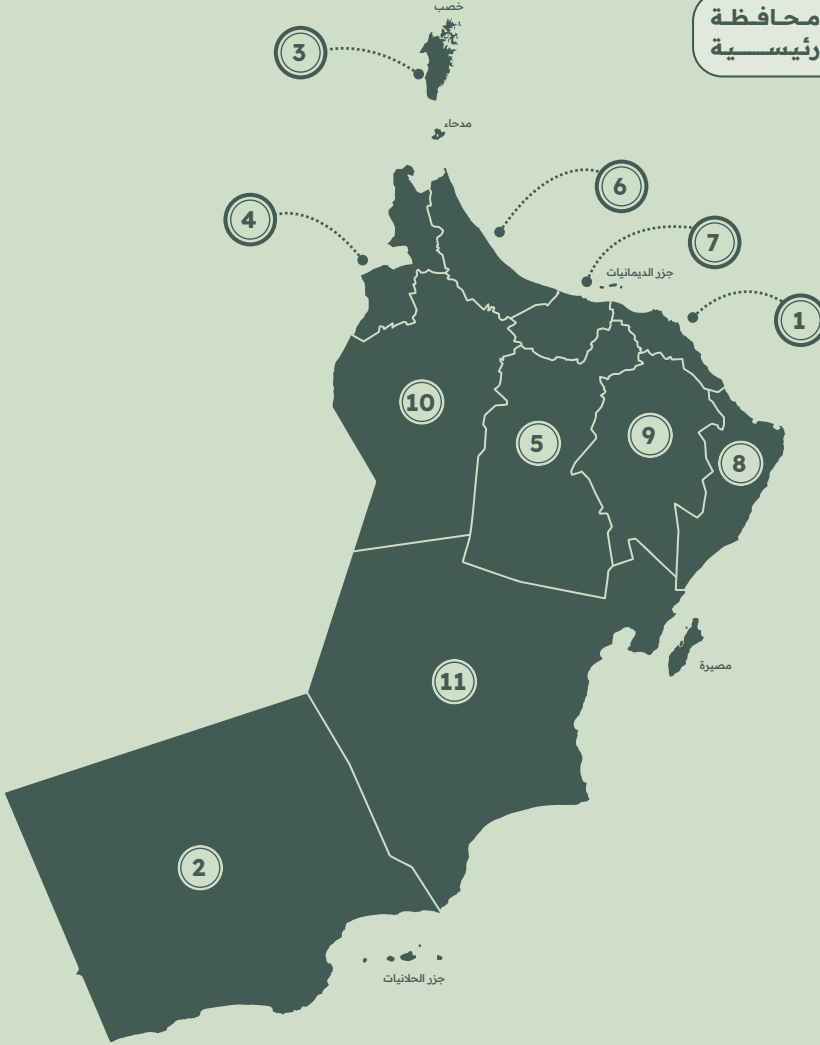
لتحظى بتجربة مشاهدة
استثنائية عبر تقنية الواقع
الافتراضي (VR360)
وتعيش تفاصيل المكان
كما لو كنت هناك،

قم بتحميل تطبيق منصة
(عين) الآن من (Google
Play) أو (Apple Store)



المحافظات والولايات

11 محافظة رئيسية



10 الظاهرة

7 جنوب الباطنة

4 البريمي

1 مسقط

11 الوسطى

8 جنوب الشرقية

5 الداخلية

2 ظفار

9 شمال الشرقية

6 شمال الباطنة

3 مسندم

مصدر الخريطة: موقع الهيئة الوطنية للمساحة

المرسوم السلطاني رقم (2022/36)

يهدف إلى تطوير المحافظات
وضمن الامركزية في اتخاذ
القرارات

يعزز
الإدارة المحلية
اللامركزية

من أهداف رؤية عُمان 2040

تحسين الخدمات
والأنشطة المحلية

تهيئة بيئة جاذبة
للاستثمارات

تنمية مستدامة
للمحافظات

التنظيم والإشراف



تعزيز التنمية
الاقتصادية
وزيادة مصادر
الدخل



اختصاصات
مرنة
للمحافظين



لوائح موحدة
لتنظيم
الشؤون
البلدية



مرجعية
موحدة تحت
إشراف وزير
الداخلية

المحافظ:
يمثل الجهة
المسؤولة
ويعين بموجب
مرسوم
سلطاني

توحيد الهياكل التنظيمية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/36)

مرونة في تكييف الهياكل
حسب الاحتياجات

تقسيمات إدارية متسقة
عبر جميع المحافظات

قانون المجالس البلدية

تعديلات بموجب المرسوم
السلطاني رقم (2022/38)

صدر في 2020/11/12
المرسوم رقم (2020/126)

محافظة مسقط



تُعد محافظة مسقط بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسيًا واقتصاديًا وإداريًا، ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة سلطنة عُمان، ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط مركزًا رئيسيًا حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات سلطنة عُمان مع الدول الأخرى.

وتقع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، وتعتبر محافظة مسقط أعلى كثافة سكانية في سلطنة عُمان من بين المحافظات.

1

امسح
الرمز
لجولة
افتراضية





العامرات

مطرح

مسقط

6

عدد
الولايات

قريات

السيب

بوشر

نسمة

1,455,671



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 21 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة مسقط

5

حديقة
النباتات
العُمانية



11 حديقة عامة
126 حديقة في
الأحياء السكنية
7 متنزّهات

10

4

مشروع
تلّال
العرفان



مشروع ساحة
الخوير يتضمن
أطول سارية
علم، ومساحات
خضراء ومرافق

9

3

تطوير منطقة
الخوير
(داون تاون)



تطوير حي
القرم التجاري
والحي التجاري
بروي، ومنطقة
المحج التجارية
بولاية العامرات

8

2

المدينة
المستدامة
(يتي)



تطوير منطقة
القرم (الشاطئ
والمحمية)،
والشارع البحري

7

1

مدينة
السُّلطان
هيثم



تطوير هوية
نجم، واجهة
قريات البحرية،
ومنطقة رمال
بوشر وعين غلا

6

محافظة ظفار



محافظة ظفار، أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية، وكما كانت ظفار بوابة عُمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ألف كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي، وتشتهر بطقسها الموسمي والذي يعرف محلياً بالخريف، حيث تعيش أحلى أوقاتها وتكسوها الخضرة ويلفّ الضباب الأبيض هضابها كما يهطل الرذاذ الخفيف ليلطف الجو.

2



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية



ثمريت

رخيوت

مرباط

طاقة

صلالة

سدح

جزد
الخلانيات

شليم

المزيونة

ضلكوت

10

عدد
الولايات

نسمة

512,266



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 29 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة ظفار

5

الانتهاء من
الدراسة
الاستشارية
لإنشاء مركز
الابتكار الريادي
بصلالة



إنشاء وتطوير
وتوسعة
9 مستشفيات
ومراكز صحية
في مختلف
ولايات المحافظة

10

4

إسناد مناقصة
مشروع تطوير
الواجهة البحرية
بولاية سدح



طرح مناقصة
مشروع
(بوليفارد
الـرذاذ)

9

3

طرح مناقصة
مشروع
الواجهة البحرية
بالشويمية



إنشاء حديقة
في شهب
أصعب
بولاية رخيوت

8

2

الانتهاء من
تصاميم مشروع
تطوير الواجهة
البحرية في
حديقة الدهاريز



تطوير
وتحسين
مركز ولاية
ضلكوت

7

1

إنجاز المرحلة
الثانية من
مشروع
تطوير منطقة
الحافة



تنفيذ مشروع
تطوير الحي
التجاري بولاية
المزيونة

6

محافظة مسندم



تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطلّ على مضيق هرمز الذي يعدّ أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمرّ من خلاله نحو 90٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي، كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج.

تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطلّ على مضيق هرمز، وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي.



دبا

خصب

4

عدد
الولايات

مدحاء

بخا

نسمة

56,800



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 17 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة مسندم

5

مشروع
المخزون
الاستراتيجي
للدواء



منتجع
«كلوب ميد»

10

4

مشروع
استراتيجي
لخزانات
الوقود



منتجع
رأس عمود

9

3

تطوير ميناء
الصيد
البحري في
ولاية دبا



مشروع الطريق
الرابط بين ولاية
خصب ونيابة
ليما وولاية دبا

8

2

دراسات
استشارية
وتطويرية
لميناء خصب



المبنى الدائم
لجامعة
التقنية والعلوم
التطبيقية

7

1

مشروع
مطار مسندم



مشروع
مدينة محاس

6

محافظة البريمي



تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث تقع في الشمال الغربي لسلطنة عُمان، وبسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه (الوديان والأفلاج) بها فإنها كانت طريقًا للتجارة وتميزت بزراعة القمح والنخيل والفواكه. وتضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخنْدَق» وحصن «الحلة» وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها.

وتشهد محافظ البريمي تنفيذ عدد من المشاريع التنموية والحيوية المهمة التي ستشكل عامل جذب للمحافظة، وتنشيطا للجوانب الاقتصادية والسياحية فيها، ومن بينها مشاريع سياحية متطورة وواعدة.



محضة

البريمي

السنية

3

عدد
الولايات

نسمة

130,576



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 15 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة البريمي

5

إنشاء الحدائق
وملاعب الأطفال
والمماشي
الصحية



تخصيص
41 قطعة
أرض حكومية
سياحية
بالمحافظة

10

4

محطة الطاقة
الشمسية
في جامعة
البريمي



طرح مناقصة
الدراسة
الاستشارية
لإعداد مخطط
التنمية السياحية
بالمحافظة

9

3

34
مشروعاً
في القطاع
الزراعي



توسعة
مستشفى
البريمي وإنشاء
مركز صحي
بقريّة الفي
بولاية محضة

8

2

البحيرة
الاصطناعية



مركز
المعلومات
السياحية في
بوابة البريمي

7

1

تطوير واحة
البريمي
«داون تاون
البريمي»



إنشاء
المنطقة
الاقتصادية
بنيابة الروضة

6

محافظة الداخلية



تعتبر محافظة الداخلية بتاريخها وإسهامها الحضاري وبموقعها وطبوغرافيتها واحدة من أهم محافظات سلطنة عُمان، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة، إذ إنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث توجد ولاية الجبل الأخضر التي تنحدر من سفوحها هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوباً.

وتمثل محافظة الداخلية مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومحافظة جنوب الباطنة. وتتميز المحافظة بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العُماني وكونها من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد.

5



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية



أدم

منح

الحمراء

بهلا

نزوى

9

عدد
الولايات

الجبل الأخضر

بدبد

سمائل

إزكي

نسمة

556,033



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 27 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة الداخلية

5

إعادة تأهيل بعض
الأجزاء المتأثرة
على طريق
«بدبد - نزوى»



4

إنشاء ورصف
طرق داخلية
في ولايات
المحافظة



3

مشروع
واجهة جبل
شمس «جراند
كانيون»



2

إنشاء ميدان
الداخلية بولاية
نزوى وتطوير
مدخل الولاية



1

تطوير محطة
النقل العام
التكاملية في
ولاية نزوى



مشروع
مستشفى
سمائل
الجديد

10



إنشاء
حدائق عامة
بولايات
المحافظة

9



تطوير مدخل
جبرين وبسياة
وتأهيل وتطوير
سوق بهلا

8



تجديد وتطوير
المعالم الأثرية
في ولايات
المحافظة

7



ازدواجية طريق
«فرق- حي
التراث- إزكي»،
وطريق جبل
شمس، وطريق
عقبة عافري

6

محافظة شمال الباطنة



تعتبر محافظة شمال الباطنة -التي تمتد كشریط ساحلي بين البحر والجبل- من أهم محافظات سلطنة عُمان جغرافيا واقتصاديا، ولكونها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لبحر عُمان، كانت محافظة شمال الباطنة نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي.

كما تتميز محافظة شمال الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول سلطنة عُمان الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لإقامة عدة صناعات ثقيلة وحيوية. ويمثل ميناء صحار الصناعي واحدا من المشروعات الاقتصادية العملاقة في سلطنة عُمان.

6



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية



لوى

شُناص

صحار

6

عدد
الولايات

السويق

الخابورة

صحم

نسمة

917,546



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 21 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة شمال الباطنة

5

واجهة
مجيس



«المدينة
الزراعية»
بولاية صحم

10

4

سوق لوى
للخضراوات
والفواكه



مدينة
صحار
المستقبلية

9

3

حدائق عامة
بولايات
المحافظة



إنشاء مدينة
السويق
الصناعية

8

2

مدينة الطيب
المستدامة
بولاية لوى



تطوير الطريق
الساحلي
بصحم

7

1

مشروع
«الدرة» بولاية
الخابورة



إعادة تطوير
وتأهيل مركز
المدينة بولاية
شُناص

6

محافظة جنوب الباطنة



تمتد محافظة جنوب الباطنة بين بحر عُمان شرقاً وبين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً، وبحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دوراً مؤثراً على امتداد التاريخ العُماني.

وفي حين تحقق العديد من الإنجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان، فقد تمت العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين «الكسفة» في ولاية الرستاق وعين «الثوارة» في ولاية نخل، وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى الحدائق العامة والمتنزهات السياحية.

7



نخل

العوابي

الرسّاق

6

عدد
الولايات

المصنعة

بركاء

وادي المعاول

نسمة

545,449



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 21 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة جنوب الباطنة

5

رصف الطرق
الداخلية
وإنارة
الشوارع



مشروع إنشاء
سوق في كل من
ولايتي العوابي
ووادي المعاول

10

4

إعادة بناء سوق
الرسّاق القديم
والمعروف بسوق
"أبو ثمانية"



مشروع تطوير
واجهتين
بحريتين

9

3

إعادة بناء
وتطوير
سوق المغسر
بولاية المصنعة



مشروع
الواحة
مول

8

2

مشروع
تطوير
عين
الكسفة



مشروع
ممشى
المدينة

7

1

مشروع
تطوير
عين
الثوارة



مشروع
رمال
بارك

6

محافظة جنوب الشرقية



تمثل محافظة جنوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطلّ على بحر العرب من ناحية الشرق، كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغرب.

وتشهد محافظة جنوب الشرقية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة، فبالإضافة إلى تنفيذ شبكة الطرق، ومشاريع سياحية أخرى، تشتهر محافظة جنوب الشرقية بمشاريع عملاقة كما هو الحال مع مشروع الغاز الطبيعي المسال ومصنع سماد اليوريا والأمونيا، والمنطقة الصناعية في صور.

8



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية



جعلان بني بو حسن

الكامل والوافي

صور

5

عدد
الولايات

مصيرة

جعلان بني بو علي

نسمة

366,501



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 19 عضواً

مشروعات تنموية في محافظة جنوب الشرقية

5

تطوير قرية
ميham السياحية
وتأهيل وتطوير
ميناء الصيد
بنيابة طيوي



رصf وتأهيل
الطرق
الداخلية
وإنارة الطرق

10

4

إنشاء
الحدائق
والمتنزهات
والمواجهات
البحرية



مشروع الديار
القطرية
برأس الحد
بولاية صور

9

3

طرح مناقصة
لإنشاء
ميناء متعدد
الأغراض
بولاية مصيرة



تطوير الطريق
الرئيسي من
المواجهة البحرية
إلى محطة
تحلية المياه
بولاية مصيرة

8

2

طرح مناقصة
لمشروع
مستشفى
الفلاح بقطاع
جعلان



مشروع
تطوير منتزه
شاطئ قرون
الساحلي

7

1

تنفيذ مشروعات
صناعية بمدينة
صور الصناعية
(مدائن) كمصنع
المغنيسيوم



تطوير مدينة
قلعات الأثرية
والمواجهة البحرية
بنيابة الأشخرة
وواجهة الشاطئ
بمنطقة العيجة

6

محافظة شمال الشرقية



تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة جنوب الشرقية.

وتشهد محافظة شمال الشرقية تحسينا متواصلا وإنجازات تنموية شاملة تلبي التطلعات المجتمعية وتطمح إلى تطوير البنية الأساسية وجذب استثمارات متنوعة في مختلف المجالات والقطاعات من خلال مشروعات اقتصادية وسياحية وعمرانية تتطلع إلى رفع مستوى الخدمة وزيادة فرص الاستثمار والمبادرات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

9



وادي بني خالد

بديّة

المضيبي

إبراء

7

عدد
الولايات

سناو

القابل

دماء والطائيين

نسمة

314,557



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 23 عضواً

مشروعات تنموية في محافظة شمال الشرقية

5

مشروع
"حي السمو"
بولاية
المضيبي



مشروع
"الراكي"
بولاية وادي
بني خالد يضم
19 وحدة سكنية

10

4

طرح مناقصة
إنشاء مدينة
المضيبي
الصناعية



مشروع
"حيل الكفوف"
بولاية دماء
والطائيين يضم
50 وحدة سكنية

9

3

التوقيع على
اتفاقية إنشاء
طريق عقبة
وادي بني خالد



مشروع
"قرية الرحيبات"
بولاية
القابل يضم
45 وحدة سكنية

8

2

إسناد
مشروع سوق
الموارد بولاية
سناو



مشروع
"حيل القش"
بولاية دماء
والطائيين يضم
24 وحدة سكنية

7

1

البدء في
أعمال مشروع
مستشفى
النماء



مشروع
سوق
المضيرب
في ولاية
القابل

6

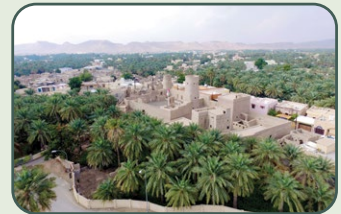
محافظة الظاهرة



محافظة الظاهرة من المحافظات الغنية بإمكاناتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطوراً كبيراً ولموسماً خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة في مختلف المجالات. ومحافظة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لـجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب.

وتتميز المحافظة بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طريق القوافل الممتدة منذ قرون. وتضم محافظة الظاهرة العديد من حقول النفط والغاز، وحظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات التنموية.

10



ينقل

عبري

ضنك

3

عدد
الولايات

نسمة

240,529



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 15 عضواً

مشروعات تنموية في محافظة الظاهرة

5

مشروع
عبري
يارد



افتتاح المرحلة
الأولى من
مشروع مدينة
عبري الصناعية

10

4

تنفيذ مشروع
ازدواجية وتطوير
المنطقة التجارية
بولاية ضنك



الانتهاء من
مشروع
حلبة
عبري أرينا

9

3

حديقة
عبري
العامة



تطوير وتنظيم
الأسواق العامة
والحدائق
والمتنزهات

8

2

مركز العلوم
والابتكار
ومركز الشباب
بولاية عبري



رصف وصيانة
الطرق الداخلية
بولايات
المحافظة

7

1

التوقيع على
إنشاء مشروعي
إطالتي ولايتي
ينقل وضمنك



افتتاح مشروع
عبري 2
للطاقة
الشمسية

6

محافظة الوسطى



تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبًا بمحافظة ظفار. وتتميز المحافظة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام. وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من أهم المشاريع المقامة في محافظة الوسطى، وتمثل واجهة اقتصادية عالمية متعددة الأغراض، ومركزًا أساسيًا في المنطقة، نظرًا لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، والمنفتح على بحر العرب، وقد حققت العديد من النجاحات، وأصبحت تتبوأ مكانة مميزة على خارطة الاستثمار العالمي، لما تمتلكه من ميزات تنافسية، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين.

بالإضافة إلى ذلك يعكس مجمع الحوض الجاف بمنطقة الدقم الاقتصادية استراتيجية الحكومة في مجال تنمية محافظة الوسطى، لكونه من المشاريع الاستراتيجية التي سوف تسهم إسهامًا كبيرًا في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتعزيز مكانة سلطنة عُمان دوليًا.

11



امسح
الرمز
لجولة
افتراضية



محوت

هيماء

4

عدد
الولايات

الجازر

الدقم

نسمة

60,665



عدد
السكان

عدد أعضاء المجلس البلدي: 17 عضواً

مشروعات تنموية بمحافظة الوسطى

5

مشروع
واجهة
شنة



إنشاء بحيرات
صناعية
ملائمة لزراعة
أشجار القرم

10

4

إنشاء
حديقة محوت
العامة في
ولاية محوت



تصميم وإنشاء
واجهة بحرية
وحديقة عامة
بولاية الجازر

9

3

تطوير الحي
السكني الحضري
بولاية هيماء وإيجاد
مناطق خضراء



تصميم
مشروع
واجهة رئيسية
برأس مدركة

8

2

حديقة المعرفة
وميدان
المعارض
بولاية هيماء



تصميم مشروع
إنشاء واجهة
منطقة ظهر
بولاية الدقم

7

1

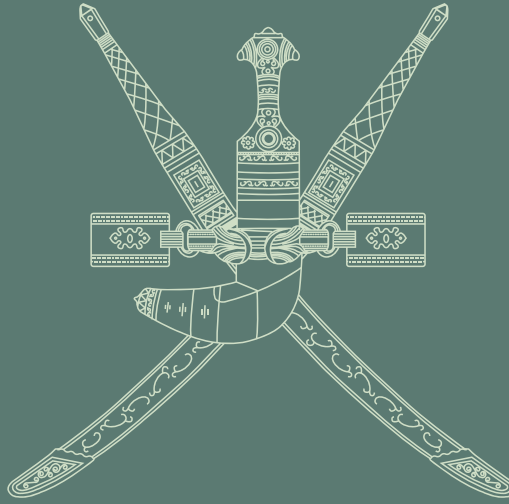
إنشاء
6
مواقع
خدمية



تصميم تطوير
المنطقة
التجارية
بالجوبة

6

مؤسسات تجسد طموحات الرؤية المستقبلية



إرساء مرحلة جديدة تسير فيها سلطنة عُمان -بعون الله تعالى- بخطى واثقة نحو المكانة المرموقة، واستكمال ترسيخ قواعد دولة المؤسسات والقانون، وتمكينها، كانت من ضمن ما أكد عليه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، وهو يمضي على الخطى النيرة لباني نهضة عُمان الحديثة المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور -طيب الله ثراه-، ويسير على نهجه بثبات وعزم إلى المستقبل، للحفاظ على ما أنجزه والبناء عليه.

لقد أوجد جلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- نظرة شاملة لمختلف الجوانب هُيئت لها تشريعات، مثل النظام الأساسي للدولة ونظام المحافظات والشؤون البلدية، وآليات وبرامج عمل، مثل رؤية (عُمان 2040) التي تعمل على تحقيق أولويات في مجالات مختلفة من بينها: الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار والتنويع الاقتصادي والاستدامة المالية وتنمية المحافظات وحوكمة الجهاز الإداري للدولة، مع وجود مؤسسات عصرية تواكب العمل الديموقراطي والشوري متمثلة في مجلس عُمان بركنيه الدولة والشورى والمجالس البلدية في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

وجاء صدور المرسوم السلطاني رقم (2020/75) بشأن الجهاز الإداري للدولة في 2020/8/12م، ترجمة للخطاب السامي لجلالة السلطان المعظم في 2020/2/23م، والذي أكد فيه العزم «على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، وتحديث منظومة التشريعات والقوانين، وآليات وبرامج العمل وإعلاء قيمه ومبادئه وتبني أحدث أساليبه وتبسيط الإجراءات وحوكمة الأداء والنزاهة والمساءلة والمحاسبة لضمان المواءمة الكاملة والانسجام التام مع متطلبات رؤيتنا وأهدافها».

وإذا كان إصدار «نظام الجهاز الإداري للدولة» قد جاء ليوافق طبيعة المرحلة الراهنة من مراحل مسيرة النهضة العُمانية الحديثة، ومنطلقاً لتعزيز مسيرة البناء والتنمية في سلطنة عُمان، ورسم تطلعات الرؤية المستقبلية «عُمان 2040»، والإسهام في وضع التوجهات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجسد الرؤية الواضحة والطموحات العظيمة لمستقبل عُمان الزاهر، فإن صدور «النظام الأساسي للدولة» بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/6) في 11 يناير 2021م قد شكل الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها، حيث تستمد منه مختلف أجهزة الدولة أسس ونظام عملها، كما أنه بلور كل جوانب وأسس بناء الدولة العصرية، والعلاقات بين مؤسساتها والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمهام المناطة بمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها الإدارية والتنفيذية والبرلمانية والقضائية، وكفل قيام كل منها بدورها الوطني في تناغم وتكامل بين مجلس الوزراء ومجلس عُمان بجناحيه مجلس الدولة ومجلس الشورى، مع ضمان استقلالية القضاء في قيامه بدوره لتحقيق العدالة مع متابعة الأداء وضمان سيره في الطريق الصحيح.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (2020/75) كخطوة مهمة نحو إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة؛ تجسيداً للوعد الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم في خطابه السامي في 2020/2/23م، وتعزيزاً لمسيرة التنمية وترسيخاً لمبدأ دولة المؤسسات.

هيكل
تنظيمي
وإطار عمل
يضمن
كفاءة الأداء
والتنمية
المستدامة

يتكون «نظام الجهاز الإداري للدولة» من ثلاثة فصول احتوت على (18) مادة، ويقصد بالجهاز الإداري للدولة كما نصت المادة (1) الوزارات، والأجهزة العسكرية والأمنية، والمجالس، وغيرها من الوحدات التنفيذية التي تستمد سلطتها من الدولة، أيًا كان اسمها، ويشمل ذلك الشخصيات الاعتبارية العامة القائمة على إدارة مرفق عام خدمي أو اقتصادي، كالهيئات العامة، والمؤسسات العامة. ويتكون الجهاز الإداري للدولة من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهزة، والمجالس، وما في حكمها، ومن وحدات لا مركزية كالهيئات، والمؤسسات العامة، وما في حكمها، ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية، ويجوز لوحدة الجهاز الإداري للدولة إصدار لوائح أو قرارات أو تعليمات في حدود الاختصاصات المقررة لها بموجب المراسيم السلطانية الصادرة بشأنها.

الجهاز الإداري للدولة.. دعائم الاستقرار والتنمية

تأكيدًا للمبادئ التي قامت عليها سلطنة عُمان، ووجهت سياستها في مختلف المجالات، ونهضت بها محليًا، وإقليميًا، ودوليًا، وترسيخًا لمكانة عُمان الدولية، ودورها في إرساء أسس العدالة، ودعائم الحق والأمن والاستقرار والسلام بين مختلف الدول والشعوب، وتصميمًا على مواصلة الجهود لصياغة مستقبل أفضل، يتسم بمزيد من الإنجازات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين، جاء إصدار «النظام الأساسي للدولة» في 11 يناير 2021م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/6) صوبًا للوطن، وحفاظًا على أرضه، ووحدته، ونسيجه الاجتماعي، وحماية لمقوماته الحضارية، وتعزيزًا للحقوق، والواجبات،

والحريات العامة، ودعمًا لمؤسسات الدولة، وترسيحًا لمبادئ الشورى.

يتكون «النظام الأساسي للدولة» من (98) مادة مقسمة إلى سبعة أبواب، حددت آلية مستقرة لانتقال ولاية الحكم في سلطنة عُمان وآلية لتعيين «وليّ العهد» وبيان مهامه واختصاصاته والتأكيد على مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم في الدولة.

وقد ضمّ الباب الثاني من النظام الأساسي، المبادئ الموجهة لسياسة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، كما تضمن الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة حيث نصت المادة الـ (18) على أن «الحياة والكرامة حقّ لكل إنسان وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها وفقا للقانون».

ونصت المادة الـ (21) على: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تميّز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

وكفل النظام الأساسي للدولة في مواده الـ (34) و(35) و(36) الحريّات وتمثّلت في أن حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخلّ ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب. وحرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون، وللحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمسّ. وللمراسلات الإلكترونية بكافة أنواعها والمراسلات الهاتفية والبرقية والبريدية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريّتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها، أو تفتيشها، أو الاطلاع عليها، أو إفشاء سريّتها، أو تأخيرها، أو مصادرتها إلا في الأحوال التي يبيّنها القانون، ووفقًا للإجراءات المحددة فيه.

يتكون النظام
الأساسي
من 98 مادة
موزعة على
7 أبواب،
وآلية
مستقرة
لانتقال ولاية
الحكم

أسس راسخة

أكد «النظام الأساسي للدولة» في مواده الأولى على أن سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، عاصمتها مسقط، والإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

ونظمت المواد من (5) إلى (11) من الباب الأول من النظام الأساسي آليّة نظام الحكم في سلطنة عُمان ومن تؤول إليه ولاية الحكم، حيث بينت أن «نظام الحكم سُلطاني وراثي في الذكور من ذرية السُّلطان تركي بن سعيد بن سُلطان»، وذلك وفقاً لأحكام تفيد بأن ولاية الحكم تنتقل من السُّلطان إلى أكبر أبنائه سناً، ثم أكبر أبناء هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، فإذا توفي الابن الأكبر قبل أن تنتقل إليه ولاية الحكم انتقلت إلى أكبر أبنائه، ولو كان للمتوفى إخوة.

وبين النظام أنه إذا لم يكن لمن له ولاية الحكم أبناء فتنقل الولاية إلى أكبر إخوته، فإذا لم يكن له إخوة تنتقل إلى أكبر أبناء أكبر إخوته، وإذا لم يكن لأكبر إخوته ابن فإلى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سنّ الإخوة.

وإذا لم يكن لمن له ولاية الحكم إخوة أو أبناء إخوة تنتقل ولاية الحكم إلى الأعمام وأبنائهم على الترتيب المعين في البند (الثاني) من المادة الخامسة.

«ويشترط فيمن يتولى الحكم أن يكون مسلماً، عاقلاً، وابتاً شرعياً لأبوين عُمانيين مُسلمين»، وإذا انتقلت ولاية الحكم إلى من هو دون سن الحادية والعشرين، يمارس صلاحيّات السُّلطان مجلس الوصاية الذي يكون السُّلطان قد عينه بإرادة سامية، فإذا لم يكن قد عين مجلساً للوصاية قبل وفاته، قام مجلس العائلة المالكة بتعيين مجلس وصاية مشكّل من أحد إخوة السُّلطان واثنين من أبناء عمومته. ويصدر بنظام عمل مجلس الوصاية مرسومٌ سلطانيّ.

كما يصدر أمر سلطانيّ بتعيين من تكون له ولاية الحكم وفقاً لنص المادة (5) من هذا النظام وليّاً للعهد، ويحدّد الأمر السلطاني اختصاصاته، والمهام التي تُسند إليه حيث يؤدّي وليّ العهد أمام السُّلطان قبل ممارسة اختصاصاته أو المهام التي تُسند إليه، اليمين المنصوص عليها في المادة (10) من هذا النظام، وإذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة السُّلطان صلاحيّاته، يحلّ محله وليّ العهد.

ونصّت المادة (9) على أن «يكون للعائلة المالكة مجلسٌ يسمّى مجلس العائلة المالكة، يصدر بتشكيله وتنظيمه وتحديد صلاحيّاته وأسبقية أعضائه أمرٌ سلطانيّ».

الهيكل التنظيمي للدولة:

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم
والمجالس والمؤسسات والهيئات على النحو التالي:

أولاً

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

ثالثاً

مجلس الدفاع

ثانياً

مجلس الوزراء

خامساً

مجلس محافظي البنك المركزي العماني

رابعاً

مجلس الأمن الوطني

سابعاً

المكتب الخاص

سادساً

المجلس الأعلى للقضاء

ثامناً

اللجان العليا والمجالس
المتخصصة والهيئات العامة



أولاً : حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، والقائد الأعلى، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية، والساھر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (49) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالتھ.



صاحب الجلالة لدى تفضله بترؤس اجتماع مجلس الوزراء

ثانيًا : مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة، ويتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور التي تهم الدولة، بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، ورعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة، والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على مجلس عُمان، ورفعها إلى السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها، ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها، واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها. ويتولى مجلس الوزراء الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته، والتنسيق بين وحداته، وكذلك الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم، بما يضمن الالتزام بها، وأي اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان، أو تخول له بموجب أحكام القانون.

وقد أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعا- في 2022/6/16م، المرسوم السلطاني رقم (2022/34) بتشكيل مجلس الوزراء برئاسة جلالتة وعضوية كل من:

صاحب السموّ السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السموّ السيد شهاب بن طارق بن تيمور آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع

صاحب السموّ السيد ذي يزن بن هيثم بن طارق آل سعيد

وزير الثقافة والرياضة والشباب

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول سلطان بن محمد النعماني

وزير المكتب السلطاني

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي

وزير الداخلية

معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي

وزير الخارجية

معالي سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
وزير المالية

معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية
وزيرة التربية والتعليم

معالي الدكتور عبدالله بن محمد بن سعيد السعيد
وزير العدل والشؤون القانونية

معالي الدكتور عبدالله بن ناصر بن خليفة الحراسي
وزير الإعلام

معالي سالم بن محمد بن سعيد المحروقي
وزير التراث والسياحة

معالي الدكتور سعود بن حمود بن أحمد الحبسي
وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

معالي الدكتور خلفان بن سعيد بن مبارك الشعيلي
وزير الإسكان والتخطيط العمراني

معالي الدكتورة رحمة بنت إبراهيم بن سعيد المحروقية
وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

معالي المهندس سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

معالي الدكتور سعيد بن محمد بن أحمد الصقري
وزير الاقتصاد

معالي قيس بن محمد بن موسى اليوسف
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

معالي الدكتورة ليلي بنت أحمد بن عوض النجار
 وزيرة التنمية الاجتماعية

معالي الدكتور محاد بن سعيد بن علي باعوين
وزير العمل

معالي المهندس سالم بن ناصر بن سعيد العوفي
وزير الطاقة والمعادن

معالي الدكتور محمد بن سعيد بن خلفان المعمري
وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور هلال بن علي بن هلال السبتي
وزير الصحة

ثالثاً: مجلس الدفاع

أنشئ مجلس الدفاع بموجب المرسوم السلطاني رقم (96/105) في 1996/12/28م، وفي 2021/1/25م، صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/12) بإعادة تنظيم مجلس الدفاع، برئاسة جلالة السلطان، وعضوية ست شخصيات بحكم مناصبهم، وهم: نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ووزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة.

ودون الإخلال باختصاصاته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية، يختص مجلس الدفاع بالنظر في كافة الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة سلطنة عُمان والدفاع عنها، وينعقد عند الحاجة إلى إعلان التعبئة العامة.

رابعاً: مجلس الأمن الوطني

يختص مجلس الأمن الوطني بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، وفي 2021/1/25م، صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/13) بإعادة تنظيم مجلس الأمن الوطني، ونصت المادة الأولى على أن يشكل مجلس الأمن الوطني برئاسة السلطان القائد الأعلى، وعضوية كل من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى، ورئيس جهاز الاتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، والمفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء.

ويكون لمجلس الأمن الوطني أمين عام يصدر بتعيينه مرسوم سلطاني، ويعاون المجلس في ممارسة اختصاصاته أمانة عامة، تتبع المكتب السلطاني، وعدد من اللجان تتبع المجلس، ويصدر بتنظيم عمل الأمانة العامة وتحديد اختصاصات الأمين العام وتشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها، قرار من وزير المكتب السلطاني رئيس مكتب القائد الأعلى.

خامساً: مجلس محافظي البنك المركزي العُماني

يتولى مجلس محافظي البنك المركزي العُماني وضع السياسة النقدية الملائمة للسلطنة، ويقوم بإدارة البنك المركزي العُماني الذي تأسس في 1974/12/1م بمقتضى القانون المصرفي رقم (74/7) المعدل بالمرسوم السلطاني رقم (2000/114)، وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العُماني إدارة صحيحة وإصدار العملة والرقابة على المؤسسات المصرفية والإشراف على الأعمال المصرفية في سلطنة عُمان.

ويتكون مجلس محافظي البنك المركزي العُماني من ستة محافظين يعيّنهم جلالة السلطان، وقد صدر في 2020/8/18م المرسوم السلطاني رقم (2020/112) بالتعيين في بعض المناصب، شمل تعيين رئيس لمجلس محافظي البنك المركزي العُماني بمرتبة وزير.

سادساً: المجلس الأعلى للقضاء

نصّ النظام الأساسي للدولة في المادة (82) منه على أن «يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة، يصدر بتشكيله ونظام عمله مرسوم سلطاني، ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة، والادعاء العام».

وعلى ذلك جاء صدور المرسوم السلطاني رقم (2022/35) الخاص بتنظيم إدارة شؤون القضاء، متضمناً إنشاء «المجلس الأعلى للقضاء» برئاسة جلالة السلطان ونائب رئيس بمرتبة وزير.

ويختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل في المحاكم والادعاء العام وتطويره، والعمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريب جهاته للمتقاضين، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية المتعلقة بالقضاء، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وتعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالقضاء مع الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

ومنح النظام المجلس الأعلى للقضاء الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتولييه جميع الشؤون المتعلقة بالقضاء، وتخصيص ميزانية سنوية مستقلة لهذا المرفق، ورفده بالكوادر الفنية والإدارية المتخصصة اللازمة، وتوحيد جهات التقاضي والادعاء العام في منظومة قضائية واحدة، من أجل توحيد جهود العاملين في مرفق القضاء، وبما يحقق تكامل الأعمال بين جهات القضاء المتعددة عوضاً عن توزيع أعباء المرفق على جهات متعددة.

وتضمن المرسوم السلطاني إنشاء أمانة عامة للمجلس تكون بمثابة جهة إدارية واحدة تتولى سائر الشؤون الإدارية والمالية للقضاء برئاسة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء العاملين بالمساعدين، لتقديم الدعم المالي والإداري للمرفق القضائي بما في ذلك الادعاء العام.

سابعاً: المكتب الخاص

أنشئ المكتب الخاص في 2020/6/3م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/59) وهو يتبع جلالة السلطان مباشرة، وتتمثل اختصاصات المكتب الخاص في إعداد وتحضير ملفات العمل اليومي لجلالة السلطان، والتواصل مع مجلس الوزراء والمجالس الحكومية المختلفة حول المواضيع التي يأمر بشأنها جلالة السلطان، وتوثيق المواضيع المرفوعة إلى جلالة السلطان أو التي يأمر بتوفير بيانات عنها أو تصدر توجيهات بشأنها، وإطلاع جلالة السلطان على سير برامج العمل المنبثقة عن رؤية «عُمان 2040».

ثامناً: اللجان العليا والمجالس المتخصصة والهيئات العامة

نصت المادة (63) من النظام الأساسي للدولة على أن «تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمراسيم سلطانية، وتتبع مجلس الوزراء، ما لم تنص مراسيم إنشائها على خلاف ذلك»، فيما حدد المرسوم السلطاني رقم (2020/75) في شأن الجهاز الإداري للدولة، أن الجهاز الإداري للدولة يتكون من وحدات مركزية كالوزارات، والأجهزة، والمجالس، وما في حكمها، ومن وحدات لا مركزية كالهيئات، والمؤسسات العامة، وما في حكمها، وتنشأ الهيئة العامة لإدارة مرفق يقوم على مصلحة أو خدمة عامة دون السعي لتحقيق ربح، بينما تنشأ المؤسسة العامة لإدارة مرفق اقتصادي للمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، ويكون إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها بمراسيم سلطانية.

اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها سلطنة عُمان، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية.

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التنمية الخمسية، وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها.

كما تقوم بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه جلاله السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومرتكزات تستند عليها وتنطلق منها خطط التنمية الخمسية.

وكذلك تقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية

تتولى الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية مهمة إعداد وتنظيم الاحتفالات التي تقام في المناسبات الوطنية، وقد نالت الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، في 2020/3/1م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/6)، وخضعت لإشراف وزير ديوان البلاط السلطاني.

وفي 2020/9/8م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/116) بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم (2020/6) في شأن اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني، والذي نص على استبدال مسمى «اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني» الوارد في المرسوم السلطاني رقم (2020/6) بمسمى «الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية»، ونص المرسوم كذلك على تشكيل لجنة تنفيذية في الأمانة العامة للاحتفالات الوطنية برئاسة الأمين العام، وعضوية ممثلين -لا تقل درجة كل منهم عن وكيل وزارة أو من

في حكمه- عن الجهات الآتية وهي: وزارة الداخلية، ووزارة المالية، ووزارة الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وشرطة عُمان السلطانية.

كما تضم اللجنة في عضويتها ممثلاً عن رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، والمراسم السلطانية.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

بدأت أعمال الرقابة المالية في النهضة الحديثة للسلطنة منذ عام 1970م، وقد مرّ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالعديد من مراحل التطور على مستوى النظام القانوني والهيكل التنظيمي والتسمية وغيرها، ومن أبرزها صدور المرسوم السلطاني رقم (1999/95) بتعديل مسمى الأمانة العامة للرقابة المالية للدولة إلى الرقابة المالية للدولة لتكون جهازاً قائماً بذاته يتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وما تبع ذلك من مراسيم سلطانية بالقوانين المنظمة لعمل الجهاز وهيكله التنظيمي.

وتتويجاً لمسيرة تطوير المؤسسة الرقابية صدر في 2011/2/27م المرسوم السلطاني رقم (2011/27) بتعديل مسمى الجهاز ليكون «جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة»، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسوم إضافة اختصاص الرقابة الإدارية، كما صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/111)، والذي أشار إلى التبعية المباشرة للجهاز إلى جلالة السلطان، وتزامن معه صدور قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (2011/112) ليكونا بما تضمناه من أهداف واختصاصات دعامة كبيرة للجهاز للقيام بدوره الوطني في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وأُسند إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في العام 2014م، مهام هيئة مكافحة ومنع الفساد ومتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (2013/64) بالموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وفي 2021/1/11م حدد النظام الأساسي للدولة في المادة (66) اختصاص الجهاز بالمتابعة المالية والإدارية لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الشخصيات الاعتبارية العامة، وذلك على النحو الذي يبينه القانون.

جهاز الاستثمار العُماني

جهاز الاستثمار العُماني هو الذراع الاستثمارية للحكومة، ويعمل على إدارة أموال سلطنة عُمان وأصولها، واستثمارها بما يحقق أكبر قدر من العوائد منها، والإسهام في تنفيذ الرؤية المستقبلية (عُمان 2040) الساعية إلى تحقيق مستقبل اقتصادي أكثر استدامة ورفاهية للإنسان العُماني، وأجياله القادمة. ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم (2020/61) الصادر في 2020/6/4م القاضي بتأسيس جهاز الاستثمار العُماني، فقد انتقلت إليه من وزارة المالية ملكية كافة الشركات والاستثمارات والأصول الحكومية، باستثناء شركة تنمية نفط عُمان، ومساهمات الحكومة في المؤسسات الدولية، حيث يلعب الجهاز دوراً حيوياً في حوكمة وإدارة هذه الشركات بهدف ربط سياساتها وأنظمتها مع السياسات العليا للجهاز.

وحدد المرسوم السلطاني رقم (2021/57) القاضي بإصدار نظام جهاز الاستثمار العُماني، أهداف الجهاز واختصاصاته، حيث نصت المادة (5) على أن الجهاز يعتبر الذراع الاستثمارية للحكومة، ويهدف إلى إدارة وتنمية واستثمار أموال وأصول سلطنة عُمان بما يحقق أكبر قدر من العوائد، وتكوين احتياطيّات ووفورات مالية، والمساهمة في توفير الإيرادات اللازمة لرشد الميزانية العامة وتحقيق الاستدامة المالية، والمساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحكومة المتعلقة بالنهوض بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتعزيز بيئة الاستثمار، وجذب الاستثمار إلى سلطنة عُمان.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعتبر مجلس جامعة السلطان قابوس الهيئة الإدارية العليا للجامعة، حيث يخول ميثاق جامعة السلطان قابوس المجلس لصياغة السياسة العامة للجامعة وتنفيذها، ويقوم المجلس بتنفيذ مهام محددة تتعلق بتعزيز مكانة الجامعة وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها. وقد اعتمد المجلس في 2022/3/13م، تأسيس برنامج جديد «شهادة اللغة العربية وآدابها للناطقين بغيرها» بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، واعتمد المجلس كذلك طرح برنامج بكالوريوس التربية الابتدائية بكلية التربية؛ لتوفير الكفاءات التدريسية المؤهلة للعمل في التدريس بمرحلة التربية الابتدائية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والكوادر التربوية المتميزة القادرة على الارتقاء بالتدريس، والإشراف الفني، والبحث التربوي بما يتوافق مع التطوير التربوي الذي تشهده البلاد.

مجلس المناقصات

أنشئ مجلس المناقصات في 1973/4/30م، وفي أكتوبر 1984م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (84/86) الخاص بإصدار قانون ونظام المناقصات تماشيًا مع التطورات التي شهدتها سلطنة عُمان في مجال التشريع، ولتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبتاريخ 2008/3/24م صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (2008/36) الخاص بقانون المناقصات الذي يعمل به حاليًا كأداة فاعلة لحماية وإدارة المال العام مع تعديلاته التي صدرت بالمراسيم السلطانية (2011/19)، و(2011/120)، و(2013/60).

وفي 2020/8/17م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/84) في شأن الأمانة العامة لمجلس المناقصات، ونص على أن يكون لمجلس المناقصات أمانة عامة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، ويتولى الأمين العام لمجلس المناقصات تسيير كافة الشؤون الإدارية والمالية للأمانة العامة، ويمثلها في صلاتها بالغير، وأمام القضاء، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين والمراسيم السلطانية المطبقة على وحدات الجهاز الإداري للدولة.

ويتولى المجلس مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض ومراجعة نتائج الدراسة والتحليل أو القيام بهذه الدراسة والتحليل بنفسه، وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ثلاثة ملايين ريال عُماني على اختلاف أنواعها وتُسْتَنْتَى من هذه الإجراءات عقود مشروعات وحدات الأمن والدفاع والشركات المملوكة بالكامل للحكومة أو ما يرد باستثنائها نص في قانون آخر، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام.

ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى ضمان تنفيذ المشروعات الحكومية وتوفير السلع والمستلزمات وتقديم الخدمات بأفضل المواصفات وأرخص الأسعار، وكذلك ضمان إعطاء الفرص المتكافئة والمتساوية لكافة الشركات والمؤسسات للتنافس على تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الحكومية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على دعم منتجات الصناعة المحلية وتشغيل القوى العاملة الوطنية.

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

تأسس المجلس العُماني للاختصاصات الطبية في 2006/4/2م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2006/31)، ويهدف إلى مواكبة المعايير العالمية في مجال التدريب والتعليم الطبي المتقدم ويسهم بشكل فاعل على الصعيد المحلي في مساندة المؤسسات الحكومية الأخرى في برامج ومشاريعه التي يستحدثها لمواكبة المتطلبات التي تستجد بصورة دائمة في المجال الصحي كالبرنامج التأسيسي العام الذي يستهدف أطباء العموم العُمانيين الذين أتموا برنامج الامتياز بنجاح.

وعمل المجلس على تنفيذ 31 مشروعاً ومبادرة ضمن خطته السنوية للعام 2024م، بالإضافة إلى عددٍ من المبادرات المرتبطة بمخرجات مختبر الموارد البشرية من أجل الصحة.

وتتمثل الخطة الاستراتيجية للمجلس في العمل على 5 مشروعات تهدف إلى تعزيز مجالات التعليم الطبي ورفع مستويات الكفاءة المهنية للممارسين الصحيين في قطاع الصحة في سلطنة عُمان، حيث يتواصل العمل على مشروع تطوير التدريب الطبي والابتكار الصحي الذي يهدف إلى تبني أدوات وبرامج الابتكار في تطوير التعليم والتدريب الطبي، إضافة إلى مشروع المركز الوطني لامتحانات الذي يهدف إلى تقديم امتحانات التصنيف المهني للممارسين الصحيين، وامتحانات برامج الاختصاص والزمالة بالإضافة إلى مشروع مواءمة التخصصات الطبية مع احتياجات القطاع الصحي، وتطوير منظومة التعليم الطبي المتقدم التي يتم العمل عليها تماشيًا مع متغيرات التوجهات العامة لاستراتيجية سلطنة عُمان بالتنسيق مع عدد من الجهات أهمها وزارة الصحة ووحدة متابعة تنفيذ «رؤية عُمان 2040»، وأخيراً مشروع التحوّل الرقمي وأتمّة الإجراءات، وهو المشروع الذي يسعى المجلس من خلاله إلى تسهيل الأعمال وسلسلة الإجراءات والخدمات المقدمة لمختلف المستفيدين.

ويضمّ المجلس في الوقت الحالي 20 برنامجاً تدريبياً تخصصياً، وقد التحقت أول دفعة من الأطباء ببرنامج أمراض الدّم للكبار وبرنامج العناية المركّزة للأطفال في العام الأكاديمي 2023/2024م، ويتدرّب حالياً 15 طبيباً وطبيبة في مختلف برامج الزمالة المحليّة بالإضافة إلى عددٍ من أطباء العموم الملحقين بالتدريب في البرنامج التأسيسي العام.

وبلغت البعثات أكثر من 1000 بعثة إلى الخارج ضمن المشروعات التي يشرف عليها المجلس منذ عام 2009 حتى 2024م وتخرّج أكثر من 550 خريجاً في مختلف برامج الاختصاص والزمالة حتى الآن بالإضافة إلى الماجستير الإكلينيكي في طب الأسنان.

وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

أنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بموجب المرسوم السلطاني رقم (100/2020)، الصادر في 2020/8/18م وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها أهلية تملك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرف فيها.

وتختص الوحدة بمتابعة تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية (عُمان 2040) ونتائجها، ومؤشرات أداء الجهات المنوط بها تحقيقها، وتوفير بيئة محفزة لتنفيذ الرؤية المستقبلية، بما في ذلك مشاريع الخطط التنموية والاقتصادية، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لمواجهة العقبات التي تعترضها، وكذلك العمل على إيجاد وتعزيز الشراكة الفاعلة بين مختلف الجهات المعنية بالرؤية المستقبلية (عُمان 2040) والقطاع الخاص لضمان تنفيذ هذه الرؤية والخطط والمشاريع التنموية والاقتصادية ذات الصلة.

وتسعى الوحدة إلى تعزيز وتطوير التعاون مع الجهات الحكومية لتمكينها من التميز، وترسيخ ثقافة الابتكار ومبادئ الجودة الشاملة، وفق أفضل الممارسات الإدارية، ومتابعة الخدمات التي تقدم للجمهور للتأكد من جودتها وفق المعايير المعتمدة، وكذلك وضع النظم والإجراءات الكفيلة لحصول المتعاملين مع الجهات الحكومية الخدمية على أفضل الخدمات، ومتابعة السياسات الخاصة بتبسيط الإجراءات، وتسهيل الخدمات.

وأصدرت وحدة متابعة تنفيذ «رؤية عُمان 2040» في سبتمبر 2024 التقرير السنوي الثالث، الذي اعتمدت فيه منهجية تُركّز على الأداء الفعلي للجهات الحكومية والجهود المبذولة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية خلال عام 2023م وتقييم دورها في تحقيق مستهدفات «رؤية عُمان 2040» والمؤشرات التي اعتمدتها الرؤية.

ويعكس التقريرُ الشراكة القائمة بين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات الحكومية الأخرى بالتزامن مع دخول «رؤية عُمان 2040» عامها الرابع في يناير 2024 حيث حققت سلطنة عُمان تقدماً ملحوظاً في عدد من المؤشرات العالمية.

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

أنشئت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/105) الصادر في 2020/8/18م، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع مجلس الوزراء.

وتشرف الهيئة على المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم، والمنطقة الحرة بالمزينة، والمنطقة الحرة في صلالة، والمنطقة الحرة في صحار، وأي منطقة اقتصادية خاصة، أو منطقة حرة أخرى.

وبموجب المرسوم السلطاني (2022/53) الصادر في 2022/6/28م، آلت تبعية المؤسسة العامة للمناطق الصناعية إلى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، التي أصبحت تمارس اختصاصات المؤسسة المتعلقة برسم السياسة العامة والتنظيم والرقابة والإشراف وتوحيد الخدمات والتسهيلات والحوافز التي تقدم للمستثمرين.

وتعمل الهيئة على اقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بما يسهم في تحقيق الخطط التنموية للدولة، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والخطط الاستراتيجية المعتمدة، وإعداد الدراسات والخطط والبرامج ذات الصلة باختصاصات الهيئة، واقتراح إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، واتخاذ إجراءات استصدار مرسوم سلطاني بإنشائها وتحديد موقعها وحدودها والحوافز والمزايا والتسهيلات التي تمنح لكل من الجهة المشغلة، والشركة العاملة، وتنظيم البيئة الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، والرقابة عليها.

كما تختص الهيئة بالترويج لفرص الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة داخل سلطنة عُمان وخارجها، بالتنسيق مع الجهات المختصة، والموافقة على تأسيس الشركات وفقاً للقوانين المعمول بها بغرض تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، والمناطق الحرة، أو إدارة أو تنمية أو تطوير قطاعاتها الأساسية، أو الترويج لها.

هيئة الخدمات المالية

سعت هيئة الخدمات المالية ومن منطلق عملها كجهة مشرعة ومنظمة لقطاعي سوق رأس المال والتأمين بما يخدم المصلحة الاقتصادية العليا، وحماية كافة الأطراف المتعاملة مع هذه القطاعات سعيًا لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية؛ وصولاً إلى تحقيق التوافق والانسجام مع أفضل الممارسات العالمية، وبناء قاعدة صلبة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاعين، وذلك بإصدار قوانين جديدة أو استبدال وتحديث مواد قانونية سابقة بما يتواءم ومتطلبات العصر ويستوعب المستجدات التي تم إقرارها على مستوى المنظمات العالمية.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (2021/5) في 2021/1/6 م بتحويل سوق مسقط للأوراق المالية إلى شركة مساهمة عُمانية مقفلة باسم شركة بورصة مسقط ش.م.ع.م خطوة مهمة لرفع مستوى الخدمات والكفاءات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز سيولة البورصة ورفع حجم التداول وزيادة ثقة المستثمرين، حيث اعتمدت الهيئة في 2021/4/11 م ترخيص بورصة مسقط.

ويأتي صدور قانون الأوراق المالية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/46) في إطار الانطلاق بالمستوى التنظيمي لصناعة الأوراق المالية بسلطنة عُمان إلى مستويات تواكب المتطلبات الراهنة والمستقبلية في ظل الثورة التقنية، وما تفرضه من معالجات قانونية لتنظيم التكنولوجيا المالية وإيجاد مظلة قانونية لأدوات التمويل المبتكر.

وجاء المرسوم السلطاني رقم 2024/20 بإنشاء هيئة الخدمات المالية وإصدار نظامها، ليعيد ترتيب منظومة الخدمات المالية، ويعزز نزاهة واستقلال القطاع المالي في سلطنة عُمان من خلال توسيع أعمالها وقطاعاتها ومهمتها الإشراف والرقابة على مهنة المحاسبة والمراجعة وقطاعي سوق رأس المال والتأمين.

ونص المرسوم رقم 2024/20 على أن تؤول إلى هيئة الخدمات المالية كافة المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بالهيئة العامة لسوق المال، كما يُنقل إليها بذات درجاتهم المالية جميع موظفي الهيئة العامة لسوق المال، ويُنقل اختصاص تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إلى هيئة الخدمات المالية.

الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية

استطاعت الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية تحقيق الكثير من أهدافها النبيلة وغاياتها السامية التي أنشئت من أجلها، وتندرج مهام ومسؤوليات الهيئة في تلقي وجمع التبرعات والهبات وغيرها من الأموال المبذولة تعبدًا أو تطوعًا؛ وذلك من أجل إيصالها إلى مستحقيها، ودعم وتمويل المشروعات التي ترضى الطفولة أو الأيتام أو العجزة، بالإضافة إلى دعم وتمويل مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي تعود بالنفع على المواطنين، وتقديم المساعدات العاجلة (الإغاثة) للمتضررين داخل سلطنة عُمان أو خارجها سواء أكانوا أفرادًا أو مؤسسات من الكوارث أو الحرائق أو الحوادث، بالإضافة إلى تقديم المساعدات للمؤسسات الاجتماعية والخيرية والفقراء والمحتاجين داخل سلطنة عُمان وخارجها.

وتتمثل موارد الهيئة من عدة مصادر وهي الإعانات التي تمنحها الدولة للهيئة، والتبرعات والهبات وغيرها من المساهمات التطوعية، والأسهم والسندات التي تقدم لصالح الهيئة، بالإضافة إلى إيرادات استثمار أموال الهيئة ومشروعاتها، وتبذل الهيئة جهودًا في استثمار ما يصلها من أموال غير مخصصة في مشاريع مدّرة، وتوفير موارد ثابتة ومستقرة تعينها على تنفيذ خططها ومشاريعها.

وسعت الهيئة إلى تغطية أوسع منطقة جغرافية ممكنة في سلطنة عُمان للمساهمة في إيصال التبرعات للجمعيات الخيرية المحلية بواسطة التقنيات الحديثة كبوابة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تسخير تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة لخدمة المجتمع وتسهيل إجراءات التبرع لصالح الجمعيات الخيرية في سلطنة عُمان.

هيئة تنظيم الاتصالات

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في 2002/3/12م بموجب قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2002/30) بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها، وتم تكليفها في عام 2012م بتنظيم قطاع الخدمات البريدية في سلطنة عُمان وفقاً لقانون تنظيم الخدمات البريدية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2012/71)، وذلك بهدف تطوير وتحرير وتنمية قطاع البريد في سلطنة عُمان.

وركزت الهيئة طاقاتها على إيجاد قطاع اتصالات قادر على تزويد جميع المستخدمين بالإنفاذ إلى خدمات اتصالات عالمية الجودة وبأسعار ميسورة، وتحقيقاً لهذه الغاية عملت باستمرار لزيادة عدد المرخص لهم في السوق وتوفير قدر أكبر من الخيارات للمستهلكين.

واتخذت هيئة تنظيم الاتصالات خطوات استراتيجية في سبيل تعزيز جودة الخدمات المقدمة، وضمان استخدام فعال وآمن للتقنيات الحديثة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الاتصالات، ففي يناير 2024، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات قراراً يتعلق بلائحة الإنفاذ والربط البيني، وفي مارس 2024، قامت الهيئة بإصدار لائحة متطلبات جودة الخدمة، التي تفرض على المرخص لهم الالتزام بمعايير معينة تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستهلكين.

وفي يوليو 2024، استمرت الهيئة في جهودها التنظيمية من خلال إصدار قرار بتعديل لائحة تنظيم واعتماد أجهزة الاتصالات، وفي سبتمبر 2024، أصدرت لائحة جديدة تهدف إلى الفصل في المنازعات المتعلقة بالاتصالات، مما يوفر إطاراً قانونياً واضحاً لحل النزاعات، كما أصدرت الهيئة لائحة تنظيم خدمات الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، التي تعكس التوجه المتزايد نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة وتعزيز البنية الأساسية الرقمية في سلطنة عُمان.

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

تعد هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية الجهة المسؤولة عن حفظ الوثائق والمحفوظات وجمعها وتصنيفها وأرشفتها بسلطنة عُمان، وعملت منذ نشأتها في 2007/7/2م وفق المرسوم السلطاني رقم (2007/60) على تطوير القطاع الوثائقي من خلال مجموعة من البرامج بما يتواءم مع تطور تقنيات الحفظ، مترجمة بذلك رؤيتها في إرساء نظام وثائقي مبني على أسس علمية يساهم في تنظيم إدارة الوثائق بالجهات الحكومية، ويعمل على تطوير مجال الوثائق والنهوض به، والعمل على حسن استغلال وتشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري والفني.

وتخزن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية أكثر من (577000) وثيقة بأنواعها الورقية والإلكترونية ومختلف أشكالها وأوعيتها، وهي في تزايد مستمر تعكس الجهود المبذولة، فضلا عن وثائق الجهات المعنية في سلطنة عُمان، كما أن هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية تقوم بحفظ الوثائق الرسمية من الدولة، وكذلك وثائق الأهالي والأسر، بطريقة تضمن سلامتها وتيسر طرق الاطلاع عليها والاستفادة منها في البحث العلمي.

وتعمل هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية من خلال رسالتها على تطوير مجال الوثائق والمحفوظات والأخذ بأفضل الأساليب العصرية وإيلاء الاهتمام الأكبر لحفظ الذاكرة الوطنية لسلطنة عُمان بما يكفل حفظ تاريخها العريق حماية للتراث الوطني ولتشجيع البحث العلمي وتأكيد رؤيتها القائمة على المساهمة في غرس الهوية الوطنية من أجل مستقبل مشرق ونهضة دائمة مستمرة.

وتحتفظ الهيئة بعلاقات متميزة مع عدد من المؤسسات الأرشيفية في مختلف دول العالم، حيث وقعت على (19) مذكرة تفاهم مع مختلف الدول ومراكز ومؤسسات الأرشيف والوثائق العالمية، إلى جانب بذلها جهوداً عبر كل السبل المتاحة من القنوات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية مع الدول التي كانت ولا تزال لها علاقات وارتباطات تاريخية واقتصادية وسياسية وجغرافية، حيث يتم إبرام العقود والاتفاقيات الثنائية والمشاركة للحصول على أصول أو نسخ منها طبق الأصل، وهو الغالب في مثل هذه الحالات، لا سيما تلك المحفوظات في الأرشيفات الدولية.

هيئة حماية المستهلك

في 26/2/2011م صدرت أوامر سامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (2011/26) في 28/2/2011م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي 5/4/2011م، صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (2011/53)، وفي 12/8/2020م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/77) بتعديل مسمى الهيئة العامة لحماية المستهلك إلى «هيئة حماية المستهلك».

وقد عملت الهيئة منذ إنشائها وفق منظومة عمل متكاملة في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وأن تكون مظلة الأمان للمستهلكين من خلال جهودها في حمايتهم من الممارسات غير المشروعة التي قد يرتكبها البعض، ومراقبة مختلف الأسواق في سلطنة عُمان.

وفي ظل الاقتصاد الحر الذي يشهده العالم، وانفتاح أسواق سلطنة عُمان على الأسواق العالمية، وتزايد معدل استيراد وتصدير السلع والبضائع المختلفة، وضعت الهيئة حماية المستهلكين من الغش التجاري على رأس أولوياتها، وذلك لكونها إحدى الجهات الرقابية المعنية بذلك، وقد جاء المرسوم السلطاني رقم (2021/54) الخاص بإصدار قانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعزيزاً للمنظومة القانونية لحماية أسواق سلطنة عُمان من الممارسات الضارة، وداعماً مهماً لقيام الهيئة بدورها في هذا الجانب.

وعلى صعيد تطوير منظومة العمل والارتقاء بها، عملت الهيئة على تطبيق نظام إدارة الجودة (الآيزو)، بهدف تبسيط وتنظيم إجراءات العمل بما يحقق كفاءة وفعالية عالية في الأداء، وذلك من خلال وضع المؤشرات والمعايير لمعدلات الأداء للاسترشاد بها في تحسين واقع وأساليب العمل وتوحيد بعض الإجراءات لتقديم أفضل الخدمات.

هيئة الطيران المدني

حدد نظام الهيئة العامة للطيران المدني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2013/43) في 2013/9/16م، أهداف إنشاء الهيئة في النهوض بقطاع الطيران المدني وجميع المرافق المساندة والوصول به إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والجودة وتأمين سلامة وأمن الطيران المدني في مجال النقل الجوي.

وفي 2020/8/17م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/85) في شأن الهيئة العامة للطيران المدني، والذي قضى بتعديل مسمى «الهيئة العامة للطيران المدني» إلى «هيئة الطيران المدني»، وأسند المرسوم السلطاني رقم (2022/60) الصادر في 2022/10/2م الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية إلى هيئة البيئة نقلاً من هيئة الطيران المدني.

وقد ساهمت هيئة الطيران المدني بدورها في المجالات التنظيمية والخدمية لقطاع الطيران المدني والارتقاء بهذا القطاع الحيوي على المستويين المحلي والعالمي، وتمثل عملها في إصدار وتطبيق الأنظمة واللوائح المنظمة للطيران المدني في سلطنة عُمان، وإصدار الإجازات اللازمة لأطقم الطائرات ومحطات الصيانة، وعقد الاتفاقيات الجوية الثنائية بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، ووضع السياسات والضوابط الكفيلة بأمن المطارات، وسلامة النقل الجوي والأسس الكفيلة بتنمية إيرادات مطارات سلطنة عُمان ومرافقها، وتشجيع فرص الاستثمار فيها، والمراقبة والتفتيش والتدقيق في مجال اختصاصاتها على عمليات مؤسسات وشركات الطيران العاملة في سلطنة عُمان.

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في 2021/1/13م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/9) الذي قضى بتعديل مسمى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي» إلى «الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم»، وتحديد اختصاصاتها، ومنها وضع نظام وطني لضمان جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي بسلطنة عُمان بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وتشجيع المؤسسات التعليمية على بناء أنظمتها الداخلية لضمان الجودة، وتقويم المدارس الحكومية والخاصة، وذلك وفقاً للمعايير والإجراءات التي تضعها الهيئة، واعتماد مؤسسات وبرامج التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك وفقاً للمعايير والإجراءات التي تضعها الهيئة، وتدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة،

وكذلك إعداد وتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات، وإدراج المؤهلات العُمانية فيه، ومواءمة المؤهلات الأجنبية والدولية معه، ونشر نتائج عمليات ضمان الجودة والاعتماد، ونتائج إدراج المؤهلات في الإطار الوطني ومواءمتها معه، وذلك وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة، وتدريب الكوادر التعليمية، وذلك في مجال ضمان جودة التعليم المدرسي والعالي والإطار الوطني للمؤهلات.

هيئة البيئة

أنشئت هيئة البيئة في 2020/8/18م بموجب المرسوم رقم (2020/106)، والذي نص على إلغاء وزارة البيئة والشؤون المناخية، وتتمتع الهيئة بالاستقلال المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء.

وبموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/60) أسندت إلى هيئة البيئة الاختصاصات المتعلقة بالشؤون المناخية من هيئة الطيران المدني.

وتختص هيئة البيئة باقتراح السياسات والخطط الاستراتيجية والاشتراطات المتعلقة بحماية البيئة واستدامتها، ومكافحة التلوث، وصون الطبيعة وتأمين سلامة البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على النظم البيئية المختلفة في إطار الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وحماية الحياة الفطرية وصون الطبيعة، والحفاظ على الموارد المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة.

وتسهم الهيئة في تطوير آفاق البحث العلمي في المجالات البيئية، وتبادل الخبرات، وجمع البيانات العلمية، والاستفادة منها، وتعمل على نشر الوعي وغرس مفاهيم متطلبات التعامل مع البيئة لدى كافة فئات المجتمع وترسيخ مبادئ المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2020/8/18م بالمرسوم السلطاني رقم (2020/107)، الذي بموجبه آل إليها كافة المخصصات والأصول والحقوق والالتزامات والموجودات الخاصة بكل من: الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وصندوق الرفد، ويشمل رأس مال الصندوق، وكذلك مبلغ الدعم السنوي المخصص له في الميزانية العامة للدولة.

وتعمل الهيئة على إعداد الخطط والسياسات الخاصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية في إطار الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتنمية، وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، والعمل على توفير البيئة التنظيمية المشجعة لنمو وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية، وإعداد الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتقديم الاستشارات المالية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطويرها، وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة، وإنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية، وتطوير منتجاتها وخدماتها بما يتوافق مع أفضل المقاييس العالمية.

وحددت اللائحة التنفيذية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين الصادرة عن الهيئة في 2022/1/18م، مبلغ التمويل المقدم بحد أقصى 250 ألف ريال عُُماني، على أن يحدد المبلغ المقرر لكل مشروع وفقاً لدراسة الجدوى الاقتصادية وتكلفة المشروع الاستثمارية.

هيئة تنظيم الخدمات العامة

أنشئت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه بموجب المادة (19) من قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2004/87)، في 2004/8/1م، والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (2009/59)، والمرسوم السلطاني (2013/47)، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع مباشرة مجلس الوزراء.

وفي 2020/8/12م صدر المرسوم السلطاني رقم (2020/78) بتعديل مسمى هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به إلى «هيئة تنظيم الخدمات العامة» وإسناد بعض الاختصاصات إليها، وهي الاختصاصات المتعلقة بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي المنصوص عليها في المواد أرقام (4)، (26)، (27)، (28)، (29)، (30)، (31) من قانون النفط والغاز الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2011/8، ولها في سبيل ممارسة اختصاصها

بتنظيم نشاط نقل الغاز الطبيعي كافة الصلاحيات وبصفة خاصة إصدار التراخيص المتعلقة بنشاط نقل الغاز الطبيعي، وإبرام اتفاقيات امتياز نقل الغاز الطبيعي، ولا تكون تلك الاتفاقيات نافذة إلا بعد إجازتها بمرسوم سلطاني.

ولتحديد مستويات الخدمة المطلوبة التي يجب استيفاؤها من قبل الشركات المرخص لها بالتوزيع والتزويد، بدأت هيئة تنظيم الخدمات العامة في 2022/7/1م، بتطبيق معايير ضمان مستوى الخدمة، لمواكبة أفضل الممارسات المقدمة للمستهلكين.

هيئة الدفاع المدني والإسعاف

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (2013/3)، الصادر في 2013/1/8م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع شرطة عُمان السلطانية، وفي 2014/11/30م صدر نظام الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2014/68).

وفي 2021/4/22م صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/39) بشأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف حيث قضى بتعديل المسمى من «الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف» إلى «هيئة الدفاع المدني والإسعاف».

تهدف الهيئة حسب المادة (2) من المرسوم إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية، والتقليل من آثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف، بما في ذلك تقديم خدمات الإسعاف على الطرق، والحالات الطارئة، والإسعاف الطائر.

وتنفيذاً لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم (2021/39)، أطلقت هيئة الدفاع المدني والإسعاف في 2022/2/6م «خدمة الإسعاف المنزلي»، وتُعنى هذه الخدمة بالاستجابة وتقديم العناية الطبية الطارئة للحالات المنزلية الحرجة ونقلها إلى المؤسسات الصحية الأقرب والأنسب، وذلك في عدد من محافظات سلطنة عُمان، بدءاً من المحافظات ذات الكثافة السكانية الأقل كمرحلة أولى لحين إطلاق الخدمة على المستوى العام وفق خطة تنفيذية زمنية قادمة.

صندوق الحماية الاجتماعية

يعد صندوق الحماية الاجتماعية، المؤسسة الرسمية المسؤولة عن كافة مبادرات وبرامج الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان، وهو كيان له استقلال إداري ومالي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/33)؛ مهمته تطبيق أحكام قانون الحماية الاجتماعية والتشريعات ذات الصلة، والتعاون مع الجهات المختصة ببرامج الحماية والتمكين والإدماج والرعاية والدعم بكافة أنواعه لإيصال هذه البرامج إلى الفئات المستحقة.

يسعى الصندوق إلى الارتقاء بجودة الحياة؛ وتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية؛ وتعزيز الاستثمار في المجتمع من خلال تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك يقوم الصندوق بمتابعة مؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة هذه البرامج والسياسات، ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، ومدى استدامتها وتكاملها وشموليتها واستقرارها، وأثرها على قيم الشراكة المجتمعية وحفاظها على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

سعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها إلى العمل بكل جهد نحو تحقيق الرؤية الصحيحة وتوجيه الرسالة الواضحة لحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، كما حرصت على متابعة وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومسؤولياته وواجباته، امتثالاً لاختصاصاتها التي منحت لها بالمرسوم السلطاني رقم (2008/124) في 2008/11/15 بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة.

وفي 2016/4/18م صدر المرسوم السلطاني رقم (2016/23) بتعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان، ليكون اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (2022/57) في شأن إعادة تنظيم عمل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان متوابعاً مع إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، حيث نص على «تشكيل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان من (14) عضواً من ذوي الخبرة والمهتمين بحقوق الإنسان، ومن ممثلين عن عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة بحقوق الإنسان».

و«يصدر بتعيين أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان مرسوم سلطاني، على أن ينتخب أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في أول اجتماع لهم رئيساً ونائباً للرئيس من غير ممثلي الجهات الحكومية».

وعززت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان نشاطها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال تواصلها مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومشاركتها في الاجتماعات، والمؤتمرات، وحلقات العمل، والدورات التدريبية الإقليمية والدولية، كما قامت اللجنة بالرد على عددٍ من التقارير الدولية التي تناولت بعض المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان في سلطنة عُمان، بعد أن تم التنسيق مع الجهات المختصة للتحقق من المعلومات والملاحظات الواردة بها.

اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم

تسعى اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الأليكسو، والإسيسكو) من ناحية، وبين الجهات المعنية والهيئات التربوية والثقافية في سلطنة عُمان من ناحية أخرى، إلى جانب التعريف والحديث عن التراث العُماني وعن جهود سلطنة عُمان في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات.

وتمنح جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة كل عامين من خلال برنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) في اليونسكو اعترافاً وتقديراً للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة وبما يتوافق مع سياسة اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وتعد جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام 1989م بمبادرة من المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

مركز الدفاع الإلكتروني

أنشئ مركز الدفاع الإلكتروني بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/64) في 2020/6/10م، ليكون الجهة المختصة، والمسؤولة عن الدفاع الإلكتروني في سلطنة عُمان، والمرجع الوطني لحماية المصالح الحيوية في الفضاء الإلكتروني، والمشرف على بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني، ويتبع جهاز الأمن الداخلي.

ويهدف المركز إلى تعزيز قدرة الجهات المعنية، والأفراد على التصدي للتهديدات الإلكترونية، وبناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني عبر إيجاد شراكات بين القطاعات المعنية محلياً ودولياً، ويكون للمركز في سبيل تحقيق أهدافه ممارسة مجموعة من الاختصاصات، منها إعداد الاستراتيجيات وآليات تنفيذها، واقتراح تعديلها، والتحقق من تنفيذها بعد اعتمادها من المجلس، ووضع الإطار التنظيمي والقانوني، وآليات الحوكمة لتطبيق الاستراتيجية، وإعداد الخطة الوطنية لمواجهة الأخطار والتهديدات المتعلقة بالأمن الإلكتروني، ومتابعة الالتزام بها بعد اعتمادها من اللجنة، ورفع مقترحات تعديلها، وإعداد تصنيف وتحديد للبنى الأساسية للأمن الإلكتروني والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الصلة بالأمن الإلكتروني.

وفي 2022/2/9م، صدر قانون حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/6) على أن تسري أحكامه على البيانات الشخصية التي تتم معالجتها، ويّين القانون ضمن بنوده، «أنه لا يجوز معالجة البيانات الشخصية إلا في إطار الشفافية والأمانة، واحترام كرامة الإنسان، وبعد الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية على ذلك، ويجب أن يكون طلب معالجة البيانات الشخصية مكتوباً وبصورة واضحة وصريحة ومفهومة، ويلتزم المتحكم بإثبات الموافقة الكتابية لصاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته».

مجلس عُمان صلاحيات تشريعية ورقابية تعزّز نهج الشورى العُمانية



تتجلى مسيرة الشورى في سلطنة عُمان كرمز للتطور والتفاعل بين الحاكم والشعب، حيث تُعدّ الشورى إحدى الركائز الأساسية التي تعكس قيم العدل والمساواة. ومنذ بداية النهضة العُمانية الحديثة، شهدت سلطنة عُمان العديد من المحطات الهامة التي عززت من مفهوم الشورى وأكدت على أهمية مشاركة المواطنين في صنع القرار. ومع تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الحكم، انطلقت مرحلة جديدة من العمل البرلماني، حيث تمثل التعديلات التشريعية الأخيرة خطوة استراتيجية نحو تحقيق رؤية عُمان 2040.



مجلس عُمان.. دور رائد في إثراء مسيرة النهضة العُمانية

وبدأت مسيرة الشورى في سلطنة عُمان مرحلة جديدة مع إصدار المرسوم السلطاني رقم (2021/6) الصادر في 11 يناير 2021، الذي أوجد أساساً متيناً للعمل البرلماني وفتح آفاقاً جديدة لتعزيز المشاركة المجتمعية، كما يُعد المرسوم السلطاني تجسيدا لرؤية شاملة تهدف إلى تطوير العمل البرلماني بما يتماشى مع تطلعات رؤية عُمان 2040.

وأصدر قانون مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/7)، الذي جاء استكمالاً لمسيرة العمل في مجلس عُمان، ويعزز من صلاحيات المجلسين، مجلس الدولة المُعين ومجلس الشورى المُنتخب. وقد أسهم القانون في توضيح الأدوار والاختصاصات لكل من المجلسين، مما يعكس الاهتمام الذي توليه سلطنة عُمان لتطوير العمل البرلماني وتعزيز آليات الرقابة والتشريع.

ويحتوي النظام الأساسي للدولة على 8 مواد تشكل الإطار العام لمجلس عُمان، حيث احتوى قانون مجلس عُمان على 78 مادة تتناول الأحكام العامة، وهيكلية المجلسين، وأدوار الانعقاد والاختصاصات. وقد حددت المادة (12) من النظام الأساسي للدولة القيم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في سلطنة عُمان، حيث أكدت على أهمية العدل والشورى والمساواة.

مجلس عُمان..

تكاملية تعزز من فاعلية العمل الوطني

جلالة
السلطان
يفتح دور
الانعقاد
السني
لمجلس عُمان
ويؤكد على
أهمية التكامل
في مسيرة
التنمية

وفي إطار حرصه على تمكين دور مجلس عُمان في مسيرة التنمية المستدامة، أشاد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- خلال افتتاحه دور الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان في 14 نوفمبر 2023، بنضج تجربة المجلس وتكامله مع أجهزة الدولة المختلفة. واعتبر جلالتة أن هذه التكاملية تعزز من فاعلية العمل الوطني، مؤكداً على أهمية منح المزيد من الاهتمام والدعم للمجلس، مما يسهم في تحقيق المنجزات المستهدفة ويعزز من التوجهات الرامية إلى تحقيق الرفاهية لأبناء الوطن.

وأكد جلالتة أن مجلس عُمان يمثل شريكاً أساسياً في منظومة الدولة، مشيراً إلى أن هذه الشراكة تُلقى على عاتق أعضائه مسؤوليات جسيمة. وقد دعا جلالتة أعضاء المجلس إلى أن يكونوا على قدر هذه المسؤولية، واضعين مصلحة البلاد نصب أعينهم، مسترشدين بمبادئ النظام الأساسي للدولة والقوانين المنظمة لعملهم. وأشار جلالتة إلى الصلاحيات التي منحها قانون مجلس عُمان لأعضاء المجلس، معرباً عن أمله في أن تسهم أعمالهم بشكل بارز في إثراء مسيرة النهضة العُمانية التي تشهد تطوراً مستمراً.

وبناءً على الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، افتتح مجلس الدولة في العاشر من نوفمبر 2024م أعمال دور الانعقاد العادي الثاني من الفترة الثامنة (2023-2027م) للمجلس، وذلك عملاً بأحكام المادة الـ 38 من قانون مجلس عُمان. وفي اليوم ذاته افتتح مجلس الشورى أعمال دور الانعقاد السنوي الثاني (2024-2025) من الفترة العاشرة (2023-2027)، وذلك عملاً بأحكام المادة (41) من قانون مجلس عُمان.



صلاحيات مجلس الدولة تعزز من دوره الحيوي في مسيرة التنمية

دور مجلس الدولة في العمل الوطني

يُعتبر مجلس الدولة أحد الأعمدة الرئيسية في مسيرة العمل الوطني في سلطنة عُمان، حيث يضطلع بدور حيوي في ممارسة صلاحياته التشريعية والمالية. وذلك وفقاً لما نص عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان ولائحته الداخلية. يتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويضم في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والكفاءة، مما يعزز من دوره في تعزيز التنمية والتطوير.

وتتمدد فترة انعقاد مجلس الدولة لأربع سنوات، تتكون من أربعة أدوار انعقاد سنوية، حيث لا تقل مدة كل دور عن ثمانية أشهر. تبدأ هذه الفترة مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان، مما يعكس التزام المجلس بالعمل المستمر والجاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مجلس
الدولة ركيزة
أساسية
في مسيرة
التنمية،
ويتمتع
باستقلال
مالي وإداري،
ويضم كفاءات
متميزة



مجلس الدولة - اللجنة الاجتماعية والثقافية

اختصاصات مجلس الدولة

حدد النظام الأساسي للدولة، وبالتحديد في المادة (72)،
الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الدولة، والتي تتضمن:



اقتراح
مشروعات
قوانين جديدة
بما يتماشى مع
مصلحة الوطن



مناقشة خطط
التنمية والميزانية
العامة للدولة،
وإبداء التوصيات
بشأنها



إقرار أو
تعديل
مشروعات
القوانين

كما يقوم المجلس بدراسة ومناقشة الموضوعات المتعلقة بتنفيذ الخطط التنموية، وتقديم الاقتراحات التي تعزز من برامج التنمية إلى الحكومة. من خلال ذلك، يسعى المجلس إلى ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العُماني والحفاظ على منجزاته، بالإضافة إلى إيجاد حلول ملائمة للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

هيكل مجلس الدولة

يتكون مجلس الدولة من عدة أجهزة رئيسية، وفقاً لما ورد في المادة (31) من قانون مجلس عُمان، وهي:

الأمانة العامة



تتكون من أمين عام ومساعدين وموظفين، حيث يتم تعيين الأمين العام لمجلس الدولة بموجب مرسوم سلطاني.

وتتولى الأمانة العامة الأعمال اللازمة لمعاونة المجلس

اللجان الدائمة



ينص قانون مجلس عُمان على تشكيل لجان دائمة، منها اللجنة القانونية واللجنة الاقتصادية، التي تقوم بدراسة مشروعات القوانين ومراجعتها، بالإضافة إلى اقتراح مشروعات جديدة ومناقشة خطط التنمية

مكتب المجلس



يتكون من رئيس المجلس ونائبيه وأربعة أعضاء يُنتخبون من قبل المجلس. يمارس المكتب بعض الاختصاصات المحددة في اللائحة الداخلية

رئيس المجلس



يمثل المجلس في علاقاته مع الجهات الأخرى وأمام القضاء، ويتأرض الجلسات العامة، ويشرف على سير الأعمال، وتكون له صلاحيات رئيس الوحدة المقررة في القوانين والمراسيم السلطانية

أنشطة متزايدة.. وإنجازات عديدة

شهد دور الانعقاد الأول من الفترة الثامنة لمجلس الدولة نشاطاً متزايداً في تحقيق حزمة من الإنجازات، حيث ناقش المجلس مجموعة متنوعة من الموضوعات الهامة التي تساهم في تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي في سلطنة عُمان. تضمن ذلك دراسة مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، حيث أقر المجلس مجموعة من المقترحات والدراسات، بالإضافة إلى مناقشة مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م. وقد تم عقد 5 جلسات خلال دور الانعقاد الأول من الفترة الثامنة ، حيث شملت القضايا المطروحة:

- مشروع قانون حماية الودائع المصرفية.
- مشروع قانون تنظيم الاتجار في الأحياء الفطرية.
- مشروع قانون الإعلام.
- كما عقد المجلس جلسة مشتركة مع مجلس الشورى، حيث تم خلالها مناقشة المواد محل الاختلاف في عدد من مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، وذلك وفقاً لحكم المادة (49) من قانون مجلس عُمان رقم (2021/7). وتمثل هذه الجلسة نموذجاً للتعاون بين المجلسين في تحقيق الأهداف الوطنية.
- وفيما يتعلق بأنشطة مكتب المجلس خلال دور الانعقاد الأول من الفترة الحالية، فقد عقد المكتب 5 اجتماعات استعرضت حوالي 41 موضوعاً. واستضاف عددًا من رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس لمناقشة التقارير المقدمة من لجانهم حول مشروعات القوانين المحالة إليهم، بالإضافة إلى مقترحات الدراسات.
- وناقش مكتب المجلس أيضاً ردود مجلس الوزراء بشأن بعض الموضوعات المحالة من مجلس الدولة، إلى جانب مجموعة من التقارير والرسائل الواردة للمجلس من جهات مختلفة. وقد بلغ إجمالي القرارات التي اتخذها مكتب المجلس 31 قراراً، بالإضافة إلى 6 استضافات.

وشكل مكتب المجلس خلال اجتماعاته لدور الانعقاد الأول ثلاث لجان خاصة، وهي:

1. اللجنة الخاصة لدراسة مضامين الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد الأول من الفترة الثامنة لمجلس عُمان.

2. اللجنة الخاصة لدراسة آلية تنويع مصادر الدخل في سلطنة عُمان.

3. اللجنة الخاصة لدراسة دور المستنبطات النباتية في تعزيز الاقتصاد المحلي، وتحليل الفرص والتحديات.

كما وافق المكتب على 5 مقترحات تقدمت بها اللجان الدائمة لدراساتها خلال الفترة الثامنة.

وخلال دور الانعقاد الأول من الفترة الثامنة، قامت اللجان الدائمة واللجان الفرعية المنبثقة عنها في مجلس الدولة بعقد أكثر من 131 اجتماعاً، حيث ناقشت العديد من الموضوعات المحالة إليها بالإضافة إلى المقترحات المقدمة من قبلها. وقد تخللت هذه الاجتماعات 22 استضافة لعدد من المسؤولين والمختصين من الجهات ذات العلاقة، كما عُقدت 3 اجتماعات للجان المشتركة مع مجلس الشورى.

وفي إطار تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الدولة ومؤسسات الدولة الأخرى، واصل المجلس دوره الوطني في تناعم واتساق بما يكفل استمرارية مسيرة البناء والنماء في سلطنة عُمان. ووفقاً لما نص عليه النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان، وفي إطار التنسيق المشترك لمجلس الدولة مع مجلس الوزراء الموقر، يعقد المجلسان في كل دور انعقاد اجتماعات تشاورية لبحث أوجه التعاون بينهما. وقد تم عقد لقاء مشترك بين مجلس الوزراء وأعضاء مكتب المجلس، حيث تم التأكيد على أهمية تضافر كافة الجهود الرامية إلى إعلاء المصلحة العليا للوطن. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجلس، وتم الاتفاق على مواصلة قيام المجلس بأنشطة التوعية المجتمعية الهادفة. علاوة على ذلك، هناك تنسيق قائم بين مجلس الدولة ومجلس الشورى يضمن التكاملية في عمل المجلسين، من خلال مكثبي المجلسين ولجانهما، بالإضافة إلى الجلسات المشتركة التي حدد النظام الأساسي آلية عقدها في حالة وجود اختلاف بين المجلسين بشأن مواد في مشروع قانون معروض عليهما.

وفي إطار جهود مجلس الدولة لمد جسور التواصل وتطوير التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، استقبل المجلس عدداً من المسؤولين والوفود، كما سجل حضوراً فاعلاً في المحافل الإقليمية والدولية من خلال مشاركة أعضائه في الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها المنظمات والاتحادات البرلمانية.



مجلس الشورى: تفعيل للمشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني

مجلس الشورى.. مسيرة رائدة نحو التنمية الشاملة

يمضي مجلس الشورى بخطى ثابتة في مسيرته الرائدة بما يتماشى مع مختلف التطورات الوطنية، معززاً أدواره في دفع عجلة التنمية الشاملة في سلطنة عُمان، مترجماً أهداف رؤية “عُمان 2040” إلى واقع ملموس. ومن خلال تفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني يسعى المجلس إلى تحقيق التكاملية في أدواره مع مؤسسات الدولة عبر نشاطاته في التشريع والمتابعة.

انتخابات الفترة العاشرة.. نقلة نوعية

شهدت انتخابات الفترة العاشرة لمجلس الشورى (2023-2027م) نقلة نوعية في آلياتها وممارساتها، مما يساهم في تعزيز العملية الشورية في سلطنة عُمان. وقد شهدت الانتخابات مشاركة فاعلة من المجتمع، حيث بلغ عدد الناخبين 496279، موزعين على مختلف محافظات سلطنة عُمان. وقد أفرزت الانتخابات 90 عضواً، مع نسبة مشاركة بلغت 65.07%، مما يُعد مؤشراً إيجابياً على نجاح التصويت الإلكتروني من خلال تطبيق “أنتخب”، الذي سهل العملية الانتخابية لجميع الفئات.

وأكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- خلال افتتاحه لأعمال الفترة الحالية للمجلس أن مجلس عُمان يُعتبر شريكاً أساسياً في منظومة الدولة، مما يفرض على المجلس مسؤولية كبيرة. وقد رسم هذا التأكيد مساراً مختلفاً لأعمال الفترة العاشرة (2023-2027م)، حيث استكمل المجلس خلالها ترجمة اختصاصاته وأدواره بخطى ثابتة بما يتوافق مع المستجدات التي تشهدها سلطنة عُمان في مختلف المجالات.

وتزامنت أعمال مجلس الشورى مع بدء تنفيذ الخطة التنفيذية لرؤية عُمان 2040، مما يعكس حرص المجلس على تحقيق أهداف الرؤية ومرتكزاتها. ويستند مجلس الشورى إلى نهج واضح مستمد من النظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عُمان، اللذين حددا مسارات العمل بالمجلس وفق صلاحيات واضحة. وشهد دور الانعقاد السنوي الأول من الفترة العاشرة تنسيقاً واضحاً بين المجلس والحكومة عبر لقاءات بناءة وشراكة وطنية فاعلة، وقد أنجز المجلس في إطار صلاحياته التشريعية 18 مشروع قانون واتفاقية محالة من الحكومة، منها 9 اتفاقيات و9 مشروعات قوانين.

وعقد المجلس خلال هذا الدور 12 جلسة اعتيادية، من بينها 4 جلسات خصصت لمناقشة البيانات الوزارية لوزراء الخدمات. تضمّنت هذه الجلسات إلقاء 4 بيانات وزارية، حيث تم تقديم الاستفسارات والملاحظات حول واقع عمل تلك الجهات الحكومية، وبحث الحلول للتحديات التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية في مختلف القطاعات، شملت البيانات المقدمة من وزارة الاقتصاد، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، ووزارة الإعلام، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. كما ناقش المجلس بيان وزارة المالية حول مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م.

حرص مجلس الشورى خلال عام 2024م على تفعيل أدوات المتابعة التي أتاحها له قانون مجلس عُمان الصادر في عام 2021م، والتي تشمل:

السؤال

الرغبة
المبدأة

طلب
الإحاطة

الاستجاب

مناقشة
البيانات الوزارية

البيان
العاجل

وتعكس هذه الأدوات هموم الشارع العام والمواطنين، حيث بلغ مجموع أدوات المتابعة 145 أداة، منها 29 سؤالاً في مختلف القطاعات الخدمية والصحية والتعليمية والاجتماعية. بالإضافة إلى أكثر من 98 طلب إحاطة، وألقيت 4 بيانات عاجلة حول عدد من قضايا المواطن ومطالبه المختلفة.

وعقد مكتب مجلس الشورى 13 اجتماعاً، في حين عقدت لجان المجلس 97 اجتماعاً، حيث أنجزت خلالها 89 موضوعاً من خلال الرغبات المبدأة التي عملت عليها في مختلف القطاعات، كل حسب اختصاصه. كما تضمنت أنشطة اللجان تقارير حول الاستضافات والزيارات الميدانية.

وفي إطار تحقيق الشراكة والتكاملية في العمل الوطني، يسعى مجلس الشورى إلى تعزيز التعاون مع مؤسسات الدولة الأخرى، حيث يمثل اجتماع مكتب المجلس مع مجلس الوزراء أحد مظاهر هذا التكامل والتنسيق. ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتنفيذ الخطط والبرامج بما يعزز منظومة العمل الوطني بين المجلس والحكومة، مما يترجم مجالات التنسيق المستمر لتحقيق الأهداف الوطنية.

وسجل مجلس الشورى حضوراً فعالاً في الأحداث البرلمانية، ويسعى المجلس إلى تبادل الخبرات والرؤى الداعمة لتعزيز العمل المشترك بين سلطنة عُمان ودول العالم الشقيقة والصديقة، حيث شارك المجلس في عدد من الفعاليات المهمة، منها:

- المؤتمر السادس للبرلمان العربي.

- الجلسة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانية الآسيوية.

- المؤتمر الخامس لرابطة (برلمانيون لأجل القدس).

- الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما شارك مجلس الشورى في أعمال الاجتماعات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، مما يعكس التزامه بالمشاركة الفعالة في القضايا العالمية. وحرص المجلس أيضاً على تعزيز العلاقات الخارجية لسلطنة عُمان من خلال سلسلة من الزيارات الثنائية إلى الدول الشقيقة والصديقة، التي تهدف إلى عكس موقف سلطنة عُمان ورؤيتها وسياستها الخارجية في العديد من المواقف الإقليمية والدولية.

ثوابت ومبادئ راسخة

تعزز روابط
الصداقة والحوار



تتسم سلطنة عُمان في تاريخها الحديث بعلاقاتها المتوازنة مع جميع دول العالم متمثلة في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق حياة أفضل للشعب العُماني، اذ ترتكز مواقفها السياسية على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادتها، وتلتزم بمبادئ الحق والعدل والإنصاف ضمن إطار انتمائها العربي والإسلامي، مع التأكيد على حل النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز سبل الحوار الإيجابي، علاوة على سعيها إلى تعزيز المصالح المشتركة والمتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة، ودعم جهود المنظمات الإقليمية والدولية.

الدبلوماسية العُمانية .. سمعة قوية ومصادقية عالية في الأوساط العالمية

عُرفت سلطنة عُمان بسياساتها المتسمة بالشفافية والوضوح، التي ميزتها في تعاملها مع مختلف المستجدات والتطورات، سواء على الصعيد الخليجي أو العربي أو الدولي. فقد حافظت الدبلوماسية العُمانية على سمعة قوية ومصادقية عالية في الأوساط العالمية، مما جعلها لاعباً رئيسياً في العديد من المبادرات الداعمة لحل النزاعات والخلافات الإقليمية والدولية من خلال تبني نهج الحوار والتفاهم، ولا تسعى سياستها إلى استغلال جهودها الدبلوماسية لتحقيق مصالح ذاتية، بل تضع أولوياتها في تعزيز الأمن والتنمية الإقليمية والدولية.

وتستمر سلطنة عُمان في نهضتها المتجددة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، على النهج الراسخ كصديق للجميع، تتبنى سبل الحوار والتسامح كمبادئ توجيهية في معالجة جميع القضايا، وتدعم تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية الضرورية لمستقبل الجميع، وهو ما أكد عليه جلالاته في كلمته السامية الأولى أمام مجلس عُمان: “مؤكدین على الثوابت التي اختطها السلطان الراحل لسياسة بلادنا الخارجية القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام سيادة الدول وعلى التعاون الدولي في مختلف المجالات”، وتسعى سلطنة عُمان إلى دعم التعاون الدولي وإيجاد حلول تنموية مبتكرة عبر تحفيز الاستثمار وتعزيز الاستدامة، مما يعزز من مكانتها كمركز اقتصادي متميز في المنطقة.

زيارات جلالاته تثمر في تعزيز العلاقات الدولية والتعاون بين سلطنة عُمان والدول الأخرى

وتتميز رؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه-، بالتعاون الإيجابي مع الجميع وتعزيز المصالح المتبادلة، حيث تجلّت هذه الرؤية في عدة مناسبات منها استقبال جلالاته في السادس من فبراير 2024م حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت خلال زيارته الرسمية إلى سلطنة عُمان كزيارة “دولة”، وقد جرى خلال اللقاء مناقشة سبل التعاون في مختلف المجالات التي تسهم في تحقيق تطلعات البلدين نحو مستقبل أكثر ازدهاراً، وشهدت الزيارة افتتاح مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية، وهو ما يجسد العلاقات الاقتصادية المثمرة بين البلدين الشقيقين. وامتداداً لهذه العلاقات الوثيقة، قام جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة رسمية إلى دولة الكويت في 13 من مايو 2024م كزيارة “دولة”، تلبية لدعوة كريمة من أخيه أمير دولة الكويت، وتأكيداً للعلاقات الأخوية الراسخة بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي منذ عقود. وتم خلال الزيارة استعراض العلاقات الأخوية التاريخية الراسخة بين البلدين والشعبين الشقيقين والتي تحظى بدعم ثابت ورعاية مستمرة من القيادتين الحكيمتين، إضافة إلى بحث



جلالة السلطان يستقبل أمير الكويت في إطار زيارة دولة إلى سلطنة عُمان

سبل الارتقاء بمجالات التعاون والشراكة القائمة في مختلف القطاعات، وتبادل وجهات النظر والرؤى حيال الملفات والقضايا الإقليمية والدولية. كما بحث ملتقى الأعمال العُماني الكويتي للتجارة والاستثمار سبل تعزيز أوجه التعاون المشترك القائم بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات؛ وشهد توقيع 4 مذكرات تفاهم عُمانية كويتية، كانت الأولى في مجال الدبلوماسية والتدريب، وتهدف إلى التعاون والتطوير واقتراح الطرق الحديثة لتدريب المختصين في مجالات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والعلوم السياسية وغيرها من المجالات ذات الصلة، بالإضافة إلى تبادل الوثائق والدراسات والخبرات في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، في حين تطرقت المذكرة الثانية إلى الاستثمار المباشر وتتعلم بإنشاء إطار للتعاون في مجال الاستثمار المباشر وتسهيل تبادل المعرفة والخبرات بين وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتي، وتتعلق المذكرة الثالثة بمجال التقييس وتهدف إلى تدعيم علاقات التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة العامة للصناعة الكويتية في مجال أنشطة التقييس والجودة والمختبرات وتقييم المطابقة، والإسهام في رفع جودة المنتجات الصناعية غير الغذائية والخدمات المتبادلة بين البلدين، وجاءت المذكرة الرابعة بشأن وضع إطار مشترك للتعاون والتنسيق في الاستثمارات المشتركة بين جهاز الاستثمار العُماني وهيئة العامة للاستثمار الكويتية والدخول في مناقشات حول فرص استثمارية مستقبلية في سلطنة عُمان ودولة الكويت، ودراسة فرص الاستثمار في الصناديق الاستثمارية القائمة والتابعة لجهاز الاستثمار العُماني والتي تُعنى بمختلف المجالات كالطاقة والمرافق والبنية الأساسية والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى إمكانية تأسيس صندوق استثماري مشترك.



من زيارة جلالة السلطان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

زيارة جلالتة لدولة الإمارات العربية المتحدة

في 22 من أبريل 2024م قام جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة في إطار زيارة "دولة"، وذلك توطيداً للعلاقات التاريخية المتينة بين البلدين، وتجسيداً لروابط الأخوة والألفة وحسن الجوار، وارتقت الزيارة إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الراسخة على مختلف الأصعدة، حيث وقّع البلدان الشقيقان عدة اتفاقيّات ومذكرات تفاهم في مختلف المجالات من بينها الاستثمار والطاقة المتجدّدة والسكك الحديدية والتكنولوجيا الحديثة، ففي مجال الاستثمار تم التوقيع على مذكرة تفاهم تهدف إلى استكشاف وتحديد وتبادل الفرص الاستثمارية في مجالي التعاون الاقتصادي والاستثماري.

وفي مجال التكنولوجيا الحديثة، فقد تم الإعلان عن البدء الفعلي للعمل في صندوق "جسور"، وتفعيل الاستثمارات المباشرة في الشركات التقنية الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع التقني؛ حيث تلتزم شركة أبوظبي التنموية القابضة ممثلة بشركة "لونيت" وجهاز الاستثمار العُماني ممثلاً بـ "مجموعة إنكاء" بتمويل الصندوق بحجم يبلغ 180 مليون دولار أمريكي بموجب التزام مسبق في إطار مذكرة تفاهم تم التوقيع عليها بين الطرفين في عام 2022م.



جلالة السلطان لدى زيارته جامع الشيخ زايد الكبير بأبوظبي



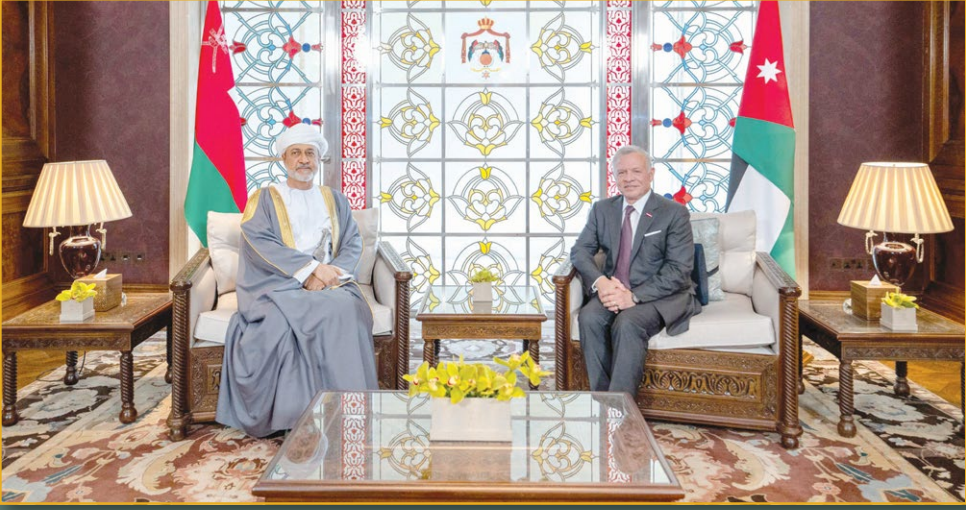
زيارة جلالتة لدولة الإمارات العربية المتحدة

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



وفي مجال الطاقة المتجددة، وقّع عددٌ من المؤسسات العُمانية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني المحتضنة للمعادن الخضراء والعاملة في مجال الطاقة المتجددة وقطاع الكهرباء مذكرةً إطارية مع عدد من الشركات الرائدة في هذه المجالات بدولة الإمارات العربية المتحدة، لبدء العمل على دراسات جدوى لتنفيذ مشروعات مبتكرة في مجالات الحديد والألمنيوم الأخضر والطاقة المتجددة.

وفي مشروع شبكة السكك الحديدية التي تربط بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، تم التوقيع على 3 اتفاقيات تتمثل الأولى في اتفاقية الشراكة بين المساهمين وتشمل كلاً من "الاتحاد للقطارات" و"قطارات عُمان"، وشركة "مبادلة" إيذاناً بتنفيذ المشروع، وتتعلق الاتفاقية الثانية بترسية العقود المدنية للشبكة المشتركة على تحالف عُماني إماراتي بقيادة "مجموعة تروجان للإنشاءات" (إن بي سي) و"جلفار للهندسة والمقاولات"، فيما تتصل الاتفاقية الثالثة بترسية عقود الأنظمة والتكامل لشبكة السكك الحديدية على تحالف بين شركتي "سيمنز" و"إتش إيه سي" لضمان تجهيز القطارات بأحدث التقنيات والتكنولوجيا.



من زيارة جلالة السلطان إلى المملكة الأردنية الهاشمية

زيارة جلالتة للمملكة الأردنية الهاشمية



زيارة جلالتة للمملكة
الأردنية الهاشمية

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



وفي 22 من مايو 2024 زار جلالتة -حفظه الله ورعاه- المملكة الأردنية الهاشمية، وتخللت زيارته استعراض آفاق التعاون الثنائي المشترك بين البلدين الشقيقين وسُبل تطويره في مختلف المجالات في ظلّ ما يجمعهما من وشائج وروابط تاريخية وطيدة، وبما يُعزّز المصالح المشتركة ويعود بالنفع والخير على الشعبين العُماني والأردني، وتبادل وجهات النظر حول كافة القضايا على الساحتين العربية والدولية خاصة الأوضاع الراهنة في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أسفرت الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار تهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار المشتركة بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والغذاء والزراعة والأدوية والمستلزمات الطبية والطاقة والتعدين والسياحة والخدمات اللوجستية، كما أكد الجانبان على أهمية مواصلة تطوير التعاون الثنائي في شتى المجالات، وجددا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة التوصل لحل عادل لها، ورفضهما لمحاولات الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ودعمهما للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.



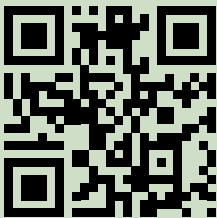
جلالة السلطان خلال استقباله رئيس الجمهورية الجزائرية.

زيارة الرئيس الجزائري لسلطنة عُمان

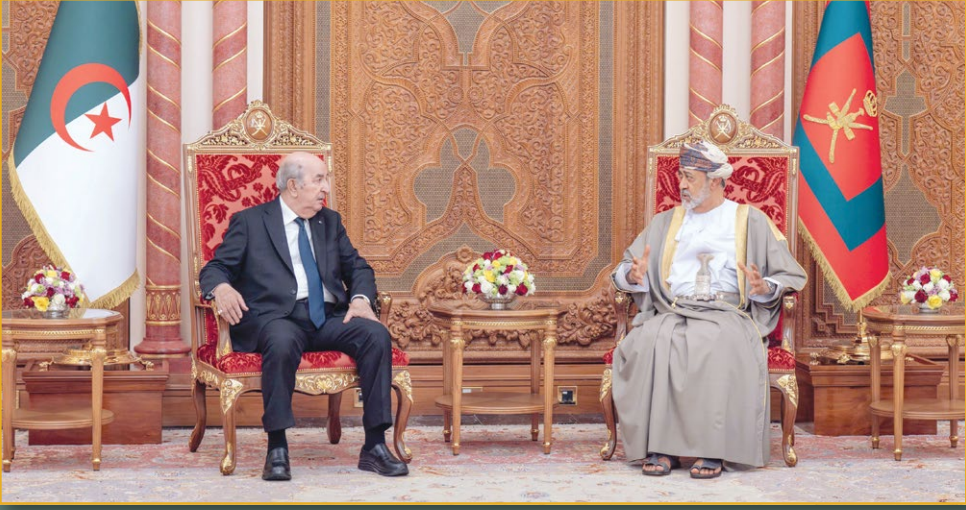


جلالة السلطان خلال
استقباله رئيس
الجمهورية الجزائرية

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



واستقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- فخامة الرئيس عبدالمجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة بتاريخ 28 من أكتوبر 2024 وذلك في إطار زيارة "دولة" لسلطنة عُمان استغرقت ثلاثة أيام، وتخللت الزيارة مباحثات سادتها روح الأخوة والتفاهم والحرص الرصين على مواصلة تطوير التعاون الثنائي في شتى المجالات، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبيين الشقيقين، ويعكس العلاقات والصلات الأخوية التاريخية الراسخة التي تجمعهما، وتم التأكيد اثناء اللقاء على نتائج أعمال الدورة الثامنة للجنة العُمانية الجزائرية المشتركة التي عُقدت في الجزائر في يونيو 2024م وما صاحبها من ندوة رجال الأعمال التي تناولت الفرص الاستثمارية والتجارية الواسعة والواعدة في البلدين، وتمت المباركة على مبادرة إنشاء صندوق استثماري عُماني جزائري مشترك، يتمُّ من خلاله إقامة شراكات ومشروعات في مجالات الطاقة المتجددة والبتروكيماويات والزراعة



جلالة السلطان المعظم والرئيس الجزائري يعقدان جلسة مباحثات

الصحراوية والتكنولوجيا والسياحة وغيرها من المجالات الأخرى الواعدة، كما وقّعت حكومة سلطنة عُمان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على 8 مذكرات تفاهم، تتعلق بالتعاون في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والتربوي والخدمات المالية والتشغيل والتدريب والإعلام والبيئة والتنمية المستدامة وتنظيم المعارض والفعاليات والمؤتمرات وترقية الاستثمار.

وفي شأن التشاور وتبادل الآراء والتنسيق حول المستجدات والقضايا الإقليمية والدولية الراهنة، أكد الجانبان على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وعلى لبنان وسوريا وإيران، وعلى حق الأشقاء الفلسطينيين بإنهاء الاحتلال اللامشروع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حلّ الدولتين، وانضمامها لعضوية الأمم المتحدة، كما أكد الجانبان على أهمية التعاون والتنسيق بين بلديهما في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية، بما يخدم مصالحهما ويسهم في تعزيز العمل العربي المشترك ودعائم الأمن والسّلم والاستقرار في المنطقة والعالم، ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ التوجهات السلمية وتعزيز ركائز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم من خلال إرساء قواعد القانون الدولي واحترام الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف.



جلالة السلطان المعظم ورئيس جمهورية تركيا يتبادلان وجهات النظر حول عدد من القضايا

زيارة جلالته لجمهورية تركيا



زيارة جلالته إلى
جمهورية تركيا

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



كما قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هشام بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة "دولة" إلى جمهورية تركيا في 28 نوفمبر 2024م. وقد شملت الزيارة بحث سبل تعزيز علاقات الصداقة التاريخية وتطوير التعاون في مختلف المجالات بما يحقق مصالح البلدين ويسهم في تحقيق تطلعاتهما المشتركة. وخلال الزيارة تبادل جلالته مع فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في ظل المستجدات السياسية الإقليمية والدولية، وتم التأكيد على أهمية فتح آفاق أوسع للتعاون الاستثماري والاقتصادي، فضلاً عن تعزيز العلاقات التجارية وزيادة التبادل التجاري.

وشهدت الزيارة توقيع 10 اتفاقيات ومذكرات تفاهم، أبرزها شراكة بين جهاز الاستثمار العُماني وصندوق تقاعد القوات المسلحة التركي (أويك)، بقيمة 500 مليون دولار للاستثمار في قطاعات مثل الغذاء، والصناعة، والرعاية الصحية والطاقة الجديدة، كما تم توقيع اتفاقية لتعزيز التعاون في



من زيارة جلالة السلطان إلى جمهورية تركيا

مجالات الصحة العامة والصناعات الدوائية. وفي المجال السياسي تم توقيع مذكرة تفاهم لتنظيم مشاورات سياسية، بينما تم في المجال الدبلوماسي توقيع مذكرة لتعزيز التعاون في الدراسات الدبلوماسية والتدريب.

وفي مجال ترويج الاستثمار وقعت مذكرة تفاهم لإنشاء إطار عمل مشترك لتسهيل تبادل المعرفة والخبرات في قطاعات حيوية مثل الأمن الغذائي، والزراعة، واللوجستيات، والنقل، والمشروعات الأساسية، والمعادن، والمشروعات المالية والمصرفية، والسياحة، وتقنية المعلومات والصناعة، مع إمكانية توسيع التعاون مستقبلاً. كما تم توقيع مذكرة تفاهم في المجال الزراعي تطرقت إلى التعاون في الزراعة، والثروة الحيوانية، والسمكية، والمياه، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والتجارب البحثية وتنمية الريف، وتعزيز الاستثمارات المشتركة في القطاع الزراعي والغذائي، وتطوير تقنيات تحلية المياه والطاقة المتجددة، فضلاً عن تعزيز القدرات الوطنية في إدارة الفيضانات.

وتضمنت الاتفاقيات أيضاً مذكرة تعاون في العلاقات العمالية، إضافة إلى مذكرة لتعزيز التعاون في ريادة الأعمال وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين هيئة تنمية المؤسسات العُمانية ووزارة الصناعة التركية. كما وقّع البنك المركزي العُماني والبنك المركزي التركي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات أنظمة الدفع والتعاون البحثي. وأخيراً، تم توقيع مذكرة تفاهم ثقافية لتعزيز التعاون في الفنون والصناعات الثقافية، وتبادل الفعاليات الفنية والمعارض.



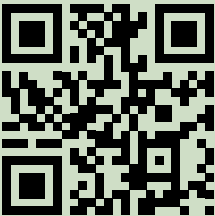
من زيارة جلالة السلطان إلى مملكة بلجيكا

زيارة جلالته لمملكة بلجيكا



زيارة جلالته إلى
مملكة بلجيكا

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



وفي الثاني من ديسمبر 2024، قام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بزيارة مملكة بلجيكا تلبية لدعوة جلالة الملك فيليب ليوبولد لويس ماري، ملك البلجيكيين، إذ شكّلت هذه الزيارة محطة تاريخية ومهمة في مسيرة العلاقات الثنائية، مؤكدة على عمق الصداقة والتعاون بين سلطنة عُمان ومملكة بلجيكا، المرتكزة على الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والالتزام بالسلام والازدهار.

وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة البحرية والتعاون بين الموانئ، والتحول نحو الطاقة المستدامة وإنتاج الهيدروجين الأخضر، إلى جانب تطوير التجارة والصناعات الخدمية، وعلوم الحياة، والابتكار التكنولوجي، وعلوم الفضاء، كما أكدا عزمهما على تعزيز الشراكة الاستثمارية وخلق فرص اقتصادية مشتركة، مع استمرار المفاوضات بشأن تمديد امتياز ميناء الدقم بما يحقق مكاسب متبادلة ويعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.



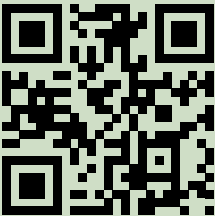
جلالة السلطان خلال استقباله رئيس جمهورية بيلاروس

زيارة رئيس جمهورية بيلاروس لسلطنة عُمان

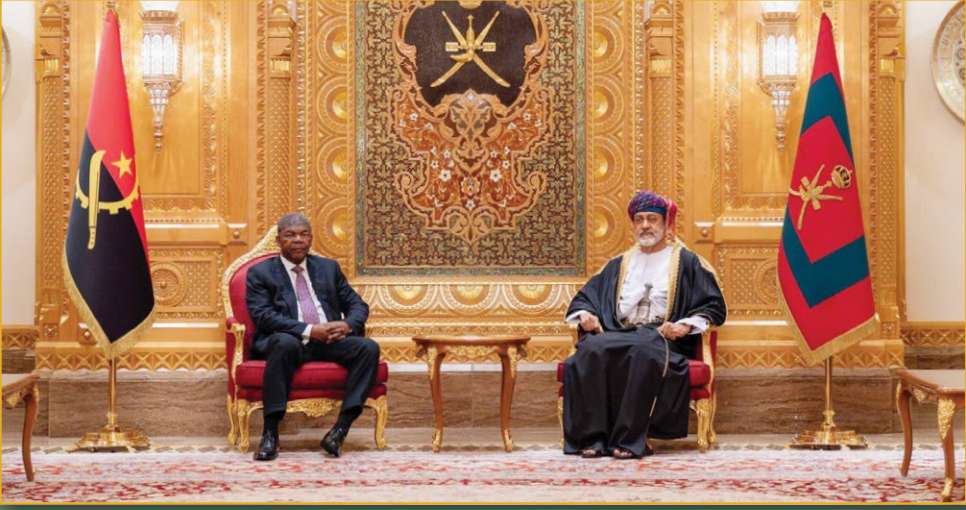


زيارة رئيس جمهورية
بيلاروس لسلطنة عُمان

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



وفي 15 ديسمبر 2024م، استقبل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- فخامة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس في قصر العلم العامر بمناسبة زيارة فخامته إلى سلطنة عُمان. وعُقدت جلسة مباحثات رسمية تناولت العلاقات الطيبة التي تجمع البلدين، وسبل تعزيز التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية والطبية، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبيين الصديقين، إلى جانب مناقشة عددٍ من القضايا ذات الاهتمام المتبادل، ومستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية. وركزت المباحثات على التعاون في مجال الأمن الغذائي وتنفيذ مشروعات مشتركة لإنتاج المواد الغذائية في سلطنة عُمان، وتبادل الخبرات والزيارات والاستفادة من تجربة بيلاروسيا في تطوير وتنمية القطاعات الزراعية والسماكية والمائية. وشملت الزيارة توقيع مذكرتي تفاهم في مجالي الصناعة والمواصفات والمقاييس، إلى جانب استعراض فرص الاستثمار في الصناعات الغذائية والدوائية والمركبات، وبحث إقامة مشاريع مشتركة تستهدف الأسواق المحلية والعالمية، مما يعزز الشراكة الاقتصادية بين البلدين.



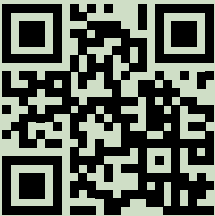
جلالة السلطان خلال استقباله رئيس جمهورية أنجولا

زيارة رئيس جمهورية أنجولا لسلطنة عُمان



زيارة رئيس جمهورية
أنجولا لسلطنة عُمان

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



وفي 19 ديسمبر 2024م، استقبل جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -أبقاه الله- فخامة الرئيس جواو مانويل لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا الصديقة في قصر العلم العامر بمناسبة زيارته الرسمية إلى سلطنة عُمان، وقد عُقدت جلسة مباحثات رسمية استعرض خلالها الجانبان مجالات التعاون والاستثمار بين البلدين في قطاعات حيوية تشمل التعدين والزراعة والأمن الغذائي والموانئ البحرية واللوجستيات والطاقة النظيفة لتعزيز اقتصاد البلدين وتحقيق المزيد من التقدّم والازدهار. وشهدت الزيارة توقيع اتفاقية ومذكرتي تفاهم، حيث تم توقيع اتفاقية الاستحواذ على حصة في منجمي "كاتوكا" و"لويلى" في جمهورية أنجولا، إلى جانب مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الطاقة، وأخرى لاستكشاف فرص التعاون في المبادرات المالية الاستراتيجية، مما يعكس التزام البلدين بتعزيز شراكتهما الاستراتيجية وبناء علاقات تعاون تخدم المصالح المشتركة وتفتح آفاقًا جديدة للتنمية.



السيد أسعد بن طارق خلال ترؤسه وفد سلطنة عُمان المشارك في القمة المشتركة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في مملكة بلجيكا

سلطنة عُمان تقوم بدور فعال على الساحة الدولية

وفي إطار تعزيز العلاقات الدولية وسعي سلطنة عُمان للقيام بدور فعال على الساحة العالمية، ترأس صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء وفد سلطنة عُمان في مؤتمر القمة الخامس والأربعين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عُقد في ديسمبر 2024م بقصر بيان بدولة الكويت الشقيقة، كما استقبل سموه في 14 أكتوبر دولة رومان جولوفتشينكو رئيس وزراء جمهورية بيلاروس، وساد اللقاء الرغبة المشتركة في دعم وتعزيز آفاق التعاون القائم بين البلدين في العديد من المجالات، ووقّعت خلال الزيارة ثلاث مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية المستهلك، وتبادل المعلومات حول عمل أسواق الأوراق المالية، حيث تتعلق مذكرة التفاهم الأولى بمجال حماية المنافسة ومنع الاحتكار؛ بهدف تطوير وتعزيز التعاون بين الطرفين في هذا المجال وتبادل المعلومات في شأن التطورات القانونية لدى البلدين وتبادل التجارب والخبرات بينهما، في حين تهدف مذكرة التفاهم الثانية إلى تعزيز التعاون بين الطرفين وتبادل المعلومات والتجارب في مجال حماية المستهلك والتشريعات المتعلقة بهذا المجال، أما مذكرة التفاهم الثالثة فتهدف إلى تعزيز حماية المستثمرين وتهيئة الظروف الملائمة للتطوير الفعال للأسواق المالية والتأمين بين البلدين الصديقين.

ونياً عن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- ترأس صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون

الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان وفد سلطنة عُمان في القمة المشتركة الأولى بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي بمملكة بلجيكا. وترأس معالي الشيخ عبد الملك بن عبد الله الخليلي رئيس مجلس الدولة وفد سلطنة عُمان في أعمال قمة الجنوب الثالثة لمجموعة الـ 77 والصين، والقمة التاسعة عشرة لقادة دول وحكومات حركة عدم الانحياز بالعاصمة الأوغندية كمبالا. كما ترأس معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية وفد سلطنة عُمان المشارك في قمة المستقبل التي انعقدت بمقر الأمم المتحدة على هامش الدورة الـ 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- نقل وفدٍ رسمي يضم عددًا من أصحاب المعالي والسعادة تعاوي ومواساة جلالته -أبقاه الله- إلى دولة الدكتور محمد مخبر رئيس السلطة التنفيذية المكلف بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في وفاة الرئيس الدكتور إبراهيم رئيسي ومرافقيه -رحمهم الله-. وشارك معالي الدكتور محمد بن سعيد المعمرى وزير الأوقاف والشؤون الدينية في "اللقاء الدولي من أجل السلام" بالعاصمة الفرنسية باريس.

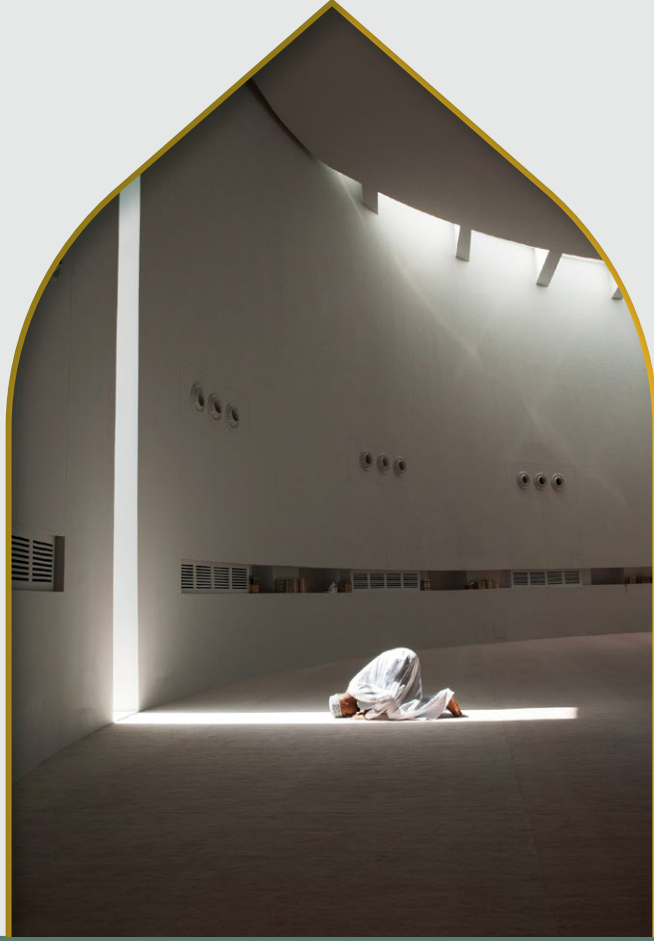
وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- استقبل صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان معالي بختيار سعيديوف وزير خارجية جمهورية أوزبكستان ومعالي محمد شيمشك وزير الخزانة والمالية بجمهورية تركيا، كما استقبل سموه معالي الدكتور عبدالله خليل وزير الشؤون الخارجية بجمهورية المالديف، إلى جانب استقباله عدداً من أصحاب السعادة السفراء المعتمدين لدى سلطنة عُمان وذلك للتوديع بمناسبة انتهاء مهام عملهم، حيث استقبل سموه سعادة السفير علي نجفي خوشرودي سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وسعادة السفير نجم الدين محمد علي سفير جمهورية كازاخستان، وسعادة السفارة أمينة علي عبدالله سفيرة جمهورية كينيا، وسعادة السفارة لينغ بينغ سفيرة جمهورية الصين الشعبية. وقد أعرب السفراء خلال لقاءاتهم عن شكرهم وامتنانهم لجلالة السلطان المعظم على الدعم الذي تلقوه خلال فترة عملهم في سلطنة عُمان، وأشادوا بتعاون الحكومة والشعب العُماني، مما ساعدهم على أداء مهامهم بكل يسر وسهولة. كما استقبل سموه معالي بختيار سعيديوف وزير خارجية جمهورية أوزبكستان في مكتبه بتاريخ 26 يونيو 2024م، وجرى خلال المقابلة استعراض أوجه التعاون القائم بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها وتعزيزها في المجالات المختلفة بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين وشعبيهما، إضافة إلى استعراض عددٍ من الأمور ذات الاهتمام المتبادل.

وخلال العام 2024 تلقى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- عدداً من البرقيات والاتصالات الهاتفية من رؤساء وزعماء الدول الشقيقة والصديقة، بشأن تبادل الآراء حول عددٍ من القضايا والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، ومناقشة وجهات النظر بشأن السبل الكفيلة بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ومناقشة تعزيز العلاقات المتبادلة بين سلطنة عُمان مع الدول الشقيقة والصديقة.

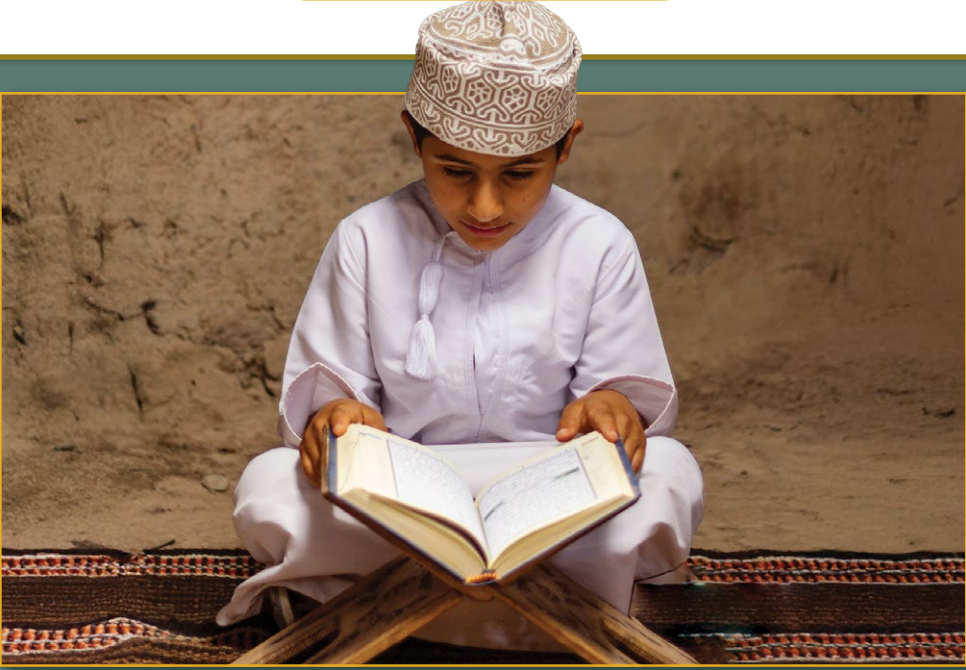
عُمان

أَرْضُ التَّسامحِ

وَالسَّلامِ



تميزت سلطنة عُمان عبر تاريخها العريق بنهج التسامح والتعايش السلمي مع مختلف الشعوب والحضارات، مستمدة ذلك من إرثها الحضاري والإسلامي العميق. وقد أصبحت قيم التسامح وقبول الآخر جزءًا أصيلاً من الهوية العُمانية والثقافة المجتمعية، حيث يُنظر إلى التفاهم والحوار بالحكمة والموعظة الحسنة كركائز أساسية في بناء علاقاتها مع الآخرين. ويعكس هذا النهج شخصية المجتمع العُماني الذي يتسم بالانفتاح واحترام ثقافات الشعوب ومعتقداتهم، وجعلها نموذجًا متميزًا في التعايش الإنساني.



قيم التسامح وقبول الآخر جزء أصيل من الهوية العُمانية

وفي خطابه السامي في 23 فبراير 2020م، أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- أن العالم عرف «عُمان عبر تاريخها العريق والمشرف كياناً حضارياً فاعلاً ومؤثراً في نماء المنطقة وازدهارها واستتباب الأمن والسلام فيها، تتناوب الأجيال على إعلاء رايثها، وتحرص على أن تظل رسالة عُمان للسلام تجوب العالم حاملةً إرثاً عظيماً وغايات سامية تبني ولا تهدم، تُقرب ولا تُبعد»، مؤكداً جلالته أن «هذا ما سنحرص على استمراره معكم وبكم لنؤدي جميعاً بكل عزم وإصرار دورنا الحضاري وأمانتنا التاريخية».

وتسعى سلطنة عُمان دائماً إلى نشر قيم التسامح والتعايش الثقافي، ويظهر ذلك من خلال مشاركة قياداتها في فعاليات دينية وثقافية متنوعة، ففي 16 سبتمبر 2024م رعى صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، نيابة عن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- قراءة السيرة النبوية الشريفة وذلك بمناسبة الذكرى العطرة لخير الخلق سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بقاعة المولد بقصر العلم العامر. وتقوم السياسة العُمانية على مبادئ راسخة مثل حسن الجوار والحياد الإيجابي كدولة صديقة للجميع، متبينة مبدأ الحوار والتسامح كأساس لمعالجة القضايا العالمية، مما يرسخ صورتها كواحة للسلم والتفاهم.

وفي سياق النهج العُماني الثابت في التسامح الديني، أقرّت النهضة العُمانية الحديثة هذا المبدأ باعتباره جزءاً أساسياً من قيمها الوطنية، فقد كفل النظام الأساسي للدولة الحريات الشخصية وضمن ممارستها في حدود القانون، حيث نصّت المادة (34) منه على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة، على ألا يخلّ ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب». كما أتاح قانون الأحوال الشخصية العُماني لغير المسلمين المقيمين تطبيق أحكامهم الخاصة بما يتوافق مع تقاليد البلاد، وفقاً للمادة (282) من القانون.

التعايش السلمي

وتماشياً مع هذه المبادئ، تواصل سلطنة عُمان تعزيز قيم التسامح والتعايش بين الأديان، حيث توفر دور العبادة الخاصة بالديانات الأخرى لتسهيل ممارسة الشعائر الدينية بحرية وأمان، ففي هذا الإطار، استقبل صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في يناير 2024م المشرفين على دور العبادة في سلطنة عُمان، معبراً عن تقدير سلطنة عُمان لجميع الأديان، وأكد سموه أن الدين الإسلامي يركز على التسامح والتعايش، مشدداً على رفض تغليب دين على آخر، كما تم بحث سُبل التعاون بين أتباع الأديان لنشر ثقافة قبول الآخر وتحقيق السلام، وأشاد المشرفون على دور العبادة بسياسة سلطنة عُمان في دعم الحوار بين الأديان.

وأدرج المُشرّع العُماني في قانون الجزاء جريمة ترويح كل ما يُثير النعرات أو الفتن الدينية أو المذهبية ضمن الجرائم التي تهدد أمن الدولة الداخلي. ويعاقب مرتكب هذه الجريمة بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولا تزيد على عشر سنوات، استناداً إلى نص المادة (108) «ويعتبر ظرفاً مشدداً إذا وقعت الجريمة في إحدى دور العبادة، أو المنشآت الرسمية، أو في المجالس والأماكن العامة، أو من موظف عام أثناء أو بمناسبة تأدية عمله، أو من شخص ذي صفة دينية أو مكلف بها».

وفي إطار تأكيد سلطنة عُمان على نهجها المستمر في نشر ثقافة السلام والوئام، انطلق مشروع «رسالة السلام من سلطنة عُمان»، الذي يهدف إلى تصحيح الصورة النمطية السلبية عن الإسلام في الغرب وتمكين الحوار بين الأديان والطوائف. يعكس المشروع تجربة السلطنة الراسخة في التسامح الديني والتعايش السلمي، مؤكداً على التسامح كمبدأ إنساني في العلاقات بين البشر. وقد بلغ عدد محطات المعرض، الذي تنفذه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية 140 محطة عالمياً ومحلياً، ليكون رسالة عالمية تسهم في نشر قيم السلام والتفاهم.

ويعد هذا المشروع جزءاً من رؤية عُمان 2040 التي تضع المواطنة والهوية والتراث الثقافي الوطني ضمن أولوياتها، حيث تسعى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى تعزيز دورها محلياً ودولياً في حماية القيم الإنسانية وترسيخ التعايش السلمي، وذلك عبر التعاون مع الجهات المعنية للحد من تأثير الأزمات العالمية على المجتمعات، كما تساهم الوزارة بفعالية في تنفيذ أهداف خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، التي تضم 17 هدفاً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

المشاركات الدولية لتعزيز قيم السلام والتفاهم الدولي



اللقاء الدولي من أجل السلام في باريس

دعت سلطنة
عُمان إلى
تعزيز السلام
والحوار
والتفاهم
والتعايش
الدولي

جاء
بشعار
"تصور
السلام"

الدورة الـ 15 لمؤتمر القمة الإسلامية في العاصمة الجامبية بانجول

كلمة
عُمان
دعت إلى
التعاطف
والتراحم
والتعاون
بين الدول

جاء بشعار
"تعزيز
الوحدة
والتضامن
عن طريق
الحوار من
أجل التنمية
المستدامة"

وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي للتسامح، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتنظيم عدد من البرامج والفعاليات المحلية التي تهدف إلى تعزيز قيم التفاهم والسلام، مستهدفةً فئات الشباب والأطفال والمجتمع العالمي. وقد وصل عدد المستفيدين من هذه الفعاليات إلى 250 مستفيداً، في إطار رؤية سلطنة عُمان المستمرة لنشر قيم التسامح والتعايش.

البرامج المحلية لنشر قيم التفاهم والسلام

للقادات الشابة

«جيسرا» للعمل الديني الاستراتيجي	دورة الشباب والدين والمصالحة: منع التطرف	برنامج القيم الإنسانية للشباب
--	--	-------------------------------------

للأطفال

برنامج أجيال المستقبل: الفن من أجل السلام	برنامج رسائل الأطفال للعالم
---	-----------------------------------

للتواصل العالمي

برنامج محاكاة نموذج الأمم المتحدة العُماني للأطفال	برنامج جولة عُمان السلام
--	--------------------------------



جامع السلطان قابوس الأكبر

الأوقاف

وفي إطار جهود وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتحقيق رؤية عُمان 2040م، قامت الوزارة في عام 2024م بتعزيز حوكمة الأوقاف من خلال تطوير آليات حوكمة الأوقاف والمؤسسات الوقفية ووكلائها، بالإضافة إلى إطلاق السجل الوطني للأوقاف، مما ساهم في توثيق الأصول الوقفية واستخراج سندات التملك، كما قامت الوزارة بتطوير النظام الإلكتروني للأوقاف، من أجل الدفع قدماً بالشراكة المجتمعية.

ويُعد الوقف من أولويات رؤية عُمان 2040م في مجال الحماية والرفاه الاجتماعي، حيث تسعى الوزارة إلى تجويد القطاع بما يتوافق مع التوجهات الوطنية، ويعتبر الوقف جزءاً من التراث العُماني العريق، إذ يعود تاريخ الأوقاف في سلطنة عُمان إلى أكثر من 1400 عام، مع وجود أوقاف تاريخية شهيرة مثل أوقاف الإمام الوارث بن كعب الخروصي التي تمتد لأكثر من 1200 سنة، ويوجد في سلطنة عُمان 100 نوع من الأوقاف منها: وقف للأفلاج والعيون المائية وغيرها، ووقف لعصي العميان، ووقف لطبوع الحرم الشريف، ووقف للأيتام، ووقف للضيوف، ووقف للمرضى، مما يعكس التنوع الكبير في هذا القطاع وأثره الاجتماعي العميق.



استمتع بزيارة
جامع السلطان
قابوس الأكبر

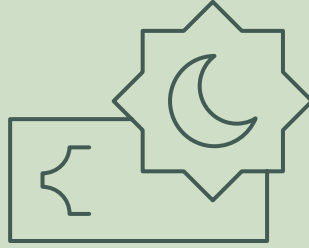
امسح الرمز
لتعيش تفاصيل المكان



إنجازات حوكمة الأوقاف في 2024

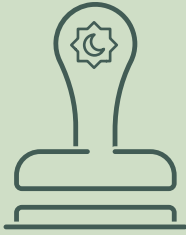
14 مليون

ريال عُماني
إجمالي الأصول
الوقفية



60

مؤسسة
وقفية



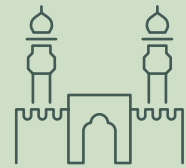
161

أصلاً وقفياً
تم تسجيله
في 2024م



95%

مصاريف البناء
والتشغيل
للجوامع
والمساجد



إشهار

3

مؤسسات
وقفية جديدة

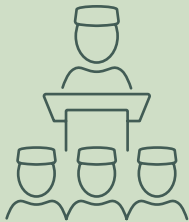
توقيع

5

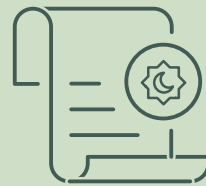
عقود
استثمار

5%

نسبة
ارتفاع
إيرادات
الأوقاف



حلقات توعوية
وتوقيع مذكرات
تفاهم لتدقيق
الحسابات



التعاقد مع

3

شركات لإدارة
المباني الوقفية

التحول الرقمي:

وتماشياً مع سياسة الحكومة في التحول الرقمي لوحداث الجهاز الإداري للدولة، يُعتبر قطاع الرقمنة والحكومة الإلكترونية من الأولويات الرئيسية في إطار رؤية عُمان 2040، التي تسعى إلى تعزيز حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع، وقد حققت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العام 2024 تقدماً ملحوظاً في تحسين خدماتها المرقمنة.

وأطلقت الوزارة العديد من الأنظمة الإلكترونية التي تغطي مختلف قطاعاتها، مثل: النظام الإلكتروني للزكاة، النظام الإلكتروني للحج، النظام الإلكتروني للمساجد، النظام الإلكتروني للأوقاف، النظام الإلكتروني لتعليم القرآن الكريم عن بُعد، بالإضافة إلى نظام مكتبي للموظفين وعدد من التطبيقات الإلكترونية، مما يعكس التزام الوزارة بالتحول الرقمي وتعزيز الكفاءة في تقديم خدماتها.

المساجد:

وفي إطار جهود الوزارة لتحقيق رؤية عُمان 2040م، يحظى قطاع المساجد بأولوية خاصة، حيث يمثل رمزاً حضارياً ودينياً يعكس جوهر الرسالة المحمدية الداعية إلى الخير والمعروف والإحسان، وتقوية الروابط بين أفراد المجتمع. وقد خصصت الوزارة العام 2024م عامّاً للمسجد، ووجهت خططها التنفيذية لضمان تحقيق مستهدفات هذا العام من خلال تشييد المساجد والعناية برسالتها الروحية والاجتماعية، إضافة إلى تطوير النظام الإلكتروني للمساجد الذي يساهم في حوكمة الإجراءات وتسهيل الخدمات.

كما يعمل النظام الإلكتروني للمساجد على تقديم خدمات متعددة تشمل أراضي المساجد، تصاريح البناء، تطوير المرافق، وإدارة البيانات، وهو مرتبط بعدة جهات حكومية لتيسير الإجراءات مثل وزارة الإسكان والهيئة العامة للخدمات وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وتسعى الوزارة من خلال برامجها المختلفة، مثل «نماء واستدامة»، إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية للمساجد ومدارس القرآن الكريم، بما يضمن استمرارية هذه الرسالة النبيلة وتوسيع أثرها في المجتمع.

التحول الرقمي لاستدامة رسالة المساجد في رؤية عُمان 2040

%70

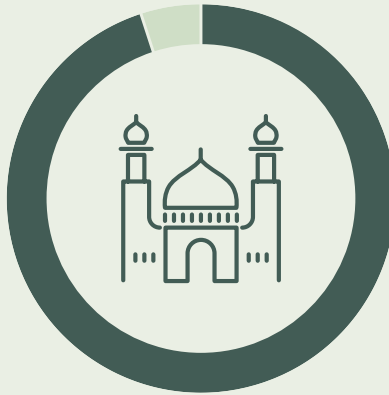
معدل رضا
المستفيدين

%88

نسبة الخدمات
المرقمة

%95

نسبة المشاركة
المجتمعية في
تغطية تكاليف
البناء والتشغيل



17,600

عدد
الجوامع
والمساجد
والمصليات

%10

تحقيق
استدامة مالية

%15

زيادة أوقاف
المساجد

الزكاة:

وبالتوازي مع ذلك ومن خلال مساعي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتحقيق التكامل بين المبادرات، يأتي قطاع الزكاة ضمن أولوية الحماية والرفاه الاجتماعي برؤية عُمان 2040، حيث تنطلق الوزارة في مساعيها على هذا القطاع من عدة منطلقات، أبرزها تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع وتنظيم الزكاة لتيسير استخراجها وتوزيعها بعدالة على مستحقيها، وقد أسهم النظام الإلكتروني للزكاة في تحقيق حوكمة شاملة للإجراءات، حيث يتيح خدمات متعددة للمزكين والمستحقين ولجان الزكاة، ويعزز الشفافية والحرفية في إدارة هذا القطاع بالتعاون مع شركة ديلويت العالمية.

تطور قطاع الزكاة

32.2 ألف

أسرة
مستفيدة

66

لجنة زكاة
في مختلف
محافظات
سلطنة عُمان

2.5%

نسبة
نمو
الإيرادات
في عام 2024

رؤية المستقبل للزكاة

توفير التأمين
الصحي
ودعم التعليم
لمستحقي
الزكاة

تمكين
الأسر
المستحقة
للزكاة

إنشاء
مؤسسة
للزكاة في
كل ولاية
أو نيابة

الإفتاء:

تسعى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ضمن إطار أولويات التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية في رؤية عُمان 2040 إلى تحقيق أهدافها في قطاع الإفتاء والوعظ والإرشاد، وقد ساهم برنامج «هويتنا فكر وأخلاق» في زيادة نسبة المستفيدين من الأنشطة الدينية وخدمات الإفتاء بنسبة 5 %، حيث حققت الوزارة ذلك من خلال إصدار الأدلة الدينية السنوية والإشراف على إعداد خطب الجمعة والدروس والمحاضرات في المساجد، التي تشهد إقبالاً كبيراً من المجتمع، وأطلقت الوزارة نظام القطاع المعرفي الإلكتروني الذي يعنى بتنظيم الخدمات المعرفية المقدمة للمجتمع في مجال التوعية الدينية.

أبرز خدمات نظام القطاع المعرفي الإلكتروني

استقبال
الفتاوى
عبر موقع
مكتب الإفتاء

الخطط
الإلكترونية
والاستثمارات
الإلكترونية

توزيع
الكوادر
الدينية

التعريف
بأماكن
المحاضرات

ويمارس مكتب الإفتاء دوراً محورياً في تقديم الفتوى وتعزيز القيم الإسلامية والهوية العُمانية، من خلال ورش علمية لمكافحة التطرف وفعاليات مثل «تعارف» و«معرض هويتي» للترويج للإسلام والهوية العُمانية، كما يساهم في التعاون الدولي من خلال مركز البحوث والدراسات العُمانية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا لتعزيز الوعي الثقافي والتعاون البحثي بين سلطنة عُمان وماليزيا.



كوادر وطنية مؤهلة وتقنيات حديثة في رصد الأهلة بدقة عالية

الشؤون الفلكية

اتبعت سلطنة عُمان نهجاً متفرداً يجمع بين مقاصد الشريعة وعلوم الفلك في رصد الأهلة، وتقوم دائرة الشؤون الفلكية بمهام متعددة تشمل متابعة رصد أهلة الأشهر الهجرية والظواهر الكونية، ومتابعة تشغيل المناظير والمراصد الفلكية والإشراف على صيانتها ودقتها في الأداء، وإعداد التقارير الفلكية عن الأشهر الهجرية والظواهر، وإعداد التقويم الهجري السنوي بالحسابات الفلكية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمعارض المتعلقة بعلوم الفلك ومجالاته، ومتابعة الأخبار والمعلومات عن طريق الشبكة العالمية فيما يتعلق بالظواهر الكونية.

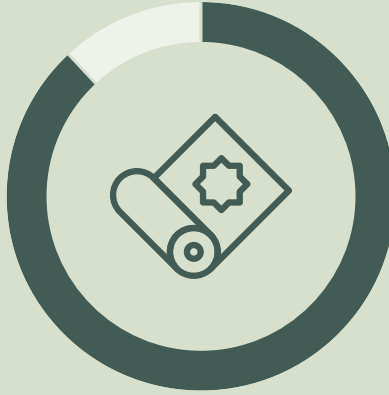
الحج والعمرة

تتبنى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية نهجاً حديثاً في إدارة قطاع الحج والعمرة، إذ يركز على الحوكمة، والجودة، والرقمنة، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة الحج والعمرة السعودية، وتهدف الوزارة إلى توفير بيئة ملائمة للحجاج تضمن أداء المناسك بسلاسة وراحة، مع تحقيق مقاصد الشريعة، حيث يشمل دورها تنظيم شؤون الحج مع المملكة العربية السعودية، وتوزيع الحصص السكانية بعدالة، فضلاً عن إدارة بعثة الحج العُمانية، وتعزيز الثقة من خلال أنظمة إلكترونية متكاملة تضمن الشفافية وكفاءة العمليات، بما في ذلك تنظيم تعاقدات شركات الحج والرقابة المالية لتفادي شبهات غسيل الأموال، كما تسعى الوزارة إلى تطوير خدماتها عبر تحديث آليات النقل والخدمات، وإعادة هيكلة شركات الحج، وإصدار تشريعات لتنظيم شؤون العمرة، وتوسيع الاستثمار الوقفي لدعم القطاع.

إنجازات نظام الحج الإلكتروني في سلطنة عُمان

267.6

ألف طلب
حج بين
عامي 1437هـ
و 1446هـ



90%

نسبة الرضا
عن نظام منح
الاستحقاق
الإلكتروني

76.9

ألف حاج أدوا
الفريضة
منذ بدء
النظام



100%

نسبة إدارة
الطلبات
والاستحقاقات
إلكترونيًا

حصول
النظام على
جائزة "لبيتم
للتميز"
كأفضل نظام
رقمي



90%

نسبة
تقليل
تكرار
الحج

الاقتصاد العُماني مَسَارَات النمو والتنوع



اتسم أداء الاقتصاد العُماني في عام 2024م بتحقيق مستويات مرتفعة من النمو في مختلف المؤشرات الاقتصادية وسط أداء جيد للمالية العامة، وتحسّن التصنيف الائتماني، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الإيرادات النفطية وغير النفطية، وازدهار التجارة الخارجية، وتحسّن أداء سوق العمل والتشغيل، وتراجع التضخم إلى مستوى آمن بلغ 0.58% حتى نهاية الربع الثالث من 2024، مقارنة بـ 1.15% في الفترة المماثلة من العام السابق.

وخلال تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بافتتاح دور الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان بمبنى مجلس عُمان بمحافظة مسقط، أكد في خطابه السامي أن البلاد «تَمَكَّنَتْ -بعونِ مِنَ اللَّهِ وتوفيقه- من تحقيق نتائج طيبة، وإنجازاتٍ مهمةٍ، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأداء المالي بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي والتي انعكست سلباً على اقتصادنا وبرامجنا الوطنية، وقد رَسَمْنَا خَطَطَنَا بشكلٍ مدروسٍ بعنايةٍ، وبأهدافٍ تُلبِّي متطلبات الحاضر وتسعى لتحقيق النمو المستدام، من خلال إدارة مواردنا الإدارة السليمة؛ لتخفيف أعباء الدَّين العام، ووجَّهْنَا جُزْءًا مِنَ الفَوَائِض المالية؛ لدعم القطاعات الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي».

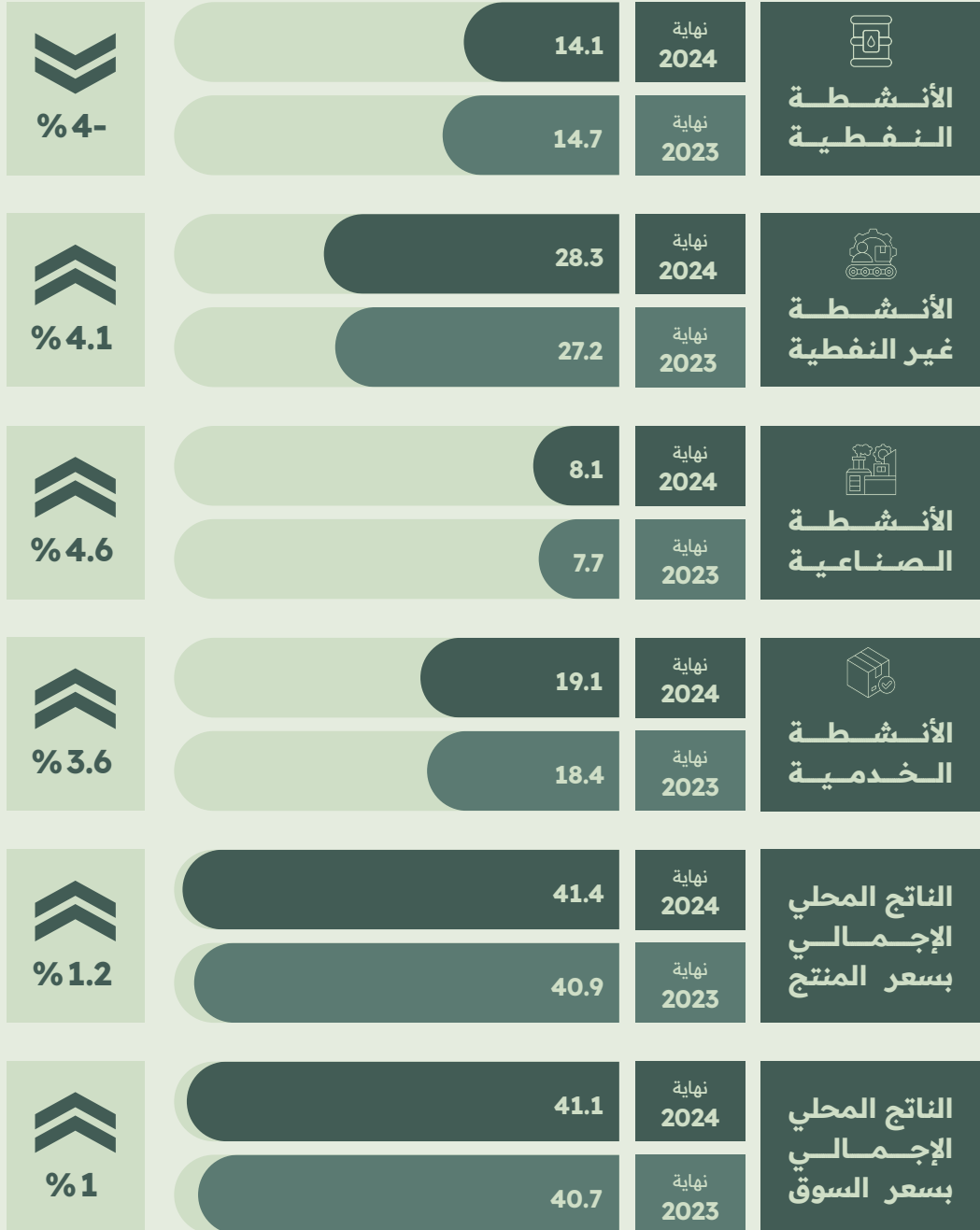
وأكد جلالتة -أبقاه الله- العزم على الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية؛ لضمان استدامة المالية العامة للدولة.

وأشارت النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2024م إلى تحقيق فائض مالي بنحو 540 مليون ريال عُمانى مقارنة بالعجز المقدّر في الميزانية العامة للدولة بنحو 640 مليون ريال عُمانى، وقد وجهت الحكومة الإيرادات المالية الإضافية نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التي ساهمت في تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية، والمركز المالي، ورفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، وجاء توجيه الإيرادات المالية لتعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي.

وشهد ملف الدَّين العام في سلطنة عُمان تطورات إيجابية نتيجة استمرار تنفيذ العديد من الإجراءات والمبادرات الحكومية التي ساهمت في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية بجانب ارتفاع أسعار النفط، مما أتاح الفرصة لتبني سياسة توجيه جزءٍ من الإيرادات الإضافية لتقليص حجم الدَّين العام، واستبدال القروض الحكومية ذات الكلفة المرتفعة بأخرى ذات كلفة أقل، بجانب التزام وزارة المالية بسداد مستحقات الدَّين العام.

إن الحالة الإيجابية التي يعيشها الاقتصاد العُماني هي نتاج لثلاثة عناصر أساسية، وهي الحوكمة، ووضوح السياسات، إضافة إلى وجود المسرَّعات الداعمة مثل برامج الخطة الخمسية العاشرة والبرامج الوطنية الداعمة لأولويات «رؤية عُمان 2040» في تهيئة البيئة المناسبة للدفع بمستهدفات الخطة التنفيذية الأولى للرؤية نحو الاقتراب أكثر من تحقيق المنشود منها.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (القيمة: مليار ريال عُماني)



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية -يناير- 2025 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

بالأسعار الجارية نهاية 2024



2.21

مليار ر.ع

الغاز الطبيعي



11.95

مليار ر.ع

النفط الخام



4.1

مليار ر.ع

الصناعات
التحويلية



0.2

مليار ر.ع

التعدين
واستغلال
المحاجر



1

مليار ر.ع

الزراعة
والحراجة
وصيد الأسماك

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - يناير - 2025 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الإيرادات الحكومية والإنفاق العام

أشارت النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2024م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 15.1%، إذ بلغت نحو 12.6 مليار ريال عُُماني مقارنة بالإيرادات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م بنحو 11.01 مليار ريال عُُماني ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة 24.3%، مسجلاً نحو 7.3 مليار ريال عُُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة بنحو 5.9 مليار ريال عُُماني، كما صعد صافي إيرادات الغاز بنسبة 14.3%، مسجلاً نحو 1.8 مليار ريال عُُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة بنحو 1.5 مليار ريال عُُماني.

وبينت النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2024م، ارتفاع إجمالي الإنفاق العام بنسبة 4.1%، مسجلاً نحو 12.1 مليار ريال عُُماني مقارنة بالمعتمد في الميزانية العامة للدولة بنحو 11.6 مليار ريال عُُماني ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة 12.4%، لتصل إلى نحو 2.4 مليار ريال عُُماني، مقارنة بالمعتمد في الميزانية والبالغ نحو 2.1 مليار ريال عُُماني، نتيجة ارتفاع دعم المنتجات النفطية ودعم قطاع الكهرباء، كما بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية نحو 1.1 مليار ريال عُُماني.

النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2024م - القيمة (مليار ريال عُُماني)

البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2024م	النتائج الأولية لعام 2024م	نسبة التغير %
صافي إيرادات النفط	5.915	7.353	24.3 %
إيرادات الغاز	1.575	1.800	14.3 %
إجمالي الإيرادات	11.010	12.674	15.1 %
الإنفاق	11.650	12.134	4.1 %
العجز/ الفائض	- 0.640	0.540	—

المصدر: دليل الميزانية العامة للدولة 2025 - يناير 2025 - وزارة المالية

الدَّين العام

شهدت سلطنة عُمان تحسُّناً ملحوظاً في ملف الدين العام، وذلك بفضل استمرار تنفيذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات الحكومية التي ساهمت في تعزيز كفاءة الإنفاق وترشيده. كما ساعدت الزيادة في الإيرادات الحكومية غير النفطية، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، على إتاحة الفرصة لتبني سياسة تهدف إلى تخصيص جزء من هذه الإيرادات الإضافية لتقليص الدَّين العام. وقد تمكَّنت الحكومة من استبدال القروض ذات الكلفة المرتفعة بأخرى ذات كلفة أقل، بجانب التزام وزارة المالية بسداد مستحقات الدَّين العام وفقاً لخطة الاقتراض المعتمدة، والتي تتضمن ما يلي:

إصدار
سندات تنمية
حكومية وصكوك
إجارة بقيمة إجمالية

705

ملايين ر.ع

تماشياً مع خطة
الاقتراض المعتمدة

سداد

600

مليون ر.ع

من
سندات التنمية
الحكومية
والصكوك السيادية
المحلية المستحقة

سداد

355

مليون ر.ع

من
القروض
الخارجية
قبل موعد
استحقاقها

وكشفت النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2024م عن انخفاض حجم الدَّين العام بنحو 0.8 مليار ريال عُُماني ليبلغ نحو 14.4 مليار ريال عُُماني من 15.2 مليار ريال عُُماني في بداية عام 2024م. كما تراجعت نسبة الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 34%، وانخفضت خدمة الدين العام إلى نحو 940 مليون ريال عُُماني مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2024م بنحو 1.050 مليار ريال عُُماني.

وتعكس الإحصائيات الرسمية التحسن المستمر في مؤشرات قوة المركز المالي لسلطنة عُمان والتراجع المستمر في أعباء الميزانية العامة وتوجه الوضع المالي نحو الاستقرار، وهو تقدم يجد دعماً متزايداً من استمرار ارتفاع أسعار النفط وجهود تنويع الاقتصاد وتعزيز روافد الإيرادات غير النفطية.

التصنيف الائتماني

إن الجهود المتواصلة التي تبذلها سلطنة عُمان لتعزيز مركزها المالي والاقتصادي، وإدارة التزاماتها المالية، وخفض الدين العام أدت إلى تحسن مستمر في التصنيف الائتماني وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد العُماني، وبالتالي تمكين بيئة استثمارية جاذبة تنشط القطاعات الاقتصادية المختلفة. وفي أغسطس 2024م، عدلت وكالة موديز نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية مع تأكيد التصنيف الائتماني عند (Ba1): وقد جاء ذلك نتيجة استمرار تراجع الدين العام وتحسن إيرادات النفط، مشيرة إلى أن التزام الحكومة بإستراتيجية إدارة الدين العام حد من مخاطر الديون الخارجية، وعزز قوة المركز المالي. محققا نتائج إيجابية ومستويات مستقرة في الاحتياطيات الأجنبية.

في سبتمبر 2024م، رفعت وكالة ستاندرد أند بورز التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من (BB+) إلى (BBB-) مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وهو ما أعادها إلى مؤشر التصنيف الاستثماري بعد سنوات من التخفيض نتيجة الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وجاء هذا الرفع نتيجة استمرار تحسن الأداء المالي، وتحقيق الفوائض، وخفض المديونية العامة، وأكدت الوكالة أن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يشهد مزيداً من التحسن خلال العامين القادمين إذا استمرت الحكومة في إدارة المالية العامة للدولة كما هو مخطط من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق العام.

وفي ديسمبر 2024م، عدلت وكالة فيتش نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية، وثبتت التصنيف الائتماني عند (BB+) نتيجة استمرار الإجراءات الحكومية في خفض الدين العام وديون الشركات الحكومية، وضبط المالية العامة، إلى جانب ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية. وأكدت الوكالة بأن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان قد يرتفع في حال استمرار إجراءات ضبط الأوضاع المالية وتراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الإيرادات غير النفطية وارتفاع معدل الاحتياطيات بالعملة الأجنبية.

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان خلال عام 2024

الجهة	التصنيف	تاريخ التصنيف
موديز MOODY'S	Ba1 مع نظرة مستقبلية إيجابية	أغسطس 2024
ستاندرد آند بورز S&P Global	BBB- مع نظرة مستقبلية مستقرة	سبتمبر 2024
وكالة فيتش Fitch Ratings	BB+ مع نظرة مستقبلية إيجابية	ديسمبر 2024

الاستثمار الأجنبي المباشر

تبذل سلطنة عُمان جهوداً حثيثة لتعزيز وجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحديث التشريعات والقوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة لبدء الأعمال التجارية والتحول الرقمي في جميع الخدمات المقدمة للمستثمرين وتقديم حوافز ومميزات للراغبين في الاستثمار بسلطنة عُمان. بالإضافة إلى تعزيز مكانة سلطنة عُمان التنافسية العالمية.

وتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان حتى نهاية الربع الرابع من عام 2024م ما قيمته 30 مليار ريال عُماني بنسبة نمو 18% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2023م.

نسبة التغير في القيمة
% نهاية الربع الرابع
(2023/2024)

البيان	القيمة	
استخراج النفط والغاز	23.94 مليار ر.ع	24.1
الصناعات التحويلية	2.48 مليار ر.ع	0.3
الوساطة المالية	1.37 مليار ر.ع	- 7.7
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	1.01 مليار ر.ع	- 2.2
النقل . التخزين والاتصالات	340.8 مليون ر.ع	18.3
الكهرباء والمياه	324.7 مليون ر.ع	- 0.2
التجارة	262.3 مليون ر.ع	4.7
الفنادق والمطاعم	110 ملايين ر.ع	- 4
الإنشاءات	88.7 مليون ر.ع	- 5.8
أخرى	96.9 مليون ر.ع	17
الإجمالي	30.04 مليار ر.ع	18

جهاز الاستثمار العُماني

يعد جهاز الاستثمار العُماني الذراع الاستثمارية لحكومة سلطنة عُمان. وهو مكلف بإدارة واستثمار وتنمية أصول سلطنة عُمان محلياً ودولياً، وتتسم محافظه بالتنوع الجغرافي، حيث تتوزع استثماراته في أكثر من 50 دولة حول العالم. ويؤدي الجهاز دوراً محورياً في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة لسلطنة عُمان، والإسهام في تحقيق رؤية عُمان 2040 في أن تكون وجهة جذابة للاستثمار.

مؤشرات الأداء لجهاز الاستثمار العُماني في عام 2024



1. بدء العمليات الرسمية لصندوق عُمان المستقبل، واعتماد 19 مشروعاً للصندوق؛ 3 مشروعات كبرى و16 مشروعاً ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.



2. الدخول في صناديق استثمارية جديدة عبر الأسواق العامة والأسواق الخاصة، إضافة إلى عدد من الاستثمارات الدولية أبرزها مع رجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسك بالاستحواذ على حصة في شركة أكس آيه آي xAI المتخصصة في تقنيات الذكاء الاصطناعي.



3. تأسيس صندوق استثماري مشترك بقيمة 500 مليون دولار مع صندوق أويك التركي الحكومي.

افتتاح مصفاة الدقم، وتوقيع اتفاقيات استثمارية لتطوير الصناعات البلاستيكية، بالتعاون بين مجموعة أوكيو والمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، وطرح جزء من شركتي أوكيو للاستكشاف والإنتاج وأوكيو للصناعات الأساسية للاكتتاب العام.



قطاع الطاقة

بدء تنفيذ مشروع السكة الحديدية (حفيت للقطارات). كما قدمت شركة أسياك طلباً لشراء ناقلتين حديثتين من الجيل الخامس لنقل الغاز الطبيعي المسال، حيث يعزز هذا الاستثمار قدرات النقل البحري ويدعم مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي موثوق في قطاع الغاز الطبيعي. كما استحوذت مجموعة أسياك على شركة (سكاي بريدج) لحلول الشحن بهدف التوسع في عملياتها التشغيلية والوصول إلى أكبر الاقتصادات العالمية.



القطاع اللوجستي



قطاع الخدمات

افتتاح المرحلة الخامسة من محطة بركاء لتحلية المياه، وتنفيذ مشروع ربط الشبكات الكهربائية الرئيسية بين شمال وجنوب عُمان، لتعزيز استدامة الإمدادات الكهربائية وتحسين كفاءتها.



قطاع الاتصالات

دعم مشروع إطلاق أول صاروخ تجريبي عُماني (الدقم-1) من قبل عُمانتل، واختبار أول شريحتين عُمانيتين من أشباه الموصلات (عُمان 1) و(عُمان 2) اللتين حققتا نجاحًا وصل إلى نسبة 100%؛ واستقطاب حوالي 100 مهندس عُماني وتدريبهم للعمل المشروع.



قطاع التعدين

وضع حجر الأساس لمشروع متكامل للتعدين وإنتاج مركبات النحاس في ولاية ينقل باحتياطات تقدر بنحو 22.9 مليون طن، والبدء في الأعمال التشغيلية لمشروع مربع رقم 4 للنحاس لاستخراج احتياطات تقدر بنحو 2.9 مليون طن من منجمي الأسيل والبيضاء في ولايتي صحار ولوى، واكتشاف احتياطات إضافية من خام النحاس بواقع 5.5 مليون طن في ولاية ينقل، واكتشاف موقع جديد لخام الكروم في شمال الباطنة قد يرفع الاحتياطات إلى 150 ألف طن، وتصدير أول شحنة من مركّزات النحاس بمنجم الأسيل في ولاية صحار بعد توقف دام 30 عامًا.



قطاع الأمن الغذائي

انضمام سفينة (أدماس) إلى أسطول شركة أسماك السطح العُمانية التابعة لمجموعة تنمية أسماك عُمان، وبدء دمج أنشطة أعمال الشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة (نتاج)، وشركة تنمية أسماك عُمان في كيان واحد ذي مكانة اقتصادية وتجارية توازي أهمية هذا القطاع.



قطاع السياحة

إطلاق مجمع (ترامب إترناشيونال عُمان) ضمن مشروع عابدة في مدينة بتي المستدامة، والإعلان عن مجموعة مشروعات سياحية من أبرزها مشروع جنان صلالة، ومنتجع كلوب ميد مسندم، ومشروع ستاني - جبل شمس.

القيمة المحلية المضافة

رفع نسبة الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الإنفاق على سلسلة التوريد بنسبة 21.4% بنهاية الربع الثالث من العام، متجاوزًا المستهدف والمقدر بنسبة 11.40%.

المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية

الاستضافة الناجحة للاجتماع السنوي للمنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية الذي أصبح أكبر تجمع لهذه الصناديق في التاريخ بحضور أكثر من 300 مشارك يمثلون 46 دولة، بينهم رؤساء دول ووزراء ورؤساء تنفيذيون من أكثر من 50 صندوقًا سياديًا.

القطاع المصرفي

أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للحسابات القومية لسلطنة عُمان ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 2.7% بنهاية الربع الثالث من عام 2024م مقارنة مع الفترة ذاتها خلال عام 2023م. وقد جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع إنتاج القطاع غير النفطي بنسبة 4.2٪، بينما ارتفع الناتج المحلي للقطاع الهيدروكربوني بنسبة 0.3٪.

وسجل الناتج المحلي الحقيقي ارتفاعاً بنسبة 1.9% بنهاية الربع الثالث من عام 2024م. وتعزى تلك الزيادة إلى الارتفاع الذي حققته القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة 4.2%. وقد بلغ متوسط سعر النفط العُماني بنهاية شهر نوفمبر 2024م نحو 81.8 دولار أمريكي للبرميل أي أعلى بنسبة 0.1% مقارنة بمستواه خلال الفترة ذاتها من عام 2023م. وفيما يخص الإنتاج، بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط 993.1 ألف برميل بنهاية نوفمبر من عام 2024م، وهو ما يعادل انخفاضاً بنسبة 5.4%. وعلى صعيد الأسعار، يشير مؤشر أسعار المستهلك في سلطنة عُمان إلى وجود تضخم على أساس سنوي بنسبة 0.6% بنهاية نوفمبر من عام 2024م.

مؤشرات القطاع المصرفي حتى نوفمبر 2024

إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي	32.2 مليار ر.ع
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	26.8 مليار ر.ع
إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي	31.5 مليار ر.ع
إجمالي ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي	20.6 مليار ر.ع
إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية	24.9 مليار ر.ع
إجمالي أصول البنوك التجارية التقليدية	38.5 مليار ر.ع
إجمالي أصول البنوك والنوافذ الإسلامية	8.3 مليار ر.ع
إجمالي الودائع لدى البنوك والنوافذ الإسلامية	6.6 مليار ر.ع
عرض النقد بمعناه الواسع (M2)	24.8 مليار ر.ع

مجلس المناقصات

طرح مجلس المناقصات حتى نهاية الربع الثالث لعام 2024م (83) مناقصة بتكلفة تجاوزت 654.7 مليون ر.ع

أبرز 5 مناقصات تم طرحها من قبل مجلس المناقصات

التكلفة (مليون ر.ع)	المناقصة
140.3	توسعة طريق مسقط السريع
55	ازدواجية طريق الكامل والوافي - جعلان بني بو حسن - جعلان بني بو علي، في محافظة جنوب الشرقية.
42.5	ازدواجية طريق إزكي - نزوى (قاروت الجنوبية - بركة الموز - فرق)، بمحافظة الداخلية.
33	ازدواجية طريق (ريسوت / المغسيل)، بمحافظة ظفار.
11.4	إنشاء سد حماية من مخاطر الفيضانات على وادي الزهيمي بولاية لوى بمحافظة شمال الباطنة.

أسند مجلس المناقصات حتى نهاية الربع الثالث لعام 2024م (67) مناقصة بتكلفة تجاوزت 319 مليون ر.ع

أبرز 7 مناقصات تم إسنادها من قبل مجلس المناقصات في عام 2024

التكلفة (مليون ر.ع)	المناقصة
68.4	إكمال الأعمال المتبقية في مشروع طريق الشرقية السريع (الجزء الثاني - المرحلة الثانية).
3.19	إنشاء طريق الباطنة السريع الحزمة الخامسة - طريق بوابة صحار - وصلة المنطقة الحرة.
2.9	الخدمات الاستشارية لمشروع مطار مسندم.
34.8	الممارسة المتعلقة بازدواجية طريق (ريسوت/المغسيل) بمحافظة ظفار.
51.8	إنشاء مستشفى الفلاح بمحافظة جنوب الشرقية.
20.9	تصميم وإنشاء (12) مبنى مدرسي في مختلف محافظات سلطنة عُمان.
4.2	الممارسة الخاصة بتقديم الخدمات لأعمال التصميم المبدئي لمشروع المدينة الرياضية المتكاملة.

قطاع النفط والغاز

يعتبر قطاع النفط والغاز داعماً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان، ويبلغ إجمالي الاحتياطي النفطي 4.8 مليار برميل فيما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي 23 تريليون قدم مكعب.

وقد شهد عام 2024 العديد من الجهود لتنمية القطاع من خلال تنفيذ المسوحات الاستكشافية وزيادة عدد الآبار المنتجة، مع الاستثمار في مشروعات القيمة المحلية المضافة.

الإنتاج النفطي والصادرات في عام 2024

		363.2 مليون برميل	2024	 إجمالي الإنتاج النفطي
	-5.1%	382.7 مليون برميل	2023	
		992.6 ألف برميل	2024	 متوسط الإنتاج اليومي
	-5.4%	1.048 مليون برميل	2023	
		81.2 دولار للبرميل	2024	 متوسط سعر النفط الخام العُماني
	-1.4%	82.3 دولار للبرميل	2023	
		308.4 مليون برميل	2024	 إجمالي الصادرات النفطية
	-0.6%	310.3 مليون برميل	2023	

بورصة مسقط

سجلت بورصة مسقط خلال عام 2024 مكاسب في قيمتها السوقية تُقدّر بنحو 3.8 مليار ريال عُُماني مستفيدة من إدراج شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج وأوكيو للصناعات الأساسية وارتفاع أسعار أسهم عدد من الشركات المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى قيام عدد من الشركات بزيادة رؤوس أموالها، وإدراج عدد من الشركات في السوق المقفلة.

واستطاع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط اختتام تداولات عام 2024 على صعود بـ 62 نقطة ليغلق على 4576 نقطة، وسجل مؤشر القطاع المالي مكاسب بـ 333 نقطة وأغلق على 7725 نقطة، وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 177 نقطة مسجلاً أعلى نسبة صعود ضمن مؤشرات البورصة خلال العام 2024 عند 11.3 بالمائة وأغلق على 1743 نقطة، في حين تراجع مؤشر قطاع الصناعة 204 نقاط وأغلق على 5270 نقطة، وتراجع المؤشر الشرعي 21 نقطة وأغلق على 425 نقطة.

وصعدت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط بنهاية عام 2024 إلى 27 ملياراً و595 مليون ريال عُُماني، من بينها 12 ملياراً و332 مليون ريال عُُماني إجمالي القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة التي سجلت خلال عام 2024 مكاسب بـ 3 مليارات و365 مليون ريال عُُماني.

واستفادت القيمة السوقية الإجمالية أيضاً من ارتفاع القيمة السوقية للسوق المقفلة التي صعدت بنهاية تداولات عام 2024 إلى 10 مليارات و953 مليون ريال عُُماني مسجلة زيادة بـ 550 مليون ريال عُُماني، فيما شهدت سوق السندات والصكوك تراجعاً بـ 122.3 مليون ريال عُُماني. لتختتم تداولات عام 2024 عند نحو 4 مليارات و309 ملايين ريال عُُماني.

وسجلت القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة العام الماضي نمواً بنسبة 37.5 بالمائة مستفيدة من إدراج شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج في أكتوبر 2024 وبلغت قيمتها السوقية بنهاية عام 2024 حوالي 2.7 مليار ريال عُُماني متصدرة الشركات المدرجة من حيث حجم القيمة السوقية، فيما حل بنك مسقط ثانياً بقيمة سوقية عند نحو 1.9 مليار ريال عُُماني، وجاء بنك صحار في المرتبة الثالثة بقيمة سوقية عند 893.3 مليون ريال عُُماني، وحلت عُمانتل رابعاً بـ 705 ملايين ريال عُُماني، فيما جاءت أوكيو لشبكات الغاز في المرتبة الخامسة بـ 597.6 مليون ريال عُُماني.

وانعكست الإدراجات الجديدة على قيمة التداول التي ارتفعت خلال عام 2024 إلى مليار و257.3 مليون ريال عُُماني، مسجلة نمواً بنسبة 11 بالمائة عن مستواها في عام 2023 والبالغ ملياراً و132.7 مليون ريال عُُماني، وشهد عدد الصفقات المنفذة العام الماضي نمواً بنسبة 39 بالمائة من 184 ألف صفقة إلى أكثر من 257 ألف صفقة.

المؤشرات الرئيسية لبورصة مسقط

البيان	نهاية عام 2023	نهاية عام 2024
إغلاق المؤشر الرئيسي (نقطة)	4514	4576
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	184.266	257.544
القيمة الإجمالية للتداول (ريال عُماني)	1.133 مليار	1.257 مليار
متوسط قيمة التداول اليومي (مليون ريال عُماني)	4.6	5.1
القيمة السوقية (مليار ريال عُماني)	23.80	27.59

المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية . القيمة (مليار ر.ع)

البيان	يناير - نوفمبر 2023	يناير - نوفمبر 2024
صادرات النفط والغاز	12.5	14.9
الصادرات غير النفطية	6.7	5.6
إعادة التصدير	1.34	1.59
إجمالي الصادرات السلعية	20.6	22.2
إجمالي الواردات السلعية المسجلة	13.63	15.08
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الثالث من العام	9.5	9.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثالث من العام	10.04	10.4

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية -يناير- 2025 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

الشركاء التجاريون لسلطنة عُمان

أولاً: الدول المستوردة للنفط العُماني

الكمية (مليون برميل)	الدولة
289.2	الصين
5.76	كوريا الجنوبية
5.65	اليابان
3.004	الهند
4.77	دول أخرى



ثانياً: الصادرات غير النفطية

القيمة بنهاية نوفمبر 2024 (مليون ر.ع)	الدولة
935	الإمارات العربية المتحدة
764	المملكة العربية السعودية
611	كوريا الجنوبية
586	الهند
374	الولايات المتحدة الأمريكية
2.37 (مليار ر.ع)	دول أخرى



ثالثا: إعادة التصدير

الدولة	القيمة بنهاية نوفمبر 2024 (مليون رع)
الإمارات العربية المتحدة	526
إيران	335
الكويت	110
الصين	59
الولايات المتحدة الأمريكية	55
دول أخرى	505



رابعا: الواردات

الدولة	القيمة بنهاية نوفمبر 2024 (القيمة رع)
الإمارات العربية المتحدة	3.6 مليار
الصين	1.6 مليار
الكويت	1.4 مليار
الهند	1.3 مليار
المملكة العربية السعودية	1.2 مليار
دول أخرى	5.8 مليار



قطاع الصناعة

تسعى سلطنة عُمان لبناء مستقبل صناعي قوي يتماشى مع تطلعاتها المستقبلية. وقد حققت خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الإنجازات في قطاع الصناعة، أبرزها المباشرة السامية للاستراتيجية الصناعية 2040 في مايو 2024. وفي هذا الإطار نظمت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مجموعة من الحلقات النقاشية التي جمعت جميع الأطراف المعنية لتسليمهم المبادرات الخاصة بالاستراتيجية.

وتركز خطط سلطنة عُمان على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين، وقد تم في الأعوام الماضية إطلاق عدد من المبادرات لتنمية القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وتظهر المؤشرات أن القطاع الصناعي يؤدي دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد العُماني، حيث بلغت نسبة مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 19.5%، مما يعكس فعالية الخطط التنموية المعتمدة من قبل الحكومة، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات.

مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي

بالأسعار الثابتة للربع الرابع 2024

4.1
مليار ر.ع



الصناعات التحويلية

8.1
مليار ر.ع



الأنشطة الصناعية

2.7
مليار ر.ع



قطاع الإنشاءات

0.2
مليار ر.ع



قطاع التعدين

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية - يناير 2025 - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

منجزات القطاع الصناعي في عام 2024م

والجهود المبذولة لتطوير وتحفيز القطاع
ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي:

1

المباركة السامية
للاستراتيجية الصناعية 2040 في مايو 2024

2

حصلت سلطنة عُمان على المرتبة الـ 53 عالمياً والرابع إقليمياً في تقرير الأداء الصناعي
التنافسي للعام 2024م، الصادر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»

3

تدشين هوية المنتج العُماني،
ومركز عُمان للتزقيم، بالإضافة إلى الهوية التجارية

4

استقطاب مجموعة من الاستثمارات
ذات التقنيات المتقدمة

5

تدشين برامج لأتمتة المصانع
وتعزيز سلاسل الإمداد

6

ترقية الصناعات التحويلية
إلى التكنولوجيا المتقدمة وتطوير منتجات مبتكرة

7

تنفيذ حزم من السياسات والتشريعات
التي تهدف إلى تعزيز قدرة المنتج الوطني التنافسية في الأسواق المحلية والدولية

8

تدشين خطة المحتوى المحلي في القطاع الصناعي «تصنيع»
وبرنامج «تعمير» للمشاريع الكبرى

9

إطلاق برنامج «إتقان»
الذي يستهدف تمكين الكفاءات الوطنية في المجال الصناعي

المناطق الاقتصادية والحرّة

تحظى المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة والمدن الصناعية المنتشرة في مختلف محافظات سلطنة عُمان باهتمام كبير من المستثمرين في الوقت الذي تشهد فيه مزيداً من التركيز على تنفيذ العديد من المشروعات في قطاع البنية الأساسية الممكنة لاستقطاب الاستثمارات وتطوير التشريعات والترويج للفرص الاستثمارية.

وشهد عام 2024 العديد من الجهود من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرّة لزيادة حجم الاستثمارات واستقطاب المزيد من المستثمرين للمناطق التي تشرف عليها الهيئة والتي يبلغ عددها 23 منطقة استثمارية من بينها 8 مناطق قيد التطوير.

23 منطقة استثمارية في سلطنة عُمان

المناطق الاقتصادية القائمة: 15 منطقة

مدينة خزائن الاقتصادية

حجم الاستثمار

0.45 مليار ر.ع

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

حجم الاستثمار

6 مليارات ر.ع

المنطقة الحرّة بصحار

حجم الاستثمار

1.3 مليار ر.ع

المنطقة الحرّة بصلالة

حجم الاستثمار

4.7 مليار ر.ع

المدن الصناعية التي تديرها "مدائن"

حجم الاستثمار

7.5 مليار ر.ع

المنطقة الحرّة بالمزينة

حجم الاستثمار

0.14 مليار ر.ع

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمار التراكمي الملتزم به في المناطق الاقتصادية والحرّة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة بلغ بنهاية يونيو 2024 نحو 20.1 مليار ريال عُُماني مقابل 16.7 مليار ريال عُُماني في يونيو من عام 2023.

ويعكس هذا النمو المناخ الاستثماري في سلطنة عُمان والجهود المبذولة من قبل الهيئة وإدارات المناطق الاقتصادية والحرّة والمدن الصناعية لاستقطاب الاستثمارات وتوطين مشروعات القطاع الخاص وتحفيز الشركات المحلية والعالمية على الاستثمار في سلطنة عُمان.

وخلال النصف الأول من العام الجاري استطاعت المناطق الاقتصادية والحرّة والمدن الصناعية إضافة استثمارات جديدة بأكثر من مليار و53 مليون ريال عُُماني، وتصدرت المنطقة الحرّة بصحار المناطق في حجم الاستثمارات التي تم استقطابها في النصف الأول بحجم استثمار مضاف بلغ 711.4 مليون ريال عُُماني، وجاءت المدن الصناعية في المرتبة الثانية بحجم استثمار بلغ 175.2 مليون ريال عُُماني، والمنطقة الحرّة بصلالة ثالثاً بـ 131.8 مليون ريال عُُماني.

المناطق قيد التطوير: 8 مناطق

المنطقة الاقتصادية بالروضة

المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة

مدينة الوادي الكبير الصناعية

المنطقة الحرّة بمطار مسقط الدولي

مدينة المضبيبي الصناعية

مدينة ثمريت الصناعية

مدينة سيح الوساط الصناعية

مدينة السوق الصناعية

الثروة الزراعية والسمكية

تعزز سلطنة عُمان منظومة الأمن الغذائي من خلال إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف قطاعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وموارد المياه، وقد حققت الاكتفاء الذاتي في قطاع الثروة السمكية كما حققت نسباً متقدمة في بعض المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية كالتمور وبعض الخضراوات والحليب والبيض.

وأُسفرت فعاليات مختبر الأمن الغذائي 2024 عن توقيع 41 مشروعاً استثمارياً بقيمة تتجاوز 45 مليون ريال عُماني مع 66 فرصة استثمارية في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى 177 اتفاقية وقعتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في مجال الأمن الغذائي بقيمة 32.3 مليون ريال عُماني تتجاوز 13.7 ألف فدان، كما تم توقيع عقود استثمارية في القطاع السمكي بقيمة تتجاوز 36.8 مليون ريال عُماني.



مقومات الإنتاج النباتي

256 ألف
عامل عُماني
في القطاع الزراعي

5.5 مليون فدان
من الأراضي الزراعية
أو القابلة للاستصلاح الزراعي

293 ألف فدان
المساحة
المزروعة

355 ألف فدان
إجمالي مساحة
الحيازات الزراعية

26 مركزاً ومحطة بحثية ومشتلاً
6 وحدات متخصصة لنحل العسل
18 محجراً زراعياً

9.1 مليون
نخلة
تمر

وتعد قطاعات الأسماك والثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي، كما توفر هذه القطاعات فرصاً عديدة أمام المواطنين للعمل فيها سواء في مجال الإنتاج الزراعي وتربية الماشية أو في مجال الصيد الحرفي والأنشطة المرتبطة بقطاع الثروة السمكية.

وشهد عام 2024 إطلاق منصة «ثروات» للتحويل الرقمي لوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وإطلاق 10 خدمات إلكترونية، وتهدف المنصة إلى تحويل جميع خدمات الوزارة إلى خدمات إلكترونية، والبالغ عددها 248 خدمة، من أجل تعزيز كفاءة الخدمات وتحسين تجربة المستفيد وتوفير الوقت وسرعة الإنجاز للخدمات على مدار الساعة لضمان رضا المستفيدين، كما دشّنت منصة «زاد» لتسويق المنتجات بهدف بناء شبكة واسعة من المتاجر الغمانية المتصلة رقمياً لتقدم المحاصيل الطازجة والعضوية والمنتجات الأساسية مباشرة إلى المستهلكين.



مقومات الإنتاج الحيواني

4 ملايين رأس
من الحيوانات
المزرعية

3.2 مليون فدان
مساحة المراعي الطبيعية
في سلطنة عُمان

5
محاجر بيطرية
للحيوانات الحية

15
مكتباً للحجر
البيطري

69 عيادة بيطرية
ومستشفى بيطري واحد

41
عيادة بيطرية
متنقلة



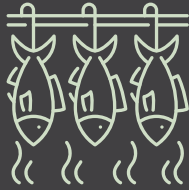
مقومات قطاع الثروة السمكية

أكثر من 64 ألف
صياد يعملون
في القطاع

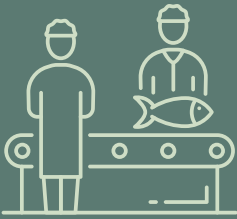


مخزون سمكي
كبير ومتنوع

3829
ترخيصاً
لنقل
وتسويق
الأسماك



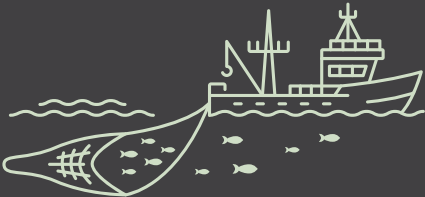
24 ميناءً
مع مواقع للإنزال
السمكي على
طول السواحل
العمانية



114 عدد المصانع
السمكية، منها
52 مصنعاً حاصلًا
على شهادة ضبط
جودة الأسماك



26029 قارب
صيد مرخصاً



962 سفينة صيد مرخصة



62

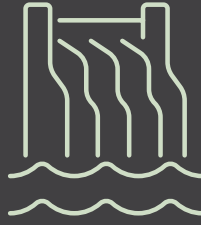
عدد
الأسواق
السمكية
القائمة



مقومات قطاع موارد المياه

100

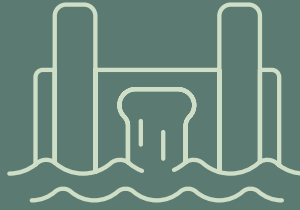
مليون م³
سعة
سد
وادي ضيقة



69 سدًا

بسعة
108.7 مليون م³
لتغذية الخزانات
الجوفية

في
المناطق
الجبلية



114

سدًا
بسعة
585 ألف م³



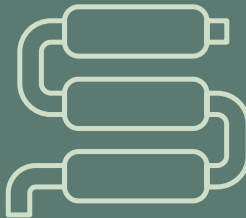
4

سدود حماية
من مخاطر الفيضانات
بسعة
136.7 مليون م³

13

محطة
استمطار
اصطناعي

4173
فلجًا
منها
3050
فلجًا
حيًا



4675

محطة شبكة مراقبة
هيدرومترية منها
639
تعمل عبر
الاتصال عن بعد

تنمية
مستدامة
برؤية
مستقبلية
طموحة



تواصل النهضة العُمانية المتجددة مسيرتها المضيئة نحو التقدم والازدهار، محققة تطلعاتها في رفعة الإنسان وتطوير الوطن عبر رؤية شاملة تشمل جميع جوانب الحياة، فمنذ تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم بالبلاد في 11 يناير 2020م، أكد جلالاته في خطابه السامية على «أن تظل عُمان الغاية الأسمى في كل ما نقدم عليه وكل ما نسعى لتحقيقه»، داعيًا «كافة أبناء الوطن دون استثناء إلى صون مكتسبات النهضة المباركة والمشاركة الفاعلة في إكمال المسيرة الزاخرة متوكلين على الله عز وجل راجين عونه وتوفيقه».



خطة تنفيذية متكاملة لتطوير قطاعي التعليم والتدريب المهني

وأكد جلالة السلطان المعظم -أبقاه الله- على أهمية أن يكون التعليم في مقدمة الأولويات الوطنية، مشيراً إلى أن التعليم هو سبيل تنمية المجتمعات، وطريقها نحو المستقبل، والمحرك الأساسي للتنمية المستدامة، كما أكد جلالته على أن التعليم يمثل الأساس الذي من خلاله سيتمكن الأبناء من الإسهام في بناء عُمان الحاضر والمستقبل، والوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة. ولتلبية هذا التوجه، جاء التوجيه السامي لجلالته بإعداد خطة تنفيذية متكاملة لتطوير قطاعي التعليم والتدريب المهني بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية، واستكمال إعداد مسار التعليم التقني ضمن مخرجات التعليم العام، فضلاً عن مواءمة مخرجات التعليم العام (المسار التقني) مع برامج التعليم والتدريب المهني. وفي هذا الإطار تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- فقام بزيارة مباركة لمدرسة السلطان فيصل بن تركي للبنين بولاية العوامرات في محافظة مسقط بتاريخ 25 نوفمبر 2024م، وذلك للاطلاع عن كثب على سير العملية التربوية والتعليمية، والبرامج الحديثة المطبقة لإثراء الجوانب المعرفية والإدراكية لطلبة المدارس، والتقى جلالته بمجموعة من التربويين وأبنائه الطلبة من مختلف مدارس محافظة مسقط؛ للاستماع إلى مبادراتهم وإنجازاتهم وآرائهم في مجال التعليم.



**زيارة جلالة السلطان
لمدرسة السلطان
فيصل بن تركي**

**امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو**



التربية والتعليم

يشكّل التعليم حجر الزاوية في بناء مستقبل الأمم وتقدمها، وقد حظي قطاع التربية والتعليم في سلطنة عُمان باهتمام خاص ورعاية سامية منذ تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، وجاء التعليم في مقدمة الأولويات الوطنية التي أكد جلالتة -أعزه الله- على أهميتها في خطابه السامي في فبراير 2020م، مشدداً على دوره المحوري في تمكين الأجيال القادمة من المساهمة في بناء عُمان الحاضر والمستقبل، بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة ورؤية «عُمان 2040».

وشهد قطاع التعليم تطورات ملحوظة، بدءاً من الأوامر السامية باستكمال إنشاء (76) مبنى مدرسياً جديداً ضمن الخطة الخمسية العاشرة، وصولاً إلى تعزيز الابتكار وترسيخ العلوم لدى الطلبة عبر مبادرات كبرى كمهرجان عُمان للعلوم، كما جاء إصدار قانون التعليم المدرسي في مايو 2023 ليضع أسساً راسخة لحوكمة المنظومة التعليمية، مستشرفاً مستقبلاً أكثر شمولية وتكاملاً لشخصية المتعلم في مختلف جوانبها، مما يحمل رؤية واضحة لبناء منظومة تعليمية متكاملة تستثمر في تقنيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، ويهيئ الطلبة لمسارات تعليمية متعددة تلبي احتياجات التنمية المستدامة ومهارات المستقبل.

ويُعتبر المعلم الركيزة الأساسية للعملية التربوية والتعليمية، حيث يؤدي دوراً محورياً في إكساب الطلاب المهارات والمعرفة، بالإضافة إلى تأثيره الكبير في بناء شخصياتهم وإعدادهم للحياة العملية.

وفي إطار تطوير مهارات المعلمين، سعت وزارة التربية والتعليم إلى توفير برامج تدريبية مستمرة لدعم المعلمين الجدد وتعزيز قدراتهم في مختلف جوانب مهنة التعليم، تماشياً مع رؤية عُمان 2040 وأهداف التعليم الحديثة، وقد عملت الوزارة ممثلة في المديرية العامة للإشراف التربوي على إدراج جميع المعلمين الجدد في مختلف التخصصات الذين انضموا للعمل التربوي في العام الدراسي 2024/2025م، وذلك في برنامج تدريبي تم تنفيذه لا مركزياً في المديرية التعليمية بالمحافظات، حيث ركز البرنامج على دعم المعلمين الجدد في أداء مهامهم وتعريفهم بأدوارهم وفق الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل.

تعليم شامل وتعلّم مستدام

بدء تشييد

15

مبنى

وطرح مناقصات
لـ 20 مبنى مدرسيًا



استلام

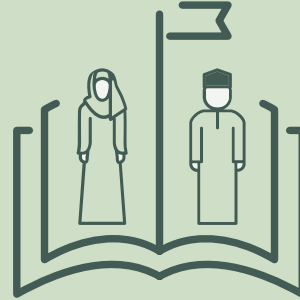
16

مبنى مدرسيًا
جديدًا



إصدار مجموعة
من الأدلة
الاسترشادية
في الذكاء
الاصطناعي

استحداث مادة
الهوية والمواطنة،

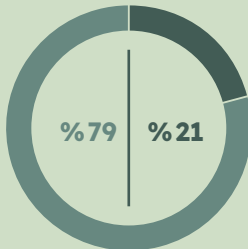


وتعديل مسمى مواد المهارات
الفردية؛ لتكون منسجمة
مع التوجهات العالمية

طرح
6 تخصصات
هندسية وصناعية
جديدة في التعليم
المهني والتقني



2542



695

إجمالي المعيّنين

3237

معلمًا ومعلمة



النظام التعليمي يزود الطلبة بالمعرفة والمهارات المهنية والتقنية

التعليم التقني والمهني

التعليم
التقني
والمهني..
ركيزة
أساسية
لتأهيل
الشباب
العُماني
لسوق
العمل

يعد التعليم التقني والمهني إحدى الركائز الأساسية في تطوير النظام التعليمي، حيث يهدف إلى تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة لتأهيلهم في سوق العمل وتعزيز مهارات قيادة الأعمال، ولتلبية احتياجات سوق العمل العُمانية بدأت وزارة التربية والتعليم بتطبيق التعلم التقني والمهني بهدف إكساب الطلبة المهارات المهنية والقيم الأساسية، مع توفير بيئة تعليمية تشجع على قيادة الأعمال. كما يهدف هذا النظام إلى إعداد خريجين قادرين على التنافس في سوق العمل، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى نشر ثقافة التعليم المهني والتقني في المجتمع. وانطلق البرنامج خلال عام 2023م في 4 مدارس منها مدرستان للذكور ومدرستان للإناث في المديريات التعليمية بمحافظتي مسقط وشمال الباطنة مستهدفا 200 طالب وطالبة.

التحول الرقمي

ولتحقيق أهداف استراتيجية التعليم الإلكتروني والتحول الرقمي، طبقت وزارة التربية والتعليم مشروع «رقمنة المناهج الدراسية» للصفوف (1-12)، الذي يُعنى بتحويل المحتوى التعليمي للمناهج الدراسية من شكله الورقي إلى محتوى رقمي تفاعلي يمكن الوصول إليه عبر شبكة الإنترنت وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبدأت المرحلة الأولى من التطبيق الفعلي للمشروع بالمدارس خلال العام الدراسي (2024/2025م) في بعض مدارس الصفوف (1-4) بالمديريات التعليمية بالمحافظات.

مشروع رقمنة المناهج الدراسية

التقنيات المستخدمة

الوسائط المتعددة
(الفيديو والصوت
والرسوم المتحركة)



المنصات
التعليمية
عبر الإنترنت



البرمجيات
التعليمية



الحوسبة
السحابية



المحتويات الرقمية التفاعلية

تقنيات الواقع
الافتراضي
والمعزز



الألعاب
التعليمية



الأفلام
التعليمية



الصوتيات



الأنشطة
التعليمية
التفاعلية



التربية الخاصة

عملت وزارة التربية والتعليم من خلال المديرية العامة للتربية الخاصة والتعلم المستمر على إعداد القوائم المرجعية لإعداد الخطط التربوية الفردية لطلبة الإعاقة الفكرية، وهي مرجع لمعلم التربية الخاصة في مدرسة التربية الفكرية، وبعض مدارس التعليم الأساسي المدمج بها طلبة من ذوي الإعاقة الفكرية، التي تهدف إلى دعم معلم التربية الخاصة ومساعدته في إعداد الخطط التعليمية التربوية لهؤلاء الطلبة، وتنفيذ برنامج الكشف عن الطلبة الموهوبين (ثروة 2) وهو النسخة الثانية من برامج الكشف عن الطلبة الموهوبين. ويهدف هذا البرنامج الوطني لإرساء أسس عملية اكتشاف الموهوبين، ورعايتهم في مدارس التعلم المدرسي.

برنامج الكشف عن الطلبة الموهوبين

استهدف 13 ألف طالب وطالبة
من 16 مدرسة

يقيس الميول المهنية لرسم ملامح الموهبة
وتحديد مسار الميول

طبق على الطلبة المجتازين لبروفایل القدرات الإبداعية (PCA)
ومقياس الموهوبين العرب

إعداد قاعدة بيانات للطلبة
حسب ميولهم المهنية

إعداد دليل للأنشطة الإرثية للموهوبين
وتنفيذ 8 حلقات نقاشية

تنفيذ برنامج تدريبي لامركزي
في 10 محافظات تعليمية

تطوير استراتيجية لاكتشاف
ورعاية الطلبة الموهوبين



تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية

تعليم الكبار

وفي إطار تطوير استراتيجية تعليم الكبار 2030، وضعت المديرية العامة للتربية الخاصة والتعلم المستمر خطة شاملة لتحسين المنظومة التعليمية للكبار في سلطنة عُمان، مستندة إلى الأطر النظرية والتطبيقية الإقليمية والدولية. تهدف الخطة إلى تلبية الاحتياجات المستقبلية لتعليم الكبار وتقليل نسبة الأمية عبر التوسع في افتتاح شعب وبرامج تستقطب الأميين في مختلف المحافظات. وبحسب إحصائيات المركز الوطني لإحصاء والمعلومات، انخفضت نسبة الأمية في سلطنة عُمان إلى 0.44% في الفئة العمرية (15-44)، و2.40% في الفئة العمرية أكثر من 10 سنوات، و2.63% في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، بهدف تحسين التعليم وتطوير مهارات المستقبل لدى الطلاب وأعضاء الهيئة التعليمية، وذلك من خلال تنفيذ برامج تعليمية وتربوية، وتهدف الوزارة إلى نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي وتوفير فرص كبيرة لتطوير النظام التعليمي في سلطنة عُمان، حيث قامت المديرية العامة لتقنية المعلومات بعددٍ من الخطط على المستويين التخطيطي، من خلال تشكيل الفريق الوطني للذكاء الاصطناعي تحت مظلة لجنة التحول الرقمي وحوكمة خطته، وإعداد مسودة البرنامج التنفيذي للذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية.

نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية

تشكيل الفريق الوطني للذكاء الاصطناعي
تحت مظلة لجنة التحول الرقمي

إعداد مسودة البرنامج التنفيذي
للذكاء الاصطناعي في التعليم

تشكيل فرق في المديريات التعليمية
بالمحافظات

تخصيص يوم
للذكاء الاصطناعي

إصدار أدلة توعية باستخدامات الذكاء الاصطناعي
مثل دليل (ChatGPT) و (Mid Journey)

نشر إصدارات
مثل "بصمة رقمية" و "أذكي الرقمية"

تنفيذ برنامج الرخصة الدولية للذكاء الاصطناعي
30 متدرِّبًا

توفير حسابات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي
لرفع كفاءة العمل

تصميم وإنشاء مختبرات
في مختلف المحافظات

توقيع مذكرات مع الجامعات
لخدمة المحاور التعليمية

تنفيذ قاعات ممكنة بالذكاء الاصطناعي
في مراكز الاستكشاف والمدارس

جهود تعزيز التحول الرقمي

تجهيز السبورات
التفاعلية للفصول

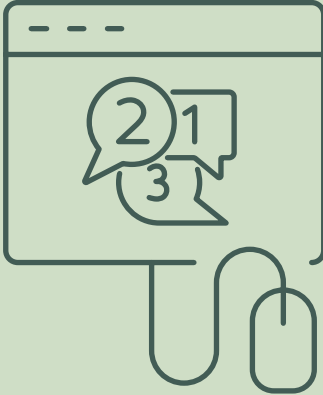
وبدء تطبيقها
للصف الأول



إحلال

43,917

جهاز حاسب آلي
في المدارس الحكومية
(مرحلة أولى)



تشغيل مشروع رقمي المناهج
والمرحلة الأولى للمنصة التعليمية

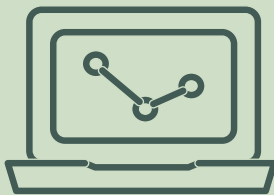
تخصيص الأجهزة لإدارة المدرسية
ومراكز مصادر التعلم
ومختبرات الحاسوب
والفصول الدراسية



إحلال

6,117

جهاز حاسب آلي
لمراكز التوجيه المهني،
مختبرات العلوم، مراكز التدريب



ترقية شبكات الإنترنت
في المدارس إلى سرعة
1 جيجابايت
(10 أضعاف)
السرعة السابقة)

الرخص المهنية للمعلمين

تعمل وزارة التربية والتعليم على الارتقاء بمهنة التعليم، وذلك باختيار أفضل الكوادر البشرية المؤهلة لهذه المهنة، وتبني وسائل وأنظمة تربوية حديثة تدعم العملية التعليمية التعليمية؛ بهدف تقديم خدمة تعليمية ذات جودة عالية للمجتمع، ومن بين هذه الأنظمة التربوية نظام (المسارات والرخص المهنية)، وهو نظام تربوي يتسم بالفاعلية والكفاءة في تجويد أداء أعضاء الهيئة التعليمية؛ منطلقاً من مبدأ: «أن الترخيص المهني شرط أساسي لمزاولة مهنة التعليم، وأن المستقبل المهني لعنصر الهيئة التعليمية يكون بانتقاله عبر مسارات ورتب مهنية وفق معايير مهنية واضحة ومحددة بعدد من الواجبات والمسؤوليات، يرتقي إليها خلال فترة عمله في مهنة التعليم بناء على مستوى أدائه وكفاءته المهنية».

وتتمثل الأسس المرجعية لنظام المسارات والرخص المهنية لأعضاء الهيئة التعليمية في قانون التعليم المدرسي، الذي صدر بناء على المرسوم السلطاني 2023/31م، وهو الإطار التشريعي الذي يستند عليه نظام الرخص المهنية، إذ نصت المادة (50) من هذا القانون على أن: «لا يجوز ممارسة مهنة التعليم إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك»، وتبين اللائحة هذه المعايير، وضوابط منحها وشروطها للهيئات التعليمية. كما تضمن القانون مادتين ارتبطتا ارتباطاً مباشراً بمتطلبات الحصول على الترخيص المهني والمتمثلة في المادة (51) التي نصت على أن: «توفر الوزارة برامج التطوير المهني المستمر لموظفيها من أعضاء الهيئة التعليمية بما يتناسب مع المسارات المهنية المختلفة لهم»، و نصت المادة (52): «على الوزارة تطوير المسار المهني لموظفيها من أعضاء الهيئة التعليمية».

وتعد الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 أحد الأسس المرجعية لنظام المسارات والرخص المهنية، إذ أكدت الاستراتيجية الثالثة الخاصة على بناء الجودة في التعليم والارتقاء بجودة النظام التعليمي؛ ليوافك المستويات الدولية، وبناء مخرجات ذات جودة عالية؛ على أهمية وضع نظام للتخصيص المهني لأعضاء الهيئة التعليمية.

كما يعد الإطار الوطني العُماني لمهنة التعليم مرجعاً للمعنيين بوزارة التربية والتعليم ومؤسسات إعداد المعلمين، إضافة إلى المهتمين بالشأن التربوي من أفراد وأولياء أمور ومؤسسات المجتمع الأخرى، ويتكون الإطار من (4) وثائق مرجعية تتمثل في: وثيقة ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم، وثيقة المسارات والرخص المهنية للمعلمين، وثيقة المعايير المهنية للمعلمين، وثيقة التنمية المهنية للمعلمين؛ التي تم بناؤها وفق التوجهات الوطنية الواردة في رؤية عُمان 2040، ومضامين فلسفة التعليم في سلطنة عُمان، وأهداف التنمية المستدامة العالمية، بالإضافة إلى خلاصة التجارب الإقليمية والدولية الناجحة، ونتائج تحليل الوثائق المرجعية والدراسات الأكاديمية والمراجع ذات الصلة.

ويهدف نظام المسارات والرخص المهنية إلى تعزيز أخلاقيات مهنة التعليم والممارسات المهنية بما يتماشى مع فلسفة التعليم والقوانين المحلية، إذ يهدف النظام إلى إنشاء مسار مهني متكامل للمعلمين يشمل الترقية والمكافآت، مع وضع ضوابط للرخص المهنية كشرط لمزاولة المهنة. كما يحدد المعايير المهنية والإجراءات اللازمة لدعم أداء المعلمين، ويعزز التنمية المهنية المستدامة لضمان جودة التعليم والكفاءة المهنية، ومن المتوقع أن يحقق نظام المسارات والرخص المهنية نتائج مهمة مثل: تعزيز أخلاقيات مهنة التعليم بين الهيئة التعليمية، رفع مستوى الوعي بحقوق وواجبات المعلمين، تحسين تأهيلهم الأكاديمي والمهني، تحقيق مخرجات تعليمية عالية الجودة، جذب الكوادر البشرية الكفؤة إلى مهنة التعليم، وتعزيز الشراكة الفاعلة بين المدرسة والمجتمع.

مهرجان عُمان للعلوم 2024

مشاركة

200

متطوع

تضمن أكثر من

520

فعالية

أهداف المهرجان

تشجيع
النشء على
التخصص
في المجالات
العلمية



تعزيز مهارات
الطلبة
لدمجهم في
الاقتصاد
المعرفي



مواكبة
التوجهات
العالمية
في العلوم
والتكنولوجيا



تعزيز
التفكير
الإبداعي
في العلوم
والابتكار



إيصال
العلوم
بأسلوب
تفاعلي
ومحفز



التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

يشكل التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الركائز الأساسية لتحقيق رؤية عُمان 2040، حيث تسهم هذه القطاعات في بناء مجتمع مزدهر واقتصاد مستدام قائم على المعرفة. فمن خلال تطوير التعليم والتعلم وتنمية القدرات الوطنية، يصبح المجتمع قادرًا على مواجهة التحديات، ومواكبة التغيرات، والتكيف مع المخاطر.

ويمثل التعليم العالي أرقى المراحل التعليمية، حيث يشتمل على الجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، ويؤدي دورًا محوريًا في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تسهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية في البلاد، وفي إطار هذا التوجه جاء إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تأكيدًا على الأهمية البالغة لهذه القطاعات في بناء الإنسان العُماني، باعتبارها حجر الأساس للعملية التنموية وأحد المؤشرات الرئيسية لتقدم الشعوب. وقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والابتكار موطناً لصناعة القرار العلمي والثقافي، ومصدرًا لتوجيه الاستراتيجيات الوطنية، وحاضنة لإعداد العقول القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز البناء الحضاري للبلاد.

فرص التعليم العالي للطلبة العُمانيين: مَنح وشراكات دولية

206

منحة دراسية سنويًا
في المؤسسات التعليمية
بالمملكة العربية السعودية

100

منحة دراسية سنويًا
مقدمة من
الحكومة المغربية

50

منحة دراسية سنويًا
بالتعاون مع
جمهورية المجر

3

مؤسسات تعليم عالٍ خاصة
محلية حصلت على منح
دراسية لأول مرة بتمويل من
مؤسسة "إيراسموس بلس"

20

منحة دراسية سنويًا
في
جمهورية مصر العربية

22

منحة دراسية سنويًا
في مؤسسات التعليم العالي
الفرنسية

تعزيز التعاون الأكاديمي مع مجلس العلوم التركي (توبيتاك) وجامعات غرب أستراليا

فرص التعليم العالي للطلبة الدوليين في سلطنة عُمان



لأبناء دول
الخليج
العربية

91
مقعداً دراسياً

لأبناء الدول الشقيقة
والصديقة ذات العلاقات
الدبلوماسية والثقافية

100
مقعد دراسي



تفعيل حملة
(أدرس في عُمان)
لاستقطاب الطلبة الدوليين



تم قبولهم في
العام الأكاديمي
2024/2023

101
طالب وطالبة

تصنيفات عالمية وشراكات دولية 2024

تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي
من خلال توأمة الجامعات العُمانية

دخول 7 جامعات عُمانية خاصة
في تصنيف QS العالمي للجامعات العربية

إبرام 14 اتفاقية تعاون ومذكرة
تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً

تنظيم فعاليات حوار المعرفة
مع دول حول العالم

سياسات ومبادرات تطوير التعليم العالي

مشروع تجويد ورفع كفاءة
برامج إعداد الأكاديميين

برنامج التدريب المقرون بالتعليم (إعداد):

26
مؤسسة تعليمية
حكومية وخاصة مشاركة

مراجعة وتطوير البرامج
التدريبية في الكليات المهنية

31
شركة ومؤسسة حاضنة للبرنامج
من القطاع الصناعي والخاص

تحديد تخصصات الابتعاث
وفق احتياجات سوق العمل

694
خريجاً
منذ تدشين البرنامج

لقاءات معالي الوزيرة مع طلبة السنة
الأخيرة من مؤسسات التعليم العالي

مراجعة المقررات التعليمية
وإجراء مسوحات الخريجين الدورية

التعليم العالي الخاص

شهد قطاع التعليم العالي الخاص في سلطنة عُمان تطوراً ملموساً من حيث زيادة أعداد البرامج الأكاديمية وتنوعها، وتعدد اتفاقيات الارتباط الأكاديمي ومذكرات التفاهم والتعاون مع جامعات عربية وأجنبية في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية والبحثية.

التطورات في مؤسسات التعليم العالي الخاصة

جامعة وكلية خاصة حصلت على الاعتماد المؤسسي من الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي

23

برنامجاً دراسياً جديداً تم ترخيصه في السنوات الثلاث الماضية:

173

تخصصات
في إدارة الأعمال
باللغة العربية

تكنولوجيا السيارات، تحليل
البيانات، الواقع المعزز،
الروبوت والأنظمة الذكية

علوم المختبرات الطبية،
هندسة الطاقة، الذكاء
الاصطناعي، الأمن السيبراني

المساهمة في الوصول إلى الحياد الصفري قبل حلول عام 2050م

تعزيز مبادرات المباني
الخضراء واستخدام
التكنولوجيا الرقمية
وتقليل الانبعاثات



زيادة المساحات
الخضراء، وتحويل
النفايات إلى
وقود حيوي



تحويل مباني مؤسسات
التعليم العالي إلى
مبان ذكية وخضراء
وصديقة للبيئة



إحصائيات القبول في مؤسسات التعليم العالي 2024/2023

مقبولون في
مؤسسات
التعليم العالي

28,951

طالبًا وطالبة

مسجلون في نظام
القبول الموحد للمرحلة
الجامعية الأولى

49,980

طالبًا وطالبة

تطور نظام القبول الموحد 2024/2023

استحداث مؤشر جديد
لتمكين الطلبة من معرفة فرص قبولهم

إصدار دليل استرشادي
للمعدلات الأدنى

آلية جديدة للطلبة حديثي التخرج
الراغبين في التخصصات التربوية على النفقة الخاصة

توحيد معايير
مقابلات البرامج التربوية

استحداث آلية مرنة
للقبول في برامج البعثات الداخلية (STEM/ESAM)

نقل المقاعد الشاغرة
في البعثات الثقافية

استكمال الربط الإلكتروني
بين مركز القبول الموحد ومؤسسات التعليم العالي

أتمتة تقديم
طلبات التحاق المؤهلات الدولية (BTEC)

مستجدات الابتعاث والدراسات العليا في سلطنة عُمان 2025/2024



منحة
دولية

535

عدد مقاعد البعثات الخارجية
في آخر عامين دراسيين

550

كاملة لخريجي
دبلوم التعليم العام

724
منحة داخلية

في مؤسسات
التعليم العالي الخاصة

10,800
بعثة داخلية

الإشراف على
3
ملحقيات ثقافية

استمرار البرنامج الوطني للدراسات العليا
مع تخصيص 200 بعثة
في مسار وطن 2024/2023

منح مخصصات
شهريّة
لطلبة الابتعاث الداخلي

منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي

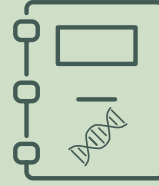
تولي سلطنة عُمان اهتماما كبيرا بالبحث العلمي والابتكار، حيث تستثمر بشكل متواصل في تطوير البنية الأساسية العلمية وتشجيع الابتكار والاستثمار في المواهب الوطنية، وذلك من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة والتنوع الثقافي والعلمي، والسعي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة.

وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على تعزيز مخرجات البحث العلمي والابتكار من خلال تنفيذ عدد من البرامج التي تهدف إلى بناء قدرات الباحثين والمبتكرين، وتتضمن هذه الجهود طرح مسابقات وجوائز تنافسية، حيث تستهدف المبدعين وأصحاب براءات الاختراع لتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في تقديم حلول مبتكرة تساهم في تحسين مختلف القطاعات التنموية، وتوفر البرامج فرصاً للمبتكرين لعرض أعمالهم على منصات دولية، مما يعزز من مكانتهم في مجالات البحث العلمي والتقني. كما تساهم هذه المبادرات في بناء بيئة أكاديمية وصناعية متكاملة تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

البرامج الداعمة للأنشطة البحثية والابتكارية في 2024

زيادة التمويل
بنسبة 18%
مقارنة
بعام 2023

أكثر من
300
مقترح بحثي
و



توقيع
29 عقدًا بحثيًا
بقيمة
2.47 مليون ر.ع

توقيع
9 اتفاقيات
في مهرجان
عُمان للابتكار

97
تحديًا صناعيًا



التعاقد مع
5
مؤسسات
حكومية

دعم المشاريع
البحثية
ذات الأولويات
الوطنية

إنجازات مركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية (موارد) للأعوام 2021-2024

تدشين كتاب استراتيجية الصون والاستخدام المستدام

إطلاق منصة بيانات الموارد الوراثية النباتية

بدء تنفيذ مشروع استخدام ديدان الأرض

تجميع 112 عيّنة من المواد الوراثية للأرنب البري

بدء تنفيذ مشروع إنشاء بنك الجينات للحيوانات البرية

حفظ 800 عيّنة نطف مجمعة من الخيول العربية الأصيلة

تخزين 200 مدخل بذور للنباتات الطبية والعطرية والغذائية

جمع وحفظ 25 عيّنة من الإسفنج البحري من سواحل بحر عُمان

تسجيل 5 فطريات جديدة عالميًا و7 عائلات فطرية في ظفار

برامج ومسابقات وجوائز البحث العلمي والابتكار 2024

الجائزة الوطنية للبحث العلمي

برنامج "أبجريد" لتحويل مشاريع التخرج إلى شركات ناشئة

برنامج أكاديمية العلوم

برنامج تنمية مهارات طلبة المدارس والمعلمين في الابتكار

برنامج دعم الدورات التدريبية البحثية والابتكارية

برنامج منتدى المهارات البحثية بالتعاون مع الجامعة العربية المفتوحة

معرض جنيف الدولي للاختراعات

منتدى لندن الدولي للعلماء الشباب

مسابقة مختبر الجدران المتساقطة

اجتماعات لينداو للحاصلين على جائزة نوبل

المعرض الدولي للاختراع والابتكار والتكنولوجيا بماليزيا

ويمثل مجمع الابتكار مسقط إحدى المبادرات المهمة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، حيث يساهم في التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ويتميز المجمع بكونه منطقة علمية حرة معفاة من الضرائب، كما يركز على أربعة قطاعات رئيسية: الصحة، البيئة والمياه، الغذاء والتقنية الحيوية، الطاقة المتجددة. ويواصل المجمع جهوده لاستقطاب الاستثمارات في هذه المجالات الحيوية، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم الوزارة ممثلة بدائرة الحاضنات ومسرعات الأعمال في قطاع البحث العلمي والابتكار على تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

ترتيب سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي 2024

تقدّم سلطنة
عُمان في
مدخلات الابتكار
بمعدل (6) مراتب

تحقيق أعلى
أداء في ركيزتي
رأس المال البشري
والبحوث وركيزة
البنية الأساسية

المرتبة
59
عالمياً
في مدخلات الابتكار

تقدمت 9 مراتب
في مؤشر التعاون
البحثي بين الصناعة
والجامعات

احتلت المرتبة
الـ 12 عالمياً والثانية
في خريجي العلوم
والهندسة والـ 16 عالمياً
في إنتاج الكهرباء

تصنيفها ضمن
أفضل
20 دولة عالمياً
في
3 مؤشرات فرعية

مشاريع وبرامج تمكين مراكز الابتكار

برنامج الحاضنات العلمية
في مؤسسات التعليم العالي

برنامج
مسرعة الابتكار

حاضنات الأعمال
بمجمع الابتكار مسقط

برنامج تعاون مع هيئة تنمية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برنامج دعم إنشاء وتشغيل مراكز الابتكار
ونقل التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي



جامعة السلطان قابوس تولي اهتماما كبيرا بالبحث العلمي والابتكار

جامعة السلطان قابوس

تواصل جامعة السلطان قابوس مسيرتها بخطى واثقة نحو تعزيز مكانتها الدولية والمساهمة في تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد معرفي مبتكر، مسترشدة بالرؤية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- التي تؤكد أهمية البحث العلمي والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وتعتمد الجامعة على إرث غني من الإنجازات العلمية والحضارية وإمكانات متجددة في التعليم والبحث والابتكار، إلى جانب اهتمامها بتطوير برامج الدراسات العليا التي تسهم في إعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً لمعالجة التحديات القائمة وتعزيز التنمية المجتمعية، وتنفذ الجامعة خططاً طموحة لتطوير واستحداث برامج الدراسات العليا.

وإدراكاً لأهمية البحث العلمي والابتكار في تعزيز التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، تواصل جامعة السلطان قابوس دعم الباحثين مالياً وتنظيمياً مع تطوير نظام إلكتروني لإدارة المشاريع البحثية، وذلك بهدف تبسيط الإجراءات وتوفير سجل مرجعي شامل. وقد أثمر هذا الدعم عن إنجاز 300 مشروع بحثي واستشارة علمية، شملت المنحة السامية للمشاريع الاستراتيجية، ومشاريع التمويل الخارجي والمنح المشتركة، إضافة إلى دعم بحوث الطلبة، حيث تقدم المنح لمختلف فئات الباحثين وفق ضوابط وإجراءات مقننة ومنظور استراتيجي يلبي متطلبات مجالات حيوية مهمة بما في ذلك مجالات الطاقة وتأتي هذه المشاريع وفق مستويات متعددة بالنسبة لنطاقها ومجالاتها.

البرامج والمنح الدراسية في 2024

اعتماد 30 منحة
إعفاء لموظفي
الجامعة

191 منحة دراسية
كاملة وإعفاء
من الرسوم

اعتماد 120
برنامجًا
دراسيًا

81
نشاطًا وبرنامجًا
اجتماعيًا

142
طالبًا دوليًا
مقيّدًا بالجامعة

11 مقعدًا مقدمة
من شركة تنمية
نפט عُمان ومقعد
واحد من (CCG)

الكراسي البحثية بالجامعة

9 كراسي بحثية
بشراكة مع مؤسسات محلية وإقليمية ودولية

تخصصات متنوعة تشمل:

كرسي الإيسيسكو في التعلم الآلي ونظم المعلومات الجغرافية

كرسي غرفة تجارة وصناعة عُمان للدراسات الاقتصادية

كراسي مشتركة مع اليونسكو في مجالات متنوعة

كرسي منظمة التجارة العالمية ومركز حكم القانون ومكافحة الفساد



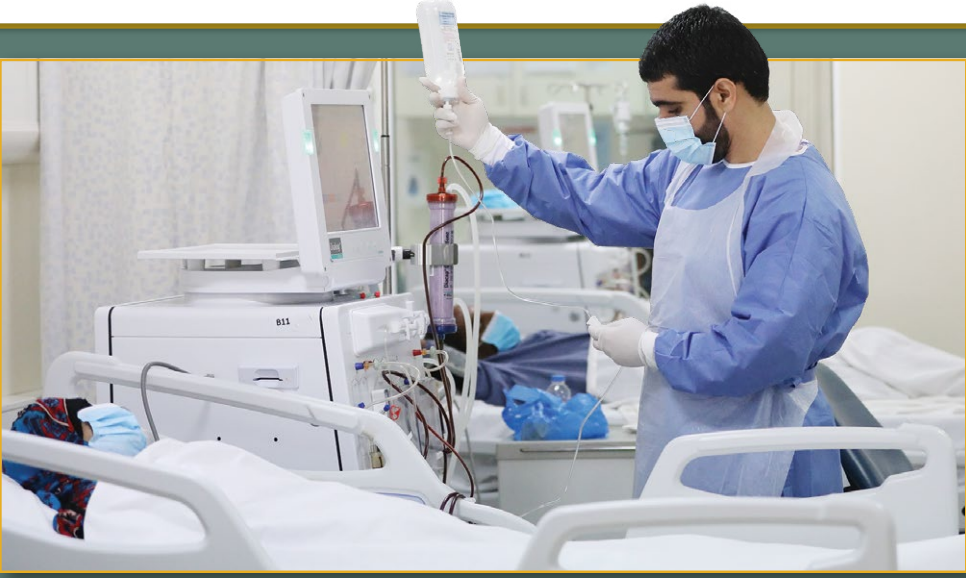
بناء مجتمع واع ومؤهل قادر على مواكبة التطورات العلمية والتقنية

جامعة التقنية والعلوم التطبيقية

تأسست جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (76 / 2020) من خلال دمج الكليات التقنية (التي كانت تتبع سابقاً وزارة القوى العاملة) وكليات العلوم التطبيقية (التي كانت تتبع سابقاً وزارة التعليم العالي)؛ لتشكل بذلك أكبر جامعة في سلطنة عُمان، على مستوى مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، من خلال عدد طلبتها، وتوزّع فروعها وكلياتها على 9 محافظات إدارية، بالإضافة إلى 12 فرعاً منتشرة في مختلف أنحاء سلطنة عُمان. وتقدم الجامعة مجموعة واسعة من التخصصات في مجالات الهندسة والتكنولوجيا، والصناعات الإبداعية، والاقتصاد وإدارة الأعمال، وعلوم الحاسوب والمعلومات، والعلوم التطبيقية والصيدلة، إضافة إلى التخصصات التربوية. وتوفر الجامعة 94 برنامجاً أكاديمياً موزعة حسب الكليات ومستوى المؤهل. وتؤمن الجامعة بأن نجاحها يعتمد على مجموعة من الثوابت الراسخة التي توجه رسالتها السامية في التعليم العالي والبحث العلمي والاستشارات والابتكار، حيث تستند الجامعة إلى رؤى ثابتة تهدف إلى استشراف المستقبل وفتح آفاق جديدة، متكئة في ذلك على رؤية عُمان 2040 وخطط واستراتيجيات الجامعة. وتتنوع إنجازات الجامعة في مجالات التعليم والبحث العلمي، والاستشارات، والابتكار، وخدمة المجتمع، مما يساهم في بناء مجتمع واع ومؤهل، قادر على مواكبة التغيرات والتطورات العلمية والتقنية.

أبرز مشروعات جامعة التقنية والعلوم التطبيقية 2024:

- اتفاقية تعاون لاستضافة كرسي الإيسيسكو البحثي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- تدشين مبادرة صنّاع الذكاء الاصطناعي في الجامعة.
- ريادة الأعمال والشركات الطلابية والابتكار.



نظام صحي متكامل يلبي احتياجات المجتمع

القطاع الصحي

شهد قطاع الرعاية الصحية في سلطنة عُمان تطوراً كبيراً، حيث تحققت تحسّسات ملحوظة في المؤشرات الصحية، وذلك في إطار الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025م) ورؤية «عُمان 2040» والنظام الصحي المستقبلي 2050. ويسعى النظام الصحي إلى تعزيز الصحة الوقائية وبرامج الصحة المجتمعية، مع التركيز على تحسين الرعاية الصحية بمستوياتها الثلاثة، ويأتي ذلك عبر توسيع وتحديث المراكز الصحية لتقديم خدمات الرعاية الأولية، وتطوير المستشفيات لتوسيع نطاق الرعاية التخصصية، كما تشمل الاستراتيجية تحسين الخدمات الصحية في حالات الطوارئ والأزمات، وتعزيز برامج التأهيل الطبي ورعاية المسنين، إذ تستهدف سلطنة عُمان من هذه الجهود بناء نظام صحي متكامل يلبي احتياجات المجتمع العماني الحالية والمستقبلية.

وتعد مبادرات تطوير البنية الأساسية الصحية إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية سلطنة عُمان للرعاية الصحية، إذ يركز مشروع توسيع نطاق الخدمات التخصصية وتأهيل المستشفيات المرجعية على تقديم رعاية صحية متقدمة، حيث يجري إنشاء 9 مستشفيات جديدة بسعة تزيد على 1660 سريرًا، بالإضافة إلى توسعة 5 مستشفيات مرجعية، كما تشمل الجهود تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال إنشاء واستبدال وتوسعة 15 مؤسسة صحية أولية، فضلاً عن إضافة 9 وحدات متخصصة لغسيل الكلى، لتلبية متطلبات الرعاية الأساسية.

وفي إطار هذه الجهود، تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- بافتتاح مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية بمسقط في الـ 11 من



جلالة السلطان لدى تفضله بافتتاح مستشفى المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية بمسقط



**صاحب الجلالة يفتح
مستشفى المدينة
الطبية للأجهزة
العسكرية والأمنية**

امسح الرمز
لمشاهدة الفيديو



نوفمبر 2024م، وهو مشروع يُعد نقلة نوعية في تقديم الرعاية الصحية لأفراد الأجهزة العسكرية والأمنية وأسراهم، بفضل تصميمها المتكامل وإدارتها المدروسة. وتخضع المدينة الطبية لإشراف مجلس إدارة رفيع المستوى، يرأسه نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، ويضم المجلس في عضويته كلاً من: وزير المكتب السلطاني نائباً لرئيس المجلس، ووزير الصحة، والمفتش العام للشرطة والجمارك، وأمين عام وزارة الدفاع، ليضمن تضافر الجهود بين جميع الأجهزة المعنية، بما يحقق الأهداف المرجوة للمدينة. وتتمتع المدينة بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات طبية نوعية دون الارتباط بالروتين الإداري التقليدي.

وطورت وزارة الصحة خدماتها الصحية لمواكبة المتغيرات الوبائية والديموغرافية، حيث تم تحديث الأجهزة الطبية والجراحية وتوسيع أقسام الطوارئ بإنشاء 8 أقسام جديدة. كما ركز النظام الصحي على الحد من انتشار الأمراض المعدية والتحكم بها، من خلال استراتيجيات مثل التوعية الصحية، ورصد الأمراض المعدية، بالإضافة إلى التصدي للأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب، والشرابيين، والجهاز التنفسي المزمنة، والسكري، والسرطان، عبر خدمات تهدف إلى تقليل المراضة والوفاة المبكرة.

المؤسسات الصحية في 2023-2024م

50 مستشفى حكوميًا و6 غير تابعة لوزارة الصحة
و 36 تابعة للقطاع الخاص

215 مركزًا صحيًا حكوميًا تابعًا لوزارة الصحة
و 78 مركزًا غير تابع للوزارة

المدينة الطبية الجامعية

المدينة الطبية العسكرية والأمنية

المختبر المركزي للصحة العامة بالسيب - قيد الإنشاء

ويعد برنامج التأهيل من البرامج الأساسية في النظام الصحي العُماني، حيث تساهم الشراكة الوطنية مع الجهات المعنية في تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدمني المخدرات، ومرضى الصحة النفسية. كما أسهمت هذه الشراكة في نجاح برامج رعاية صحة المسنين والرعاية المجتمعية، وتعمل وزارة الصحة بالتعاون مع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على تقديم خدمات وقائية، وتأهيلية، ورعاية منزلية، بالإضافة إلى تقديم التمريض، والاستشارات الطبية والغذائية للمستفيدين في المجتمع.

كما يعتبر تعزيز كفاءة الإنفاق الصحي جزءًا من استراتيجية وزارة الصحة، حيث بدأ العمل بها من خلال مجموعة من الإجراءات التي توازن بين الإنفاق العام على الصحة والمتغيرات الاقتصادية في البلاد، إذ تم توجيه الإنفاق بناءً على أولويات النظام الصحي، مع تعزيز اقتصاديات الصحة والاستثمار في هذا القطاع، حيث تستهدف الوزارة تحقيق الكفاءة المالية من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

1. دراسة الإنفاق الحالي على قطاع الصحة ومقارنته مع المعايير الدولية.

2. تحليل توزيع الموازنة المخصصة لوزارة الصحة مقارنة بالكفاءة.

3. وضع آليات لتعزيز الكفاءة المالية في الوزارة.



مشاركة المرأة العُمانية في المجال الطبي يعكس قوة إسهامها في تطوير النظام الصحي

وتمثل القوى العاملة الركييزة الأساسية في النظام الصحي، لذا تسعى سلطنة عُمان إلى تحسين مؤشرات القوى العاملة وتطويرها بالدورات التدريبية والبعثات والمنح التي تقدم لتكملة الدراسات العليا بما يتماشى مع تطور النظام الصحي.

القوى العاملة في النظام الصحي

تدريب
2300 موظف
في دورات
تدريبية قصيرة

688 موظفًا
من الفئات الطبية
و47 موظفًا من
الفئات المساعدة
يدرسون دراسات عليا

أكثر من
69.5 ألف موظف
منهم قرابة
40 ألف موظف
تابع لوزارة الصحة

ويولي النظام الصحي في سلطنة عُمان أهمية كبيرة لصحة المرأة والطفل، حيث تمثل الخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئات ركيزة أساسية ضمن أولويات الرعاية الصحية، بدءًا من العناية الشاملة بالمرأة خلال الحمل وحتى برامج الوقاية والعلاج المتقدمة، وصولاً إلى الخدمات المخصصة للأطفال حديثي الولادة، وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين المؤشرات الصحية الوطنية بشكل ملحوظ.

النظام الصحي العُماني: دعم شامل لصحة المرأة والطفل

رعاية المرأة

العناية الصحية أثناء الحمل والولادة والنفاس

برنامج التقصي وعلاج الخثرات الوريدية لتقليل مخاطر الحمل

التقييم الطبي المبدئي لحالات العقم

صحة الأطفال

الفحص الطبي قبل الزواج لتقصي أمراض الدم الوراثية

فحص السمع والغدة الدرقية للأطفال حديثي الولادة

برامج التحصين ومراقبة الحالة التغذوية

النتائج الصحية

تحسن في المؤشرات الحيوية

ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى أكثر من 77 عامًا



المجلس العُماني للاختصاصات الطبية يطلق مشروعات استراتيجية لتعزيز التعليم الطبي

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

يُعَدُّ المجلس العُماني للاختصاصات الطبية رافداً أساسياً للارتقاء بالمهن الطبية، وتحقيق مستوى عالٍ من كفاءة العاملين في مجال الرعاية الصحية في سلطنة عُمان، ويستمر المجلس في العمل على المشروعات الاستراتيجية المنبثقة من أهداف المجلس الاستراتيجية والمرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لأولوية الصحة، وأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، وأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشروعات في رؤية عُمان 2040. ولتحقيق هذه الأهداف عمل المجلس على تنفيذ 31 مشروعاً ومبادرة ضمن الخطة السنوية لعام 2024م، وتمثلت الخطة الاستراتيجية للمجلس في العمل على 5 مشاريع تهدف إلى تعزيز مجالات التعليم الطبي ورفع مستويات الكفاءة المهنية للممارسين الصحيين في قطاع الصحة.

ويضمُّ المجلس حالياً 20 برنامجاً تدريبياً تخصصياً هي: أمراض الأنسجة، والتخدير، والكيمياء الحيوية الإكلينيكية، والأمراض الجلدية، وطب الطوارئ، وطب الأسرة، وطب الأسنان العام، والجراحة العامة، وأمراض الدم، والطب الباطني، وطب الأحياء الدقيقة، وطب المخ والأعصاب، وأمراض النساء والولادة، وطب وجراحة العيون، وجراحة الفم والوجه والفكين، وجراحة العظام، وجراحة الأذن والأنف والحنجرة، وطب الأطفال، والطب النفسي، والأشعة. ويدرس حالياً 705 أطباء وطبيبات في جميع التخصصات، والتحق بالبرامج التدريبية المحلية (الزمالة) 5 أطباء في عام 2025/2024م، وتخرجت 15 دفعة ليصبح العدد الإجمالي من الأطباء الخريجين 1364 طبيباً وطبيبة منهم 1351 خريجاً من برامج الاختصاص، و13 خريجاً من برامج الزمالة المحلية.



تقنيات رقمية لتحسين الخدمات المقدمة للأفراد وأصحاب العمل

وزارة العمل

تسعى وزارة العمل في سلطنة عُمان إلى بناء مستقبل يعتمد على فلسفة العمل الجديد، بما يتناسب مع تطلعات المرحلة الحالية وطموحات النهضة المستدامة. ومن خلال رؤية استراتيجية تركز الوزارة على النهوض بقطاعي العمل والموارد البشرية، من خلال تطوير الإنسان العُماني عبر برامج التدريب والتأهيل، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتطوير القدرات العلمية والثقافية والمعرفية. كما تواصل جهودها في تشجيع الاستثمار والمشاريع الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وأصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- المرسوم السلطاني رقم (2023/53) بشأن إصدار قانون العمل، الذي يتواءم مع التغيرات الاقتصادية العالمية، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين أصحاب الأعمال والعمال، كما يأتي القانون ليشكل إطاراً متكاملًا يحمي حقوق الأطراف كافة ويجعل من بيئة العمل في القطاع الخاص بيئة جاذبة وآمنة ومستقرة.

وتماشياً مع هذا التحول، أطلقت وزارة العمل منصة «إجادة» للتدوير الوظيفي، وهي جزء من الرؤية المستقبلية التي تركز على حوكمة الجهاز الإداري للدولة وتعزيز رأس المال البشري، وهو ما يتماشى مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة التي تهدف إلى تطوير الكفاءات البشرية في القطاع الحكومي وتمكينها بالمهارات المطلوبة للمستقبل.

وتواصل الوزارة تطوير سياسات التوظيف في القطاعين العام والخاص، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية ويعزز نمو الاقتصاد الوطني، مع التركيز على بناء اقتصاد قائم على المعرفة وزيادة الإنتاج، فضلاً عن تحفيز قطاعات العمل المختلفة، وتمكين الباحثين عن عمل ورواد الأعمال، مما يساهم في حل مشكلة البطالة وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية للباحثين عن عمل.

وأطلقت الوزارة في العام 2024 مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز سوق العمل المحلي وتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040. تتضمن هذه المبادرات استخدام التقنيات الرقمية لتحسين الخدمات المقدمة للأفراد وأصحاب العمل. ومن أبرز هذه المبادرات منصة «توطين» التي تمثل حلقة وصل بين الباحثين عن العمل وفرص التوظيف، وتعمل المنصة كداعم رئيسي لجهود لجان حوكمة التشغيل في القطاعات الاقتصادية التي تشمل 16 لجنة تتعاون بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب مبادرة «نظام طلبات التوظيف» الذي يوفر أدوات لثوائف متطلبات الفرص مع مهارات الباحثين عن عمل، ويساعد في تسهيل عملية التوظيف للعُمانيين وتوفير بيانات دقيقة حول سوق العمل. كما أطلقت مبادرة «مسار» لدعم المؤهلات الاحترافية التي تهدف إلى تمكين الموظفين في القطاع الحكومي من الحصول على مؤهلات معترف بها عالمياً في مختلف التخصصات، مما يساهم في تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية.

وتبنت الوزارة التحول الرقمي بشكل فعال، من خلال رقمنة الخدمات التي تقدمها للمجتمع، ما يساهم في تسريع الإجراءات وتوفير خدمات سهلة وميسرة للجميع، حيث أطلقت تطبيق الهواتف النقالة «معاك»، وهو أحد المشاريع الرقمية التي أطلقتها الوزارة لتسهيل التواصل بين الباحثين عن العمل وأصحاب العمل، وتقديم العديد من الخدمات الإلكترونية التي تدعم هذه الفئة.

تسارع تقني يواكب التحول الرقمي

خدمات إلكترونية متنوعة:

- طلبات
الاستقالة
- تعديل البيانات
- عرض الملفات
الشخصية



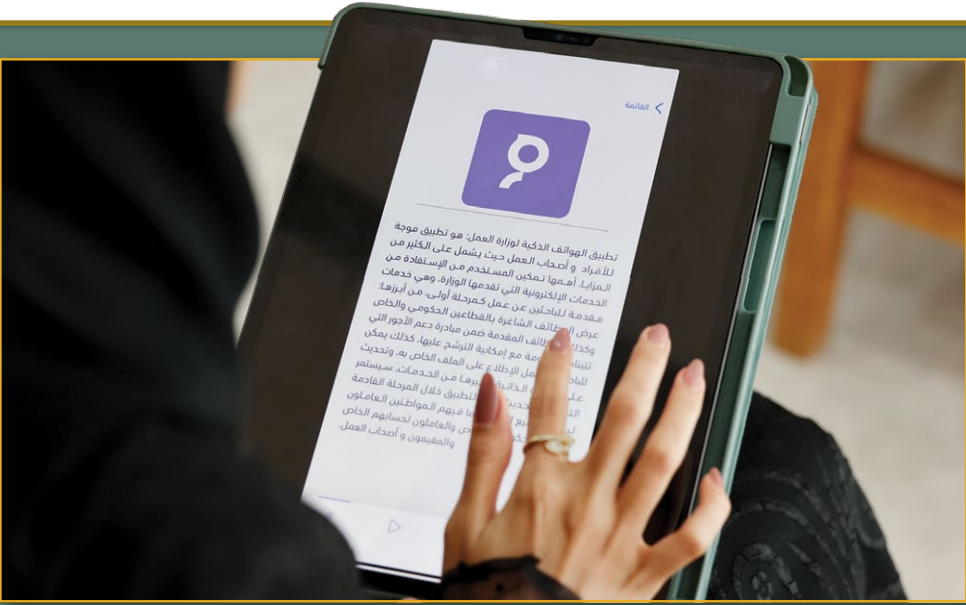
استخدام الذكاء
الاصطناعي
لتبسيط
المعاملات



التكامل مع
39
جهة
حكومية



رقمنة
76%
من الخدمات
الإلكترونية



المبادرات تدعم التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري

مبادرة «مسار»

1. تمكن الموظفين في القطاع الحكومي من الحصول على مؤهلات احترافية.
2. تدعم التدريب وتحسين الكفاءات المهنية.
3. جزء من رؤية عُمان 2040 لتحقيق التنمية المستدامة.



خدمات تطبيق

«معاك»

1. عقد العمل
2. التراخيص
3. التظلمات

وتشير الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن خطط الإحلال والتعمين في القطاع الحكومي أسفرت خلال العام 2024م عن انخفاض في عدد القوى العاملة الوافدة في الوظائف الحكومية، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين العُمانيين في سلطنة عُمان حتى نهاية أكتوبر 2024 نحو 870 ألفاً و885 موظفًا عُمانياً في القطاعين العام والخاص، مرتفعاً بنسبة 5.7% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2023م، منهم 378 ألفاً و221 موظفًا عُمانياً في القطاع الحكومي، و419 ألفاً و367 موظفًا عُمانياً في القطاع الخاص، و62 ألفاً و297 موظفًا في القطاع العائلي، و1981 موظفًا في القطاع الأهلي.



التنمية الاجتماعية تشمل مفهوم التنمية في التمكين الاقتصادي والإدماج الاجتماعي

التنمية الاجتماعية

في إطار السعي المستمر لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، يتعدى مفهوم التنمية الاجتماعية المعنى التقليدي الذي يقتصر على تقديم الخدمات الرعائية ليشمل جوانب أوسع تتعلق بالإنصاف والاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية، من خلال تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم معرفياً واقتصادياً بهدف تحقيق استقلال معيشي يتيح لهم الانخراط الفاعل في عملية التنمية المستدامة.

وتبذل وزارة التنمية الاجتماعية جهوداً حثيثة لتطوير برامجها وأنشطتها، موجهة بذلك إلى مختلف شرائح المجتمع من أجل تمكين الأفراد والأسر من استثمار كامل إمكاناتهم وتحقيق مستوى معيشي يتناسب مع احتياجاتهم، إذ تواصل الوزارة عملها بتقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية والتدريب، وفق آليات شاملة ومتطورة، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في إطار تكاملي يسعى إلى بناء مجتمع مستدام مزدهر.

وأطلقت وزارة التنمية الاجتماعية خلال 2024م حملة «نصل إليك» بهدف تعزيز ثقة الجمهور بالخدمات التي تقدمها، وزيادة الوعي بها. وتأتي الحملة في إطار مواكبة التحول الرقمي الحكومي، حيث تسعى الوزارة لتسهيل وتسريع تقديم الخدمات عبر القنوات الإلكترونية، وتشجيع الجمهور على التحول الرقمي للحصول على الخدمات إلكترونياً، فضلاً عن تعزيز المشاركة المجتمعية لتحسين وتطوير هذه الخدمات.

مساعداا الوزاراة عام 2024

مساعداا الكوارا

صرف أكأر من 1.4 مللون رلال ل 2,576 حالة متضررة

مساعداا نقداة طارئة

صرف أكأر من 4.2 مللون رلال ل 20,050 حالة

وواصل وزارة التنمية الاااماعاة إاراء ماموعة من البأوا الاااماعاة الهامة الاا تساهم في اقأام اءعم والاماءا للعاءاء من الفأاا في المامامع؁ بما في ذاك طلباا منافع ااماة الاااماعاة وحالاا المااباة والكوارا؁ إلى انااب اقأام بأوا لصالأ اأاا أأرا مثل الااماعات والمؤاساا الأاااا. وقأ شها النصف الأول من عام 2024 انافاا عاء كباا من هأه البأوا لأاماة مأااف الأهاا الاااماعاة.

بأوا اااماعاة لاااام اقأام اءعم والاماءا



4,250

بأوا
لصالأ اأاا أأرا



27,733

بأوا
مأاأا بالوزارة



ااااا

31,983
بأوا اااماعاا

أنواع البأوا

بأوا مأاأاة بالاماة الاااماعاة

بأوا لأالاا المااباة والكوارا

بأوا لصالأ مؤاساا كأاماة السلطان قابوس وصناوق ااماة الاااماعاة

وتولي وزارة التنمية الاجتماعية اهتماماً كبيراً بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم مجموعة من البرامج والخدمات التأهيلية والتمكينية التي تهدف إلى تحسين جودة حياتهم، وتشمل هذه الخدمات مراكز متخصصة مثل «المركز الوطني للتوحد» و«مراكز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة»، إلى جانب دعم الأجهزة التعويضية والخدمات الأخرى.

برامج دعم وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في النصف الأول من عام 2024

المركز الوطني للتوحد

الفئة العمرية من 2 - 30 سنة

تقديم خدمات لـ 120 حالة توحد

العلاج السلوكي. علاج النطق واللغة

أنواع البرامج:

التأهيل المهني. الأنشطة المساندة

العلاج الوظيفي. التربية الخاصة

مراكز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة

1,437 2,452

3,889 ملتحقاً بالمراكز

39 مركزاً في مختلف المحافظات

الفئة العمرية من 2 - 14 سنة

مراكز التأهيل الخاصة على نفقة الوزارة

1,064 2,408

3,472 ملتحقاً بالمراكز الخاصة

نظام البطاقة الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة

9,948 13,145

23,093 فرداً مسجلاً في النظام

وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى دعم الأسرة العُمانية من خلال تنفيذ برامج متنوعة تهدف إلى تحسين حياتها واستقرارها، وتشمل هذه البرامج خدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية، والحماية الأسرية، ودعم الأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة. وتقدم الوزارة خدمات ميدانية وهاتفية تعمل على حماية الأفراد من المشاكل الاجتماعية والنفسية.

برامج تنمية الأسرة وحمايتها عام 2024

خدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية

624



588

1212 مستفيدًا

الاستشارات الأسرية الهاتفية

147



115

262 مكالمة

حماية الأسرة

17 حالة من النساء تعرضن للعض

9 حالات من النساء تعرضن للإساءة

27 حالة تعرضن للاتجار للبشر
من جنسيات وافدة

2973 حالة لأطفال تعرضوا للإساءة

مراكز رعاية الطفولة وبيوت الشباب

74 طفلًا ملتحقًا بمراكز الرعاية

دور الحضانة (369 دار حضانة)

8706 طفلًا ملتحقًا
4650 ذكرًا و 4056 أنثى

بيوت إدماج الشباب

77 شابًا ملتحقًا

كما تولي وزارة التنمية الاجتماعية اهتماماً خاصاً لكبار السن من خلال توفير الرعاية اللازمة لهم عبر دار الرعاية الاجتماعية في ولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة، بالإضافة إلى برامج الرعاية المنزلية التي تهدف إلى توفير الدعم والحماية لكبار السن الذين يفتقرون إلى المعيل. وتسعى الوزارة إلى تحسين جودة حياة هذه الفئة وتلبية احتياجاتهم الحياتية.

رعاية كبار السن عام 2024

النزلاء في دار الرعاية الاجتماعية

46 نزلياً

كبار السن المستفيدين من الرعاية المنزلية

8710 مسناً

وتبنت وزارة التنمية الاجتماعية برنامج «تمكين» الذي يستهدف الحالات المستفيدة من بعض منافع الحماية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية من وزارة التنمية الاجتماعية وذوي الدخل المحدود؛ بهدف تحويلها إلى حالات معتمدة على ذاتها، واستثمار قدراتها، وتعزيز مفهوم العمل الذاتي، إلى جانب مساعدة هذه الحالات إدارياً وفنياً ومالياً لإدارة مشروع صغير أو متوسط.

المساعدات الاجتماعية في عام 2024

الحالات التي تمت
إحالتها للتدريب
المقرون بالتشغيل

1635

حالة

الحالات الممكنة التي
تمت متابعتها
عبر الزيارات الميدانية

107

حالات



89



18

الحالات التي تمت
إحالتها للتدريب
(التأهيل وبناء القدرات)

260

حالة



194



66

الحالات التي تم
دراساتها ومقابلتها
اقتصادياً

689

حالة



493



196

وتُشرف وزارة التنمية الاجتماعية على عدد من الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات المرأة العُمانية والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية، حيث تتابع أعمالها للتأكد من التزامها بقوانين وأنظمة العمل، كما تشرف على تنظيم اجتماعات الجمعيات العمومية وتنفيذ الأنشطة المتنوعة. وتُعد هذه الجمعيات جزءاً أساسياً من البنية الاجتماعية في سلطنة عُمان، إذ تساهم في تقديم الدعم والمساعدة في مختلف المجالات.

الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع من عام 2024

جمعيات المرأة العُمانية

13750 عضوة

68 جمعية وفرعاً

الجمعيات الخيرية

6172 متطوعاً

32 جمعية وفرعاً

المؤسسات الخيرية

81 عضواً

10 مؤسسات

الجمعيات المهنية

8560 منتسباً

41 جمعية وفرعاً

الأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية

3222 عضواً

23 نادياً اجتماعياً وفرعاً

واستضافت سلطنة عُمان ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية، في أبريل 2024م «ملتقى المبادرات العربية الثالث» تزامناً مع اختيار مسقط (عاصمة المرأة العربية 2024)، وهدف الملتقى إلى تسليط الضوء على رؤية عُمان ونهضتها، مع التركيز على دور المرأة العُمانية في مجالات الإبداع والابتكار. وتضمن الملتقى جلستين حواريتين تناولتا محوري «الإبداع» و«الابتكار»، حيث تم تقديم أوراق عمل حول إسهامات المرأة العربية في كلا المجالين، بما في ذلك دورها في الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية، كما تم تكريم شخصيات رائدة في الوطن العربي تقديراً لإسهاماتهن المتميزة.



منصة جود

كما دشنت وزارة التنمية الاجتماعية خلال العام 2023م منصة «جود» الرقمية للتبرعات الخيرية، بهدف تسهيل التبرعات الإلكترونية ودعم الجمعيات والفرق الخيرية في سلطنة عُمان. وتهدف المنصة إلى توفير قناة موحدة للتبرعات مما يسهل الوصول إلى الجمعيات وتقديم المساعدات المالية من خلال قنوات الدفع الآمنة، كما تضمن توصيل التبرعات مباشرة إلى الجهة المستفيدة بسرعة وشفافية.

منصة جود في عام 2024

المشاركون: 99 فريقاً وجمعية خيرية

4 مؤسسات وقفية وهيئة حكومية واحدة

64 فريقاً خيرياً و30 جمعية خيرية بأفرعها

المتبرعون: 171,970 متبرعاً

2,580,172 ر.ع للمبادرات الخيرية

182,173 ر.ع للحملات الإغاثية

ودشنت وزارة التنمية الاجتماعية في مايو 2024 منصة «تأهيل» الإلكترونية بهدف تسهيل تقديم خدمات التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وكذلك للجهات المعنية بمراكز التأهيل، كما تهدف المنصة إلى تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر تسهيل عملية تقديم الطلبات والتقييمات وتوفير تقارير متابعة دقيقة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الترخيص والرقابة على مراكز التأهيل.



منصة تأهيل تهدف إلى تسهيل تقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرتهم

وأصدرت وزارة التنمية الاجتماعية في نوفمبر 2024م قراراً يقضي بإصدار «اللائحة التنظيمية لرعاية كبار السن في الأسر البديلة»، تضمن تعريف «كبير السن» وهو: «كل من بلغ سن الـ 60»، وأيضاً تعريف «الأسرة البديلة» وهي: «الأسرة التي تتولّى رعاية كبير السن»، واشتمل القرار على «شروط وإجراءات تقديم الرعاية البديلة»، التي تنص على أنه يجب أن يتوفّر في كبير السن الذي يعهد برعايته إلى الأسرة البديلة أن يكون عُُماني الجنسية، وليس لديه أسرة أو كانت أسرته لا تقدّم له الرعاية بالشكل المناسب من واقع البحث الاجتماعي الذي تُجريه الدائرة المختصة، وأن يكون خالياً من الأمراض المعدية بموجب تقرير طبي صادر عن مؤسسة صحية.

ونص القرار في «الأسرة البديلة» على أن يكون أحد أفراد الأسرة عُُماني الجنسية، وأن تكون أسرة مستقرّة اجتماعياً وقادرة على تلبية احتياجات كبير السن من واقع البحث الاجتماعي الذي تُجريه الدائرة المختصة، وخلو أفراد الأسرة من الأمراض المعدية والاضطرابات السلوكية، وتوفّر مصدر دخل ثابت للأسرة يُغطي احتياجاتها، وأن يكون مكان إقامة الأسرة ملائماً، ويجوز استثناء رعاية كبير السن من قبل فرد قادر على الرعاية إذا توفّرت فيه ذات الشروط.

كما أصدرت قراراً آخر يقضي بإصدار «اللائحة التنظيمية لتراخيص جمع المال من الجمهور»، والتي تتضمّن 28 مادة موزّعة على 4 فصول وهي: تعريفات وأحكام عامة، وشروط وإجراءات الترخيص، والتزامات الجهة الجامعة، والجزاءات الإدارية. وأصدرت الوزارة في نوفمبر 2024م قراراً يقضي بإصدار «اللائحة التنظيمية لمراكز الرعاية النهارية لكبار السن»، وتشتمل على 34 مادة موزّعة على فصولها الـ 10، وهي التعريفات والأحكام العامة، وضوابط الترخيص، والتزامات المرخص له، وإدارة مركز الرعاية، وشروط ومواصفات مركز الرعاية، وشروط وإجراءات إلحاق كبار السن بمركز الرعاية، والإشراف والرقابة، ووقف وإلغاء الترخيص، والرسوم، إلى جانب الجزاءات الإدارية، حيث تقدم مراكز الرعاية النهارية لكبار السن خدمات اجتماعية وتأهيلية ونفسية وثقافية وغيرها في الفترة النهارية.



مشاركة المنتخب الوطني الأول لكرة القدم في المحافل الدولية

قطاع الرياضة والشباب

منذ انطلاق النهضة العُمانية الحديثة، كان الشباب العُماني القلب النابض لمسيرتها، يشيدون صروحها بعزيمتهم ويكرسون مبادئها الراسخة، وكانوا وما زالوا الركيزة الأساسية التي ارتكزت عليها إنجازات الوطن، وسواعدهم المخلصة هي القوة الدافعة لبناء مستقبل عُمان المشرق.

وقد أولى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الشباب اهتماماً كبيراً، مؤكداً دوماً على دورهم المحوري في تحقيق تطلعات الوطن وطموحات أبنائه. ففي خطاب سام بتاريخ 23 فبراير 2020م، أكد جلالته على أهمية الشباب بقوله: «إن الشباب هم ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب وسواعدها التي تبني، هم حاضر الأمة ومستقبلها، وسوف نحرص على الاستماع لهم وتلمس احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم، ولا شك أنها ستجد العناية التي تستحق».

وتولي سلطنة عُمان اهتماماً بالغاً بمجالات الرياضة والثقافة، حيث تُركز الجهود على دعم المنافسات الرياضية، ورعاية المُجِدين فيها، إلى جانب تقديم الدعم للهيئات الرياضية الخاصة، ومتابعتها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، كما تحرص على تنظيم اللقاءات والمباريات والمسابقات الرياضية على المستويين المحلي والدولي، بهدف تعزيز الحضور العُماني في المشهد الرياضي، حيث نظمت وزارة الثقافة والرياضة والشباب خلال عام 2024م سلسلة من الأنشطة الرياضية هدفت إلى تعزيز نمط حياة صحي وتشجيع الشباب على ممارسة الرياضة، وشملت فعاليات ومسابقات متنوعة لجميع الفئات العمرية، ما يساهم في بناء مجتمع أكثر نشاطاً وترابطاً، ويدعم رؤية سلطنة عُمان نحو تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً.

الأنشطة الرياضية في عام 2024

البطولة الرمضانية الثالثة لكرة السلة

بمشاركة 120 فتاة

المسابقة الثالثة للبوთشيا

بمشاركة 131 شخصًا

مسابقة دوري الهواة «شجع فريقك»

بمشاركة 13,109 مشاركين

مسابقة كرة سلة 3×3 لطلبة المدارس

بمشاركة 352 طالبًا

بطولة مؤسسات التعليم العالي لكرة القدم داخل الصالات

بمشاركة 340 طالبًا

مهرجانات وورش تخصصية وفعاليات رياضية

المسابقات الشبابية في عام 2024

جائزة الإبداع الشبابية

بمشاركة 66 مشروعًا

البطولة الوطنية السابعة للمناظرات

بمشاركة 464 مشاركًا

مسابقة ظفار للبرمجة

بمشاركة 155 طالبًا

معسكر (الانضباط العسكري) بمحافظة ظفار

مشاركة 700 شاب

سواعد أمانة

تصون منجزات
الوطن
وتسهر على أمنه
واسـتقراره



سجلت سلطنة عُمان على مدار سنوات نهضتها المجيدة مراتب متقدمة في مؤشرات الأمان العالمية، حيث تصدرت المراكز الأولى في عدة مؤشرات تنافسية دولية. وقد صنفت سلطنة عُمان من بين الدول الأقل تعرضاً للإرهاب، وحصلت في مؤشر السلام العالمي 2024 على تصنيف مرتفع، محتلة بذلك المرتبة الـ 37 عالمياً.

ويعود الفضل في تحقيق هذا الإنجاز إلى القيم النبيلة التي يتحلى بها المجتمع العُماني، بالإضافة إلى الإرث التاريخي والثقافي الذي ينبذ التعصب والكراهية. وهذا ما مكّن قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية والجهات العسكرية والأمنية الأخرى من الحفاظ على الأمن والاستقرار في السلطنة، التي أصبحت واحة للسلام والأمان، ينعم شعبها بالخيرات والطمأنينة.



جلالة السلطان لدى تفضله برعايته السامية العرض العسكري بمناسبة احتفالات سلطنة عُمان بالعيد الوطني المجيد

وتأتي هذه النجاحات في ظل نهضة شاملة أرسى دعائمها المغفور له بإذن الله تعالى جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور -طيب الله ثراه- واستكملها من بعده حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- الذي أكد عزمته على «انتقال عُمان إلى مستوى طموحات وآمال المواطن في شتى المجالات».

وقدم العرض العسكري الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله ورعاه- وشمله برعايته السامية الكريمة في ميدان الاستعراض العسكري بمعسكر الصمود بقوة السلطان الخاصة ، في 2024/11/18م بمناسبة احتفالات سلطنة عُمان بالعيد الوطني الرابع والخمسين المجيد، دلالة على مدى الرعاية والاهتمام اللذين تحظى بهما قوات السلطان المسلحة، الأمر الذي انعكس على تطور هذه القوات بكافة أسلحتها وألويتها وقواعدها.

وقد شارك في العرض العسكري وحدات رمزية تمثل الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، والحرس السلطاني العُماني، وقوة السلطان الخاصة، وشرطة عُمان السلطانية، وشؤون البلاط السلطاني بالإضافة إلى فرق الموسيقى العسكرية المشتركة والراكبة وقوات الفرق.



قوات السلطان المسلحة تحظى بأوجه التطوير والتحديث ومظاهر التقدم والازدهار

قوات السلطان المسلحة.. السياج المنيع والحامي العتيد لمنجزات النهضة

لقد حظيت قوات السلطان المسلحة على مدى 54 عاماً من مسيرة النهضة المباركة بالعديد من أوجه التطوير والتحديث ومظاهر التقدم والازدهار في ظل الاهتمام السامي والرعاية الكريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعا-، ومن قبله السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-، وذلك انطلاقاً من واجباتها الوطنية الجسيمة تجاه الحفاظ على منجزات النهضة المباركة ومكتسباتها، مؤكدة جاهزيتها التامة لأداء مهامها النبيلة في حماية الوطن والدفاع عنه، لتظل راية سلطنة عُمان عالية في سماء المجد.

وأكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله- رعايته واهتمامه بالقوات المسلحة في خطابه السامي في 2020/2/23م، مشيداً بعباءاتهم في حماية الوطن والدفاع عن مكتسباته، معرباً عن اعتزازه بجميع العاملين في القطاعات العسكرية والأمنية، وداعياً إلى تعزيز دورهم كحراس للوطن.

وتستمر قوات السلطان المسلحة في التمسك بعهدتها، ملتزمة بحماية تراب الوطن والدفاع عن منجزاته، حيث تتبنى منظومة متكاملة تشمل جودة الأداء والتدريب المتقدم، والتطوير المنهجي، واقتناء الأسلحة والمعدات وفق خطط مدروسة. كما تسعى لإنجاز المشاريع الوطنية الطموحة



العنصر البشري في قوات السلطان المسلحة هو المكون الأساسي الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب

وتدريب منتسبيها، مما يجعلها دائماً الداعم الرئيسي لجهود التنمية الشاملة في البلاد والحامي لمكتسبات النهضة الشامخة. ويشكل العنصر البشري في قوات السلطان المسلحة دوماً موضع التقدير ومحل الاهتمام ومحط الرعاية من جلالة القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- باعتباره الثروة الحقيقية والمكون الأساسي الأهم في منظومة خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية، الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، هذا إلى جانب الحرس السلطاني العُماني، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح، قادرة على التعامل مع أحدث التقنيات العسكرية في مختلف المجالات.

وحرصت سلطنة عُمان على تكامل المنظومة العسكرية، حيث تتمتع القوى البشرية بكفاءة عالية وقدرات مادية ومعنوية. واتتهجت سلطنة عُمان خطاً لتزويد قوات السلطان المسلحة بمعدات وأسلحة متطورة من دبابات، وناقلات جند مدرعة، ومنظومات صاروخية، ومدفعية وعربات مدرعة، وطائرات مقاتلة ونقل وعمودية، كما زودت هذه القوات بمختلف أنواع السفن خاصة سفن الإنزال والقروبيطات والزوارق المتطورة دعماً للدور الوطني الجسيم الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة، بالإضافة إلى عمليات التطوير والتأهيل المستمرة لأسلحة الإسناد التي تمكنها من القيام بواجبها الوطني على الوجه الأكمل، هذا فضلاً عن خطط وبرامج تأهيل القوى البشرية بما يتواءم والمكانة العلمية والتدريبية التي وصل إليها الجندي العُماني، والذي أصبح قادراً على التعامل مع التقنية الحديثة بكل حرفة وإتقان.



الجيش السلطاني العُماني يستمر في انتهاج تطوير شامل لألويته وتشكيلاته ووحداته

الجيش السلطاني العُماني

حقق الجيش السلطاني العُماني على مدى أعوام مسيرة النهضة المباركة العديد من الإنجازات في التطوير والتحديث، وهو ما جعله محل اعتزاز وفخر، فقد زودت ألويته وتشكيلاته ووحداته بأسلحة ذات تقنية متطورة، وجرى انتهاج مخطط تدريبي يتواءم وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث، وتأهيل القوى البشرية علمياً وفنياً، حيث تُجرى تدريبات متواصلة لتعزيز الكفاءات القتالية لهذا السلاح العريق، ويتم باستمرار انتهاج تطوير شامل لهذه الألوية والتشكيلات والوحدات وإمدادها بمختلف الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة وبرامج حديثة للمدفعات والدفاع الجوي، والمدرعات، وسلاح الإشارة، ووسائل النقل، وورش الصيانة، فأصبحت هذه الألوية والتشكيلات منظومة قتالية متكاملة وعالية الأداء بأسلحة النار والمناورة وخدماتها العملية والإدارية والفنية، كما شهدت قوات الفرق تطوراً كبيراً في التنظيم، وبما زودت به من منشآت ومرافق خدمية ووسائل الاتصالات المتطورة. ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق خطط الجيش السلطاني العُماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملية وواجباته الوطنية، والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العُمانية المتكاملة سواءً من خلال إجراء التحديثات لنمط الوحدات وتطويرها أو من خلال استحداث تشكيلات متخصصة ومحترفة قادرة على الحفاظ على أمن الوطن وصون منجزات النهضة العُمانية الحديثة.



جلالة السلطان لدى تفضله بزيارة سامية لقاعدة أدم الجوية بسلح الجو السلطاني العُماني

سلح الجو السلطاني العُماني

شهد سلح الجو السلطاني العُماني نقلة نوعية على كافة الأصعدة التي يُعنى بها السلح ما جعله قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما زود به من طائرات ومقاتلات حديثة ومعدات متطورة وقوى بشرية مؤهلة قادرة على صون منجزات النهضة العُمانية الشاملة وفق منهج مخطط مدروس، وبالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه، فقد تم تعزيز قدرات هذا السلح بالطائرات المتنوعة منها المقاتلة وطائرات النقل اللوجستية، والطائرات العمودية، ومنظومة الدفاع الجوي، مثل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات، وطائرات التدريب والمشبهات التدريبية، كما قام السلح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التسليحية بإدخال أحدث التطورات التقنية العسكرية لنظمه، إلى جانب ما يملكه السلح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف، كما يتم باستمرار تحديث مرفقات السلح من الأجهزة والمعدات ووسائل النقل والقوى البشرية بما يضمن تحقيق الكفاءة والجاهزية العالية لتنفيذ مهام سلح الجو السلطاني العُماني وأدواره الوطنية في حفظ سماء عُمان مصونة عزيزة، وإسناد أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى في مختلف المهام والواجبات.



سلاح الجو السلطاني العُماني قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم

وصاحب التحديث الذي شهدته السلاح صاحبه تطوير في الموارد البشرية لتكون مؤهلة للتعامل مع هذه الطائرات والأجهزة والمعدات وتحقيقاً لتوجهات النهضة المباركة التي جعلت من الإنسان هدفاً للتنمية وركيزة أساسية من ركائزها، فقد غني السلاح بتأهيل منتسبيه فكرياً وبدنياً من خلال الدورات المختلفة والتحفيز المستمر للارتقاء بقدراتهم وليكونوا قادرين على مواكبة الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الحديثة.

وفي إطار التحديث والتطوير انضمت إلى السلاح مجموعة من الطائرات (الهوك التدريبية والتايفون المقاتلة) والتي تتميز باحتوائها على العديد من الأنظمة المتطورة التي تمنحها قدرات عالية، هذا بالإضافة إلى ما جهزت به هذه الطائرات من أنظمة التسليح المتطورة التي تؤهلها للتعامل مع مختلف الظروف والأحوال، ومن المخطط له انضمام طائرات أخرى لاحقاً إلى قواعد السلاح المنتشرة في ربوع الوطن، ولتعمل على أداء مهامها الوطنية إلى جانب الطائرات الحديثة الأخرى كطائرات (F16).

وتعد أكاديمية السلطان قابوس الجوية من أهم الصروح التدريبية بسلاح الجو السلطاني العُماني، وقد عُيّنت هذه الأكاديمية بإعداد وتأهيل الضباط والطيارين، والمساهمة في تأهيل منتسبي قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى.



جلالة السلطان لدى تفضله بزيارة سامية لقاعدة سعيد بن سلطان البحرية

البحرية السلطانية العُمانية

تمتلك سلطنة عُمان قوة بحرية حديثة ممثلة بالبحرية السلطانية العُمانية، ويزخر أسطولها البحري بالعديد من السفن المتطورة والمتنوعة بالمهام والواجبات، والتي تقوم بدور فاعل من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجياً وأمنياً واقتصادياً من خلال وجودها الدائم والمستمر في البحار العُمانية، حيث تضم أسطولاً مزوداً بأجهزة ومعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق السطح المعروفة بسفن المدفعية، والسفن الصاروخية السريعة، وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي)، التي تقوم بحماية الشواطئ العُمانية، وتأمين مياهها ومراقبة العبور البحري الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق (هرمز) الاستراتيجي، وتأمين النقل البحري لوحات قوات السلطان المسلحة على امتداد سواحل سلطنة عُمان، وإسنادها للعمليات الدفاعية، وحماية موائد الثروة السمكية، ومهام الإسناد للعمليات البرمائية المشتركة وعمليات النقل البحري، فضلاً عن تمتع عناصرها بتأهيل عال ليكونوا قادرين وبكفاءة على التعامل مع التحديات التي تواجههم أثناء أداء مهامهم الوطنية. وقد تشرفت البحرية السلطانية العُمانية بتنظيم جائزة السلطان قابوس للإبحار الشراعي، حيث يتم تسليم الجائزة في ختام المؤتمر السنوي للإبحار الشراعي الذي تنظمه الجمعية الدولية للتدريب على الإبحار الشراعي للسفينة الفائزة نظير إنجازاتها في عالم الإبحار الشراعي، وبعد تنافس مع باقي المنظمات والجمعيات الدولية الحكومية والخاصة المعنية بالإبحار الشراعي من مختلف دول العالم.



البحرية السلطانية العُمانية تضم أسطولاً مزوداً بأجهزة ومعدات ذات قدرات تسليحية متطورة

واستمراراً لتحديث أسطول البحرية السلطانية العُمانية، فقد تم خلال السنوات القليلة الماضية تزويد البحرية السلطانية العُمانية بالعديد من السفن الحديثة المتنوعة ضمن مشاريع حديثة ومنها مشروع (خريف) ومشروع (الأفق)، ومشروع (بحر عُمان)، وتعد هذه المشاريع التي انضمت إلى السطح رافداً عملياً إضافياً لفعالية أسطول البحرية السلطانية العُمانية، وبما زودت به من أجهزة ومعدات حديثة تمكنها من أداء مهامها في مختلف الظروف البحرية لفترات طويلة في عرض البحر، والعمل وفق منظومة العمليات المشتركة ومع الدوريات الساحلية ومجالات الإغاثة والبحث والإنقاذ وتعزيز وجود سفنها في أعالي البحار، وفرض السيادة الوطنية على البحار العُمانية وسلامة الملاحة البحرية فيها.

كما تضم البحرية السلطانية العُمانية بين جنبات منشآتها المتعددة غرفة معادلة الضغط في وحدة طب الأعماق والعلاج بالأوكسجين التي تختص بعلاج آثار حوادث الغوص المتنوعة والأمراض المزمنة على مستوى سلطنة عُمان، هذا إلى جانب الأدوار التنموية العديدة التي تسهم بها البحرية السلطانية العُمانية.

وترفد أكاديمية السلطان قابوس البحرية الأسطول بالكفاءات المدربة والمؤهلة من خلال عقد الدورات التدريبية والتأهيلية التخصصية العسكرية التي تستهدف صقل مهارات وقدرات المنتسبين، وتدريبهم في مختلف العلوم البحرية المتصلة بمهامهم الوظيفية وتطوير مهاراتهم وأداء أعمالهم بكل كفاءة واقتدار.



جلالة السلطان لدى تفضله بزيارة سامية للحرس السلطاني العُماني وبعض منشآته ووحداته

الحرس السلطاني العُماني

يُعد الحرس السلطاني العُماني أحد الأسلحة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة، ويحظى بكبكية أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمنه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية. وقد أولى الحرس السلطاني العُماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل والتدريب، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتواءم مع متطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي زود بها.

وتسعى كلية الحرس التقنية إلى رفد الحرس السلطاني العُماني وأجهزة الدولة الأخرى بالكفاءات المؤهلة تأهيلاً تقنياً يوازي التعليم التقني الدولي، فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالموهب العُمانية الشابة المدربة، ويضم الحرس فرقاً موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات العسكرية والوطنية والمشاركات الدولية، وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضاً متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخرج. وتنفذ وحدات الحرس السلطاني العُماني عدداً من التمارين التعبوية على مدار العام إضافة إلى المشاركة في مسابقات الرماية السنوية، كما يشارك الحرس السلطاني العُماني في التمارين العسكرية المشتركة مع أسلحة قوات السلطان المسلحة الأخرى، إلى جانب مشاركة فريق القفز الحر بالحرس السلطاني العُماني في العديد من المحافل الإقليمية والدولية.



أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية صرح استراتيجي من صروح نهضة عُمان المتجددة

أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية

أنشئت أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (2022/27) الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- في الخامس من مايو من عام 2022م ليضيف لبنة جديدة في بناء منظومة الدولة، وصرحاً استراتيجياً من صروح نهضة عُمان المتجددة، وينضوي تحت لواء هذا الصرح المهيّب في ظل منظومة وزارة الدفاع كل من (كلية الدفاع الوطني) و(كلية القيادة والأركان المشتركة) و(مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية).

1- كلية الدفاع الوطني

أنشئت كلية الدفاع الوطني بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (2013/2م)، وتم افتتاحها رسمياً في الحادي عشر من ديسمبر 2013م، وتعد مثلاً للمرتكزات التي يستند عليها فكر النهضة المباركة لتصوغ ملحمة وطنية في بناء الدولة والإنسان، وتعد الكلية أعلى صرح أكاديمي استراتيجي يُعنى بإعداد الكوادر الوطنية القادرة على دراسة الفكر الاستراتيجي والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجالات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وصناعة القرارات الاستراتيجية، وكذلك تنمية القدرة على توحيد وتكامل وتنسيق الجهود الوطنية في كافة

المجالات في إطار وطني شامل. وتسهم الكلية إسهاماً كبيراً وإيجابياً في تثبيت دعائم النجاحات والإنجازات التي حققتها قوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية المختلفة بشكل خاص وببقية قطاعات الدولة بشكل عام في النهضة الشاملة والمستمرة العطاء، كما أنها تعمل على إرساء قواعد فكرية عسكرية ومدنية عُمانية تعمل بنظام التوافق والتكامل، وذلك من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا، وتوسيع دائرة المعرفة في المجال الاستراتيجي، وترسيخ الفهم العميق لمختلف القضايا المحلية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة بالأمن والدفاع الوطني.

2- كلية القيادة والأركان المشتركة

تعد كلية القيادة والأركان المشتركة بأكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية إحدى ثمار مسيرة النهضة المباركة، حيث تمكنت من شق طريقها بوصفها مؤسسة عسكرية أكاديمية وأصبح لديها سجل حافل بالكثير من الإنجازات، وتشهد الكلية تطوراً إيجابياً ملحوظاً، وتتقدم بخطى واثقة نحو تحقيق أهدافها المرجوة، فهي تتميز بتنوع معارفها، حيث تتابع وترصد كل ما يستجد في العلوم والمجالات العسكرية والقيادية، لإعداد ضباط قادرين على خوض معترك الواجب الوطني بوحدة التي يلتحقون بها بعد التخرج، وتنشئة جيل من قادة المستقبل، كما تعد الكلية صرحاً تعليمياً عسكرياً متميزاً، وتمنح خريجها درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية. وترفد الكلية قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني والأجهزة الأمنية الأخرى بضباط مؤهلين في مجال القيادة، ليتمكنوا من القيام بمهام ووظائف قيادية في المستقبل، كما تستقطب الكلية سنوياً عدداً من الضباط الدارسين من خارج سلطنة عُمان من الدول الشقيقة والصديقة.

3- مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية

يعد مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية مركزاً متخصصاً يُعنى بالدراسات الاستراتيجية والدفاعية والعسكرية ويساهم في استكشاف ملامح التحديات المستقبلية ويسهم في دعم مسيرة البحث العلمي في وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة من خلال إعداد باحثين على مستوى عالٍ من المعرفة والخبرة، وقد افتتح المركز رسمياً في ديسمبر 2003م.

ويشكل إنشاء مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية نقطة تحول نوعية في الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدفاعية على كافة الأصعدة والمستويات في وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة، وأضحى المركز منذ انطلاقة منارة للفكر والمعرفة ونبراساً لمنتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة لتقديم دراسات وبحوث علمية ذات مستوى عالٍ من المهنية والاحتراف، وفي هذا الإطار يواصل مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية رفد وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى بالخبرات البحثية وتقديم دراسات هادفة وبناءة.



الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع تسهم في جهود التنمية الشاملة والمستدامة

الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع

تعد الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع من أسلحة الإسناد الرئيسية لقوات السلطان المسلحة، حيث تقوم بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي في التمارين العسكرية، وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية، وشبكات الصرف الصحي ومرافق البنى الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، إضافة إلى وضع التصاميم والإشراف على المشاريع الإنشائية وأعمال الصيانة، وصيانة البنى الأساسية والمرافق المختلفة، وتصميم وتنفيذ الطرق الداخلية في المعسكرات، كذلك شق بعض الطرق في محافظات سلطنة عُمان المختلفة، مساهمة من وزارة الدفاع في جهود التنمية الشاملة بالبلاد. كما تساهم الخدمات الهندسية في نشر المسطحات الخضراء عن طريق إمداد الجهات المعنية بالمياه المعالجة بمعدل (4063211) مترًا مكعبًا سنويًا من مجمل المياه المعالجة والتي تبلغ (5804578) مترًا مكعبًا سنويًا. وتزخر الخدمات الهندسية بعدد من المشاريع وبرامج الدعم اللوجستي مثل مشروع معدات البناء الشامل والذي يعد نقلة نوعية تسهم في تنفيذ المشاريع المختلفة وفق الأنظمة الحديثة المستخدمة في الخدمات الهندسية.

وتولي الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع الاهتمام بالجانب الأكاديمي والتدريبي، حيث تتعاون مع العديد من الجهات في البلاد بهدف تنسيق الجهود لارتقاء بالتعاون البحثي والفني في المجالات الهندسية، وعقد الدورات التخصصية والبرامج التدريبية في إطار خطط الارتقاء بمستويات جودة التدريب وتبادل المعارف والمهارات.

الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية

أنشئت الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية بوزارة الدفاع -الهيئة الوطنية للمساحة سابقاً- في شهر أكتوبر من عام 1984م، حيث تبوأ مكانة مرموقة بوصفها جهازاً مركزياً يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية، وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء سلطنة عُمان، ووضع معايير المسوحات الطبوغرافية، وإدامة الأرشفة الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من معدات الطباعة والبرمجيات الحديثة لمراحل إنتاج الخرائط والتصوير ووسائل الإنتاج التخصصية والفنية المتطورة ونظمها المتناهية الدقة للمسح الفضائي وأجهزة الرسم التصويرية القياسية والتحليلية، بالإضافة إلى تدقيق ومراجعة جميع المعلومات والبيانات الجغرافية وإخضاعها لإجراءات ضبط وتأكيد الجودة قبل توفيرها للمستخدمين أو تحميلها في قاعدة البيانات الوطنية.

كما تقوم الهيئة بدور كبير في مجال إدامة الشبكات المساحية وتوفير الإسناد الجغرافي والتدريب في مجال الرسم وإنتاج الخرائط، وقد تم إنشاء معهد علوم المساحة وإنتاج الخرائط بالهيئة والذي يمنح الدبلوم الوطني في المساحة ورسم الخرائط. ويستقطب المعهد موظفين من الجهات العسكرية والمدنية المعنية.

وتعد المشاريع الاستراتيجية والمعلومات الجيومكانية الوطنية التي نفذتها الهيئة الوطنية للمساحة بمثابة الأساس والعمود الفقري لجميع أنشطة المساحة وإنتاج الخرائط والبيانات الجغرافية، ويستفيد منها جميع مستخدمي المعلومات الجغرافية المكانية كقاعدة أساسية في التخطيط والتطوير واتخاذ القرارات المناسبة لأنشطتهم المساحية، فضلاً عن كونها معياراً لتوافق البيانات الجغرافية المكانية المنتجة.

وأنجزت الهيئة الوطنية للمساحة المشاريع الوطنية الاستراتيجية، ومن بينها الشبكة الوطنية للمحطات المرجعية دائمة التشغيل لسلطنة عُمان (OMANCORSNET)، والنموذج الجيودي الوطني لسلطنة عُمان (OMANGEOID)، والدليل الجغرافي المكاني لسلطنة عُمان، والخرائط الطبوغرافية لسلطنة عُمان بمقياسي الرسم 1:50000 و 1:100000، وأطلس الطرق لسلطنة عُمان، ومرجع الإسناد الجيوديسي الوطني لسلطنة عُمان (ONGD 17). وقامت الهيئة بتوفير نظام متحرك حديث لرسم الخرائط (mobile mapping system) ليكون إضافة إلى القدرات المساحية التي تمتلكها. كما دشنت الهيئة في يوليو 2023م طائرة مسيرة حديثة بدون طيار (UAV) لمواكبة التطورات والمتغيرات العالمية في مجال الجغرافيا المكانية وبما يمكنها من القيام بدورها الوطني. وتعد الهيئة الوطنية للمساحة والمعلومات الجيومكانية الجهة الرسمية المعتمدة لإنتاج ومراجعة واعتماد خريطة سلطنة عُمان.



مشهد يجسد كفاءة الكوادر الوطنية والتكامل بين التخصصات لدعم صحة منتسبي القوات المسلحة

الخدمات الطبية للقوات المسلحة

تقدم الخدمات الطبية للقوات المسلحة الخدمات العلاجية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، وذلك إلى جانب دورها الكبير في الإسناد الطبي وعمليات الإخلاء، فضلاً عن إسهاماتها التنموية الفاعلة في المجالات الصحية وتقديم خدمات الطبيب الطائر في الحالات الطارئة. وزودت الخدمات الطبية للقوات المسلحة بأحدث الأجهزة الطبية للقيام بأعمال التشخيص والفحوصات والتحاليل المخبرية والجراحة والعلاج.

وتعد مدرسة الخدمات الطبية للقوات المسلحة من الصروح التدريبية التي ترفد قوات السلطان المسلحة بالكفاءات الطبية والفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً، كما شهد مستشفى القوات المسلحة بالخوض والذي يعد أحد أوجه اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها وأسرهم، نقلة نوعية وتوسعاً في أقسامه ومرافقه المتعددة، حيث تم تزويد هذا المستشفى المرجعي لقوات السلطان المسلحة بنظام التصوير الإشعاعي الإلكتروني (Pacs)، وجهاز تفتيت الحصى المتطور، كما تم مؤخراً استحداث إضافات جديدة وحديثة في مرافقه الطبية ومنها افتتاح عيادة الشرايين، بالإضافة إلى العيادات والمراكز والأقسام التخصصية السابقة التي يتم تحديثها وتطويرها باستمرار وبما يتواءم مع التقدم في الأجهزة والمعدات الطبية، وهناك العديد من المراكز ما زالت قيد الإنشاء. كما زودت وحدات وتشكيلات وقواعد ومعسكرات وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة بالمراكز الطبية مع تحديث مستمر ومتواصل لمرافقها وطواقمها الطبية والذي يعد إلى جانب مهامها دعماً لكافة أوجه تطوير وتحديث الخدمات الصحية بالبلاد. وإلى جانب ما يتلقاه منتسبو

قوات السلطان المسلحة وأسّره من رعاية صحية في سلطنة عُمان فإنه يتم تسيير رحلات لتلقي العلاج بالخارج، حيث تشكل لجان طبية لدراسة وتقييم الحالات المرضية التي تحتاج لهذا العلاج.

ومن الإنجازات الطبية التي تمكن من تحقيقها مستشفى القوات المسلحة بالخوض إجراء عملية لزراعة المساعِدات السمعية، التي تم إجراؤها لمريض فقد السمع بنسبة (70%)، كما أجرى مركز طب العيون وقسم الأذن والأنف والحنجرة عملية زراعة قرنية واحدة لمريضين، وهو أول إنجاز طبي في مجال طب العيون في سلطنة عُمان، وقد أشرف على تنفيذها طاقم طبي وطني مؤهل ومتخصص لمثل هذا النوع من عمليات زراعة القرنية، وذلك باستخدام جهاز (الفيزوماكس) الذي يستخدم تقنية (الفيمتو ثانية ليزر) والذي يعد من أحدث الأجهزة في مجال عمليات العيون، وبذلك تكون سلطنة عُمان ممثلة بالخدمات الطبية للقوات المسلحة سبّاقة في اقتناء هذا الجهاز.

وفي إطار التحديث والتطوير احتفلت الخدمات الطبية للقوات المسلحة في مارس 2022م بافتتاح التوسعة الجديدة لمستشفى القوات المسلحة بالخوض وافتتاح وحدة الإمداد الطبي تعزيزاً لكفاءة أداء الخدمات الطبية للقوات المسلحة في المحافظة على جودة الرعاية الصحية التخصصية المقدمة لمستحقيها من منتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى.

وتقوم الخدمات الطبية للقوات المسلحة بتنظيم العديد من المؤتمرات منها: المؤتمر الأول للطب العسكري وطب الكوارث بمشاركة عدد من المؤسسات الصحية في سلطنة عُمان، إلى جانب عدد من المشاركين الدوليين من أصحاب الكفاءات والخبرات؛ وذلك بهدف تبادل التجارب والخبرات بين المشاركين في مختلف الجوانب الصحية.

الكلية العسكرية التقنية

تعد الكلية العسكرية التقنية منارة من منارات العلم التخصصية الحديثة لما تمتلكه من إمكانيات وقدرات عالية، حيث المناهج الأكاديمية المتقدمة والكفاءات التدريبية المؤهلة، علاوة على الحلقات التدريبية المتطورة وإدارة أكاديمية ناجحة، كلها عوامل جعلت الكلية قادرة على تحقيق وترجمة الأهداف الوطنية التي أنشئت من أجلها. وتمنح الكلية مستويات تأهيلية متنوعة تصل إلى درجة البكالوريوس، لتسهم بذلك في استيعاب مخرجات التعليم العام بسلطنة عُمان، إلى جانب تحقيق نسبة عالية في تعيين الوظائف الأكاديمية والمساندة في الكلية. وتهدف الكلية العسكرية التقنية إلى مركزة التعليم التقني تحت مظلة واحدة، كما تهدف الكلية أيضاً إلى إقامة مركز للبحوث العلمية لوزارة الدفاع، وتخدم كذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وتوفر الكلية العسكرية التقنية برامج تدريبية أكاديمية بنوعها النظري والعملية مبنية على دراسة الاحتياجات التدريبية الحديثة لقوات السلطان المسلحة لجميع التخصصات الفنية والهندسية المقررة، والتي تشمل تخصصات: هندسة الطيران، والهندسة البحرية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية، وهندسة الإنشاءات، وهندسة الإلكترونيات والاتصالات، كما تعقد الكلية دورات فنية في التخصصات العسكرية ذات التقنية العالية، وكذلك دورات التبريد والتكييف بالإضافة إلى دورات التحكم والسيطرة والأجهزة الدقيقة والمعدات الطبية ودورات فنية أخرى.

وقد زودت الكلية بمختلف المرافق الحديثة، وفق أفضل المعايير، كالفصول الدراسية، والمرافق الإدارية، وسكنات الطلبة، والأندية الطلابية، ومسرح وملعب خارجية، ومسبح أولمبي، وقاعة معارض، ومسجد، وعيادة شاملة، ومركز تجاري، وسكنات الإداريين والموظفين، وميدان الاستعراض، وغيرها من المرافق الضرورية التي تخدم الطلبة الدارسين بها علمياً وعسكرياً وتمكنهم من ممارسة أنشطتهم.

الخدمات الاجتماعية العسكرية

تقوم الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة بتقديم الرعاية الاجتماعية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرهم، وذلك من خلال تقديم خدمات الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى، وهي خدمات لا تقتصر أثناء تأدية الواجب في الخدمة العسكرية فحسب، وإنما تمتد إلى ما بعد ذلك، حيث يتم تقديم خدمات اجتماعية عديدة لمنتسبي قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني في مرحلة ما بعد الخدمة كالعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تتم العناية بهذه الفئة والعمل على تحقيق طموحاتهم، وذلك من خلال تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، والمتابعة المستمرة لأوضاعهم، وتلبية احتياجاتهم المختلفة، وتنظيم العديد من البرامج والفعاليات والسباقات الخيرية والأيام التضامنية لهم، بالإضافة إلى تنظيم رحلات ترفيهية سنوية برعاية الخدمات الطبية للقوات المسلحة وبالتعاون مع أسلحة قوات السلطان المسلحة، لتوفير الإسناد اللازم، حيث يتاح من خلالها للمعوق الاطلاع على الموروث الحضاري للبلاد، والتعرف على المناخ والطبيعة المتنوعة التي تتمتع بها سلطنة عُمان، هذا إلى جانب تسيير رحلات لأداء العمرة، حيث يتم تنظيم رحلات للديار المقدسة، كما تنظم زيارات للمتقاعدين خلال الأعياد والمناسبات الرسمية، وكذلك للمصابين والمرضى وأسرى المتوفين من منتسبي وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة، ومن جانب آخر فإن سلطنة عُمان عضو دائم في الاتحاد العربي لجمعيات المحاربين القدامى وضحايا الحرب، ممثلة في الخدمات الاجتماعية العسكرية.

التوجيه المعنوي والمراسم العسكرية

يعد التوجيه المعنوي والمراسم العسكرية مرآة قوات السلطان المسلحة والإدارات الأخرى بوزارة الدفاع والناطق الرسمي باسمها، وهو يجسد وظائف الإعلام العسكري المتمثلة في (الأخبار العسكرية، والتوعية والتثقيف بمختلف أنواعه وأشكاله، والتحصين المعنوي والنفسي، ودعم العمليات العسكرية)، ويضطلع التوجيه المعنوي بإدامة الروح المعنوية وإبراز الدور الوطني الكبير الذي تؤديه قوات السلطان المسلحة ومنتسبها بالوسائل وما بلغته من مستويات عالية في جميع المجالات من خلال تنفيذ واجباته الإعلامية العسكرية المختلفة، والتغطية الإعلامية للأنشطة والفعاليات العسكرية والاجتماعية والثقافية والرياضية في مختلف وسائل الإعلام، المقروءة، والمسموعة، والمرئية، والإلكترونية، ويضطلع بسلسلة من الإصدارات والمطبوعات المتنوعة الهادفة إلى رفع المستوى الثقافي والمعرفي للضباط والأفراد، وإعداد الأعمال البرمجية التلفزيونية والإذاعية، وتقديم التقارير والبرامج العسكرية بالتعاون مع وزارة الإعلام، كما يقوم بإحياء المناسبات الدينية، هذا إلى جانب مهامه وواجباته التوجيهية والإرشادية والتثقيفية، وإعداد وإصدار المفكرات السنوية الخاصة بقوات السلطان المسلحة، ويقوم بدور مهم في مجال العمليات الإعلامية، ويعمل باستمرار على الأخذ بالمستجدات الحديثة في هذا المجال.

إذاعة (الصمود)

بمباركة سامية من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- وبمناسبة الذكرى الأولى لتولي جلالتة مقاليد الحكم في البلاد احتفلت وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة يوم 2021/1/11م بمعسكر المرتفعة بالافتتاح الرسمي لإذاعة (الصمود) تحت رعاية صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع. وفي مقر إذاعة (الصمود) استمع صاحب السمو السيد راعي المناسبة إلى إيجاز عن مشروع إذاعة (الصمود) وما تشمله من المحتوى الإعلامي وفقاً لرؤيتها ورسالتها الإعلامية، إلى جانب فترات البث اليومي، وبما يحقق الأهداف المرجوة والغاية الوطنية المتوخاة.

وعبر أثير إذاعة الصمود ألقى صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع راعي المناسبة الكلمة الافتتاحية للإذاعة جاء فيها: «بسم الله، وعلى بركة الله، نفتتح إذاعة الصمود لقوات السلطان المسلحة، وبالله التوفيق»، ويجسد (الإعلام الإذاعي العسكري) الدور الوطني الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة، وإدارات وزارة الدفاع من خلال التعريف بإنجازات العسكرية من جهة، وما تقدمه من إسهاماتٍ تنموية متعددة من جهةٍ أخرى، إلى جانب واجبها الوطني المقدس في الدفاع عن حياض الوطن وحماية مكتسباته ومنجزاته، فضلاً عن ذلك الإسهام التوعوي الذي يقدمه (الإعلام الإذاعي العسكري) ودعمه للجهود الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والرياضية بسلطنة عُمان.

متحف قوات السلطان المسلحة

يعد متحف قوات السلطان المسلحة إطلالة على تاريخ عُمان العسكري عبر مراحلهِ المختلفة، متمثلاً في قلعة بيت الفلج التاريخية التي بنيت في عهد السيد سعيد بن سلطان في عام 1845م، ويعتبر المتحف العسكري الوحيد في سلطنة عُمان، حيث يتيح للزوار استكشاف التاريخ العسكري العُماني منذ فترة ما قبل الإسلام وحتى عصر النهضة. يضم المتحف قاعات متعددة تحتوي على أسلحة وصور ووثائق تاريخية، تأخذ الزائر في رحلة عبر الزمن لتشهد قصص الانتصارات والأحداث العسكرية المروية في كل قاعة.

منذ افتتاحه رسمياً من قبل السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- في 11 ديسمبر 1988م، أدى المتحف دوراً واضحاً في تجسيد تاريخ العسكرية العُمانية وإبراز إسهاماتها الحضارية، حيث يضم أجنحة تؤرخ مسيرة قوات السلطان المسلحة وأدوارها الوطنية. وسيلحظ الزوار التطور الكبير الذي شهدته القوات المسلحة العُمانية بعد عام 1970م. كما يحتوي المتحف على معرض خارجي يضم مجموعة من المعدات العسكرية التي استخدمت سابقاً، بما في ذلك المركبات والدبابات والطائرات والسفن. ويسهم المتحف في إثراء الثقافة العسكرية العُمانية، وأصبح نقطة جذب لزوار سلطنة عُمان من مختلف الدول، حيث يقدم المعلومات بعدة لغات عالمية، بالإضافة إلى وجود موقع إلكتروني ومطبوعات تعريفية. وتجسيدا للتوجهات السامية من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- تم عرض نسخة طبق الأصل من الرسالة الموجهة من جلالة السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- إلى مجلس العائلة المالكة عبر مجلس الدفاع، بدءاً من مارس 2020م في القاعة المخصصة للمنجزات العسكرية في عهد جلالة السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-. كما تشرف المتحف في 9 يناير 2021م بعرض السيارة (الاندروفن) وعربة المدفع التي نقلت جثمان المغفور له السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه-.

خدمات تقنية المعلومات

حققت خدمات تقنية المعلومات برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة تطوراً كبيراً، وذلك من خلال التأهيل الاحترافي لمنتسبيها، بالإضافة إلى اقتناء أفضل البرامج العالمية وتدريب كافة الإدارات والأقسام بوزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة. فقد تم التوسع في نشر أنظمة المعلومات المتخصصة بالإدارة الإلكترونية ومختلف الوظائف الحيوية كإدارة الموارد البشرية والإمداد والمشتريات والمالية وغيرها، والتي تسهم وبشكل فعال في رفع الإنتاجية وسرعة إنجاز العمل بكفاءة عالية مع توفر البيانات اللازمة لمتخذي القرار بصورة سلسة وميسرة.

مركز الأمن البحري

أنشئ مركز الأمن البحري لتنسيق كافة الجهود الأمنية البحرية، حيث تمر عبر البحار العُمانية العديد من السفن التجارية وناقلات النفط ومشتقاته، وقد شكلت هذه العوامل تحدياً أمنياً تطالب إنشاء مركز الأمن البحري؛ لتنسيق كافة الجهود، واتخاذ إجراءات حاسمة لضمان أمن وسلامة الملاحة الدولية. ويعد مركز الأمن البحري أحد المراكز المهمة، الذي يُعنى بالحفاظ على أمن البيئة البحرية العُمانية والتصدي لكافة المخاطر الأمنية البحرية التي تقع في البحار العُمانية، ويقوم المركز باستلام كافة البلاغات عن المخاطر الأمنية البحرية كتلوث البيئة البحرية وعمليات البحث والإنقاذ وإعاقة طرق الملاحة البحرية والتصدي للقرصنة البحرية والتسلل والتخريب ومختلف الأنشطة الأخرى ذات الصلة، حيث يقوم المركز بالتنسيق مع كافة الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية للتصدي لكافة النشاطات غير المشروعة.

وفي إطار التأهيل والتدريب ينفذ مركز الأمن البحري العديد من التمارين الأمنية البحرية بمشاركة أسلحة قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى والجهات المعنية في هذا المجال من مختلف الدول، والذي يهدف إلى الاطلاع على مدى جاهزية واستجابة الجهات ذات الاختصاص في عمليات البحث والإنقاذ والإخلاء الطبي، وعمليات مكافحة التلوث الزيتي داخل البحار العُمانية، ومكافحة التهديدات الأمنية البحرية.

التمارين المشتركة

تركز خطط التطوير وبرامج التدريب في قوات السلطان المسلحة على إدامة الجاهزية والكفاءة العالية وكل ما من شأنه تحقيق مهامها وواجباتها الوطنية، وتأتي التمارين العسكرية المشتركة في إطار هذه البرامج والخطط والتي تعد استمراراً للجهود التدريبية الموضوعة في هذا الشأن، علاوة على تجسيد أواصر التواصل والتعاون. وفي هذا الإطار وبهدف تعزيز وإدامة كفاءة قوات السلطان المسلحة ومنتسبيها في القيام بأدوارهم المقدسة الملقاة على عاتقهم، يتم تنفيذ التمارين والبيانات العملية المشتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها لألوية وتشكيلات ووحدات وقواعد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني واختبار كفاءة المعدات وقدرات الأفراد وإمكاناتهم في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة.



سفينة شباب عُمان الثانية تحمل إرثاً حضارياً وثقافياً إلى قارات العالم.

سفينة شباب عُمان الثانية

تواصل سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان الثانية) الدور التاريخي الذي قامت به السفينة (شباب عُمان) السابقة، والمتمثل في مد جسور التواصل والصداقة بين سلطنة عُمان والدول الشقيقة والصديقة في شتى أنحاء العالم، وتقوم السفينة بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافي مع شعوب العالم من جهة، والتعريف بسلطنة عُمان حضارة وشعباً من جهة أخرى، حاملة إرثاً حضارياً وثقافياً إلى قارات العالم وعلى متنها عدد من أبناء هذا الوطن، حيث حصلت السفينة على العديد من الجوائز الدولية وخاصة جائزة الصداقة الدولية التي اقترنت بهذه السفينة وباتت مشهورة على الصعيد الدولي، لاسيما أنها حققت جائزة الصداقة لسباق البحار التاريخية باليونان، وجائزة الصداقة الدولية لسباق السفن الشراعية الطويلة للمرة السابعة بالمملكة المتحدة، وجائزة الصداقة الدولية لسباق بحر الشمال بمملكة هولندا. وللسفينة (شباب عُمان) إنجازات على الصعيد الدولي لم تحققها أي سفينة غيرها في تاريخ سباقات السفن الشراعية.

ونجحت سلطنة عُمان في إدراج برنامج سفينة التدريب الشراعي «شباب عُمان» للسلام والحوار الثقافي المستدام بوصفه ملقاً وطنياً في قائمة أفضل ممارسات الصون للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو».



سفينة شباب عُمان الثانية عند وصولها مدينة ستيتشن بجمهورية بولندا

جاء ذلك خلال مشاركة سلطنة عُمان ممثلة بوزارة الثقافة والرياضة والشباب والبحرية السلطانية العُمانية واللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم في الدورة الـ 19 للجنة الحكومية الدولية لاتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، والتي عقدت مؤخراً في أسونسيون عاصمة الباراغواي واستمرت حتى السابع من ديسمبر 2024م.

وحظي برنامج سفينة «شباب عُمان» التابع للبحرية السلطانية العُمانية بإشادة واسعة من قبل لجنة خبراء تقييم الملفات بمنظمة اليونسكو، وهو ما يعكس جهود وإمكانات سلطنة عُمان في تفعيل الاتفاقية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي وإعداد ملفات الترشيح.

ويمثّل هذا التسجيل اعترافاً وتقديراً عالمياً للدور الذي تقوم به سفينة «شباب عُمان» في نشر الثقافة من خلال المشاركة في الفعاليات والمهرجانات العالمية وهو ما يعكس نهج سلطنة عُمان في نشر ثقافة الحوار والسلام بين مختلف دول العالم. ويعكس هذا الملف استدامة برامج سفينة «شباب عُمان» واستمراريتها، من خلال توظيف التراكم المعرفي وخبرات السفينة في تنفيذ عدد من المشروعات الثقافية، واستشراف المستقبل في ضوء محاور الاستراتيجية الثقافية وأولويات رؤية «عُمان 2040».

المشاركات الرياضية الإقليمية والدولية

شهدت قوات السلطان المسلحة تطورات ملحوظة في مجالات الرياضة، حيث تم العمل على تحديث وتطوير كافة جوانب النشاط الرياضي في جميع تشكيلاتها وقواعدها. كما تم توفير المنشآت والمرافق الرياضية اللازمة، وتدريب الكوادر الوطنية، مما أسهم في تنظيم مسابقات ومنافسات متنوعة أدت إلى ظهور فرق رياضية عسكرية محترفة على مستوى عالٍ، مثلت سلطنة عُمان في المحافل الإقليمية والدولية، وأظهرت حضوراً متميزاً في المناسبات الوطنية والعسكرية.

وتوجت جهود الفريق الوطني للقفز الحر بتحقيق المركز الأول في بطولة الآسيان والبطولة المفتوحة للقفز الحر، حيث أصبح بطل آسيا لعام 2019 في المستوى الفردي لمسابقة الهدف. كما حقق المنتخب العسكري للكرة الطائرة الشاطئية المركزين الثاني والثالث في بطولة كأس العالم العسكرية بألمانيا، التي أقيمت في سبتمبر 2022.

وفاز فريق الجيش السلطاني العُماني ببطولة دوري قوات السلطان المسلحة للكرة الطائرة في نسختها الحادية والعشرين لعام 2023. وحقق فريق الرماية إنجازات متميزة، حيث حصل على المراكز الأولى في البطولة العسكرية الدولية للرماية في المملكة المتحدة في يونيو 2023، بالإضافة إلى تحقيق المنتخب الوطني للرماية مراكز متقدمة في البطولة العربية السادسة عشرة للرماية في القاهرة، وكذلك في البطولة الدولية التي أقيمت في بلغاريا.

وحقق الفريق الوطني للقفز الحر بمظلات سلطنة عُمان مراكز متقدمة في عدة بطولات، منها بطولة سلوفينيان للقفز الحر والبطولة الآسيوية لأسلحة الرصاص وضغط الهواء التي أقيمت في جاكارتا. كما حقق الفريق نتائج مشرفة في بطولة بولونو بإيطاليا، وشارك في بطولة العالم العسكرية للقفز المظلي في المجر، محققاً نتائج متقدمة.

وفي مجال الموسيقى، تمكنت موسيقى الجيش السلطاني العُماني من تحقيق مراكز عالمية متقدمة في المسابقة العالمية للموسيقى في أسكتلندا، بمشاركة 204 فرق موسيقية من جميع أنحاء العالم، مما أبرز مكانتها المرموقة. كما حققت موسيقى سلاح الجو السلطاني العُماني مراكز متقدمة في المسابقة العالمية للموسيقى في أسكتلندا، حيث شاركت أكثر من 180 فرقة، وسجلت العديد من الإنجازات التي تعكس التفوق المستمر لمنتسبي قوات السلطان المسلحة في مختلف المجالات.

صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية

أُعتمد مسمى صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2023/51) الصادر في 17 يوليو 2023م، ونص على أن يُنقل إلى صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية موظفو كل من صندوق تقاعد وزارة الدفاع، وصندوق تقاعد المكتب السلطاني، وصندوق تقاعد شرطة عُمان السلطانية، وصندوق تقاعد جهاز الأمن الداخلي، وصندوق تقاعد الحرس السلطاني العُماني، وصندوق تقاعد قوة السلطان الخاصة، وذلك بذات رتبهم ودرجاتهم ومخصصاتهم المالية. ويستبدل بعبارات “صندوق تقاعد وزارة الدفاع، وصندوق تقاعد المكتب السلطاني، وصندوق تقاعد شرطة عُمان السلطانية، وصندوق تقاعد جهاز الأمن الداخلي، وصندوق تقاعد الحرس السلطاني العُماني، وصندوق تقاعد قوة السلطان الخاصة” عبارة “صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية”، أينما وردت في القوانين والمراسيم السلطانية المعمول بها.

قوات السلطان المسلحة ومساهماتها في جهود التنمية

تتفاعل قوات السلطان المسلحة مع مختلف الجهات الحكومية في جهود التنمية بالبلاد، باعتبار أن التنمية تمثل تحديًا حضاريًا وإنجازًا عصريًا تتضافر فيه جهود مختلف أجهزة الدولة لتحقيق معدلات التقدم والرقي، ومن هذا المنطلق تسهم قوات السلطان المسلحة في مجالات التنمية الشاملة، يتمثل أهمها في السهر على حراسة منجزات مسيرة الخير الظافرة بقيادة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مما يهيئ مناخًا لازدهار، ويحقق الأمن والاستقرار للمواطن ليقوم بدوره الكامل في الإسهام والبناء، وتهيئة المناخ الاستثماري الأجنبي من خلال ثقته في الاستقرار والوضع الآمن في البلاد، وقد جاءت قوات السلطان المسلحة في طليعة تلك المؤسسات الحكومية التي تشارك بفعالية في مسيرة التحديث والتطوير والتعمير.



شرطة عُمان السلطانية

تحتل شرطة عُمان السلطانية باهتمام كبير ودعم مستمر من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- مما أسهم في تطوير منظومتها الأمنية والخدمية تحقيقاً لأهداف الرؤية الوطنية الرامية إلى ضمان الاستقرار والازدهار للوطن والمواطن.

وتعمل شرطة عُمان السلطانية وفق خطط واستراتيجيات مدروسة وممنهجة ورؤية واضحة تشمل كافة التشكيلات لبسط مظلة الأمن والأمان في ربوع الوطن وإيجاد أنظمة إلكترونية متكاملة وتقريب وتبسيط وتجويد الخدمات الشرطية وتوطيد التكامل والشراكة مع المجتمع والمؤسسات العامة والخاصة.

وتستمر شرطة عُمان السلطانية في أداء رسالتها الوطنية مستلهمة من الفكر السامي والرؤية الحكيمة لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ووعاه- لحفظ النظام والأمن العام، والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال، وكفالة الطمأنينة والسكينة، والعمل على منع ارتكاب الجرائم، وضبط ما يقع منها، وتقديم خدماتها للجمهور بما يتواءم مع أحدث التقنيات ويسهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

انتشار وجاهزية

توفر شرطة عُمان السلطانية التغطية الأمنية في جميع المواقع من خلال القيادات الجغرافية ومراكز الشرطة المنتشرة في جميع المحافظات إضافة إلى تقديم خدمات المرور والجوازات والأحوال المدنية عبر مختلف مراكز الخدمة إلى جانب الدور الذي تقوم به وحدات شرطة المهام الخاصة للتعامل مع الأحداث الأمنية وتقديم الإسناد والدعم لجميع تشكيلات شرطة عُمان السلطانية.

مكافحة الجريمة

عززت الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي أداءها للمهام الموكلة إليها بتوظيف الأجهزة والبرمجيات المتطورة وتحديث منظومة الأدلة الجنائية والرقمية لدعم جهود مكافحة الجريمة، وتعزيز التعاون الدولي مع أجهزة الشرطة الدولية لتطوير الكفاءات وبناء القدرات والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية.

وأنشأت شرطة عُمان السلطانية عددًا من المختبرات الجنائية في مختلف المحافظات، إضافة إلى المختبر الرقمي ورفده بكوادر مؤهلة وأنظمة تقنية متطورة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وتوسيع مدخلات البصمات الحيوية (Biometric) للوصول إلى الجناة بسرعة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حصلت سلطنة عُمان ممثلة في المركز الوطني للمعلومات المالية في شهر فبراير 2024م على عضوية مجموعة إيجمونت الدولية لوحدة المعلومات المالية (Egmont Group). وجاء الانضمام تقديرًا للجهود التي يقوم بها المركز الوطني للمعلومات المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة مع مختلف الجهات المعنية محليًا وإقليميًا وإبرام العديد من برامج التعاون ومذكرات التفاهم الثنائية، مما سيسهم في تعزيز مشاركة المركز على المستوى الدولي والاستفادة من البرامج التدريبية وورش العمل التي تنظمها المجموعة.

التصدي لآفة المخدرات

تحقيقاً لمجتمع آمن من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- باعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (2023-2028) لتوحيد الجهود الوطنية للتصدي لهذه المشكلة العالمية. وتتضمن الاستراتيجية العمل المستقبلي لعلاج وتأهيل المتعاطين والوعي المجتمعي وتنمية قدرات الكادر البشري. وتعمل شرطة عُمان السلطانية على تعزيز مستوى الوعي بكيفية التعامل الأمثل مع المتعاطين وتقديم خدمات تطوعية تساعدهم على التعافي وتوفير بدائل للعقاب مع التركيز على الوقاية من خلال تنفيذ حملات توعية وبرامج علاجية ودعم نفسي واجتماعي.

دعم وتعزيز منظومة العمل الشرطي

أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم القائد الأعلى -حفظه الله ورعاه- المرسوم السلطاني رقم 2023/72 بتعديل بعض أحكام نظام كلية الشرطة مما يؤكد الاهتمام السامي برفع المستوى الأكاديمي لهذا الصرح العلمي الذي يُعنى بتدريب وتأهيل الضابط المرشح بدنياً وعسكرياً لتمكينه من أداء مهامه الشرطية ومنحه درجة البكالوريوس.

وتضم أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة إلى جانب الكلية مجموعة من المعاهد التدريبية كمعهد تدريب الضباط ومعهد الرتب الأخرى ومعهد الشرطة المستجدين ومعهد الشرطة النسائية إضافة إلى مجمع التطبيقات العملية مما يوفر بيئة مناسبة للتدريب والبحث العلمي.

ولتعزيز تبادل الخبرات والتنظيم المشترك للبرامج التدريبية وإعداد البحوث العلمية وقّعت أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة خلال العام 2024م عددًا من برامج التعاون في المجالات الأكاديمية والبحثية والتدريبية مع أكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية وجامعة الشرقية وجامعة البريمي وجامعة نزوى.



المنظومة الإلكترونية لشرطة عُمان السلطانية تشمل أكثر من 650 نظاماً وخدمة

رقمنة الخدمات

حصلت شرطة عُمان السلطانية على ثلاث جوائز محلية ضمن جوائز كومكس للتميز في التكنولوجيا لعام 2024م تقديراً لجهودها في تعزيز تجربة المستخدم وتطوير الخدمات الرقمية، وهي جائزة أفضل الخدمات الإلكترونية، وجائزة أفضل تطبيق للهواتف الذكية، وجائزة الأفضل على الإطلاق (Best of the Best).

كما حصلت شرطة عُمان السلطانية على جائزة أفضل مؤسسة محققة لتجربة المستخدم الرقمية ورضا المستفيدين ضمن مسار المؤسسات بجائزة الإجابة الرقمية في القطاع الحكومي لعام 2024م. كما فازت بجائزة أفضل خدمة حكومية رقمية مقدمة لقطاع الأعمال عن تطبيق «بيان».

وتشمل المنظومة الإلكترونية لشرطة عُمان السلطانية أكثر من 650 نظاماً وخدمة بالإضافة إلى أخرى جديدة دُشنت خلال عام 2024م منها الهوية الرقمية للتحقق من هوية الشخص بواسطة بصمة الوجه، وإظهار المخالفات المرورية عن طريق الهوية الرقمية، والتسجيل الأول للمركبات عبر الوكالات، وبوابة معهد السلامة المرورية الإلكترونية، وإضافة الرهن إلى المركبات وإلغاءه، والاستمارة الإلكترونية للبصمات إلى جانب الربط مع وزارة الصحة في خدمة الفحص الطبي لأول مرة قبل الوصول إلى سلطنة عُمان، والربط مع المجلس الأعلى للقضاء لتسجيل وقائع الزواج مباشرة في نظام الأحوال المدنية.

مستويات حديثة ومتطورة للأداء الجمركي

واكبت الإدارة العامة للجمارك التحول الرقمي لتطوير مستوى الخدمات الجمركية الإلكترونية المقدمة للمجتمع التجاري من خلال تحسين منظومة العمل ورقمنة الإجراءات والعمليات الجمركية عبر نظام (بيان) الجمركي لدعم حركة التبادل التجاري وتقديم خدمات جمركية تتسم بالأمان والقدرة والسرعة والسهولة وفق تقنيات حديثة وأنظمة إلكترونية إضافة إلى إمكانية التخليص الجمركي قبل وصول الشحنة وتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتسهيل الإجراءات للمستثمرين. ويشتمل نظام (بيان) على (496) خدمة إلكترونية بالربط مع (74) جهة حكومية وخاصة.

وأطلقت شرطة عُمان السلطانية خلال العام 2024م برنامجاً تدريبياً للمواطنين الملتحقين بمشروع إدارة وتشغيل عمليات المناولة في المنافذ البرية بالشراكة مع القطاع الخاص ضمن المبادرات الرائدة التي أطلقتها الشرطة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والإسهام في توفير فرص عمل للشباب العُماني.

قطاع المرور

تقوم الإدارة العامة للمرور بمتابعة الأعمال المنجزة من خلال 53 موقعاً خدمياً يشمل إدارات المرور المنتشرة في محافظات سلطنة عُمان. وأنشأت شرطة عُمان السلطانية (11) معهداً للسلامة المرورية في كافة محافظات سلطنة عُمان بهدف رفع مستوى الوعي المروري في المجتمع، وتوفير التأهيل والتدريب المتخصص لسائقي المركبات بالشراكة مع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، وتحتوي هذه المعاهد مدارس مرورية مصغرة لغرس الوعي المروري لدى الأطفال.

ويتمثل التحول الرقمي في قطاع المرور في الربط الإلكتروني مع نظام الجمارك ونظام الجوازات والأحوال المدنية، ومنصات التأمين الإلكتروني، ونظام فحص النظر، ونظام أجهزة الخدمة الذاتية، ونظام الربط مع وكالات بيع المركبات للتسجيل المباشر للمركبات الجديدة، إضافة إلى خدمة الفحص الفني للمركبات بإشراك المنشآت الخاصة.

وضمن الإطار التنظيمي لقطاع المرور صدرت التعديلات في بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المرور لتحديد المعايير العلمية المعتمدة لإنشاء مدارس تعليم سيطرة الدراجات واشتراطات الحصول على التراخيص اللازمة والشروط الواجب توفرها في مدرب تعليم سيطرة الدراجات.



شرطة خفر السواحل مزودة بأحدث الأجهزة ويتميز منتسبوها بالكفاءة

حماية السواحل

زُودت مراكز شرطة خفر السواحل بعددٍ من الزوارق السريعة بأحجام مختلفة ومجهزة بأحدث الأجهزة الملاحية وأنظمة الاتصال ومعدات السلامة البحرية. وترجمةً لاهتمام القيادة العامة لشرطة عُمان السلطانية برفع كفاءات منتسبيها ودعم تطوير قدراتهم في مختلف مجالات العمل لتزويدهم بالمعارف والخبرات التي تمكنهم من التعامل مع المستجدات ومواكبة التطورات، حصلت شرطة عُمان السلطانية ممثلة في قيادة شرطة خفر السواحل في العام 2024م على اعتماد دولي بمنحها شهادة مشغل النظام العالمي للاستغاثة والسلامة البحرية (GMDSS) الذي يمكنها من تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة لمشغلي النظام العالمي للاستغاثة في إجراءات وبروتوكولات السلامة البحرية ومعدات وأجهزة الاتصال المستخدمة في إنقاذ السفن.

محطات خدمية متكاملة

تقدم الإدارة العامة للجوازات والأحوال المدنية خدمات إلكترونية متطورة للمواطنين والمقيمين منها طلب إصدار وتجديد جواز السفر والبطاقة الشخصية، والتأشيرة الإلكترونية بمختلف أنواعها، عبر مراكز خدمات شرطة عُمان السلطانية المنتشرة في ولايات سلطنة عُمان يستطيع من خلالها طالب الخدمة أن يُنهي معاملاته بسهولة ويسر.

الإسناد الجوي

عززت شرطة عُمان السلطانية دور الإدارة العامة لطيران الشرطة التي تقوم بإسناد مختلف التشكيلات وتسيير الدوريات لمراقبة الشريط الساحلي ورصد القوارب المشتبه بها في البحر الإقليمي لسلطنة عُمان، إضافة إلى نقل القوة البشرية من تشكيلات الشرطة الأخرى إلى المواقع ذات التضاريس الصعبة والقيام بعمليات البحث والإنقاذ والإجلاء ونقل المؤن والاحتياجات والمستلزمات الضرورية إلى قاطني المواقع الجبلية.

شرطة الخيالة

تعمل قيادة شرطة الخيالة على تسيير دورياتها في المناطق التي يصعب الوصول إليها بواسطة الدوريات الشرطة بالمركبات إضافة إلى الأحياء والشواطئ والمطارات. وتقوم القيادة بعمليات التفتيش الوقائي عن طريق الكلاب وتلقي الأثر والبحث عن المواد المخدرة والمتفجرة والبحث عن المفقودين، وإسناد قيادات شرطة المحافظات الجغرافية في نشر مظلة الأمن والمشاركة في تقديم العروض في الأعياد الوطنية والمناسبات الرسمية لشرطة عُمان السلطانية، إلى جانب دورها في حفظ النظام أثناء إقامة الفعاليات والمهرجانات والمباريات الرسمية وغيرها من المهام التي تتطلب وجودها بالإضافة إلى حضورها الفاعل في سباقات الخيل ومسابقات قفز الحواجز والتقاط الأوتاد وأدب الخيل.

الإعلام الأمني

يؤكد الإعلام الأمني أهمية الشراكة المجتمعية من أجل إيجاد مجتمع متعاون متكاتف واع مسؤول يسهم في حفظ الأمن والنظام، إلى جانب التركيز على قضايا المجتمع وضرورة التصدي للظواهر السلبية كالمخدرات وحوادث المرور وتنظيم سلوكيات الفرد بما يحميه من الأخطار ويحفظ حقوقه ويطور ثقافته القانونية. ويهتم الإعلام الأمني بكل ما يتعلق بأمن المجتمع من قضايا جرمية وموضوعات توعوية وإبراز الجهود الشرطية التي تسعى دائماً لخدمة المجتمع وحفظ الأمن والأمان وتحقيق الوعي والاستقرار.

وقد واكبت شرطة عُمان السلطانية التقنيات والأدوات والأساليب المستخدمة في النشر والبت الإعلامي، إلى جانب العمل الصحفي والبت المرئي والسمعي إذ تمتلك الشرطة إعلاماً إلكترونيًا يتمثل في حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي إلى جانب قنواتها على (اليوتيوب). ونفذت إدارة العلاقات والإعلام الأمني بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة والأفراد خلال عام 2024م حملة التوعية بمخاطر إيواء وتشغيل المتسللين، وحملة التوعية بمخاطر الابتزاز والاحتيال الإلكتروني.



هيئة الدفاع المدني والإسعاف.. كوادر مؤهلة ومعدات متطورة

هيئة الدفاع المدني والإسعاف.. جهود مستمرة للحد من مخاطر الكوارث

تعدّ هيئة الدفاع المدني والإسعاف إحدى وحدات الأمن العام كما حدّتها المادة رقم (16) من المرسوم السلطاني رقم (2014/68)، وتهدف إلى حماية الأرواح والممتلكات وتحقيق السلامة العامة، والحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية والصناعية والتقليل من آثارها، والعمل على تطبيق التدابير والإجراءات، ذات الصلة بأعمال الدفاع المدني والإسعاف.

في 2021/4/22م صدر المرسوم السلطاني رقم (2021/39) في شأن الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف، حيث قضى بتعديل المسمى (من الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف) إلى (هيئة الدفاع المدني والإسعاف).

وتعدّ خدمة الإطفاء من أهم الخدمات التي تقدّمها هيئة الدفاع المدني والإسعاف للتعامل مع مختلف أنواع الحرائق من خلال فرق الإطفاء المدربة، إضافة إلى استخدام المعدات والأجهزة الحديثة من أجل حماية الأرواح والممتلكات.

وفيما ترتبط خدمة الإنقاذ البري ارتباطاً وثيقاً بخدمة الإطفاء؛ حيث يتم التعامل مع البلاغات المتعلقة بالإنقاذ البري مثل إخلاء المحتجزين بالمركبات جرّاء الحوادث المرورية، تعدّ خدمة

الإنقاذ المائي من الخدمات التي تقدّمها هيئة الدفاع المدني والإسعاف لإنقاذ الأشخاص من الشواطئ والسدود والآبار والعيون المائية، وانتشال الأشخاص من قنوات الصرف الصحي، ومساندة فرق البحث والإنقاذ أثناء البحث عن المفقودين بمجاري الأودية.

وخلال الفترة الماضية توسعت خدمة الإسعاف التي تقدمها الهيئة بعد أن كانت مقتصرة على إسعاف المصابين في الحوادث المرورية لتشمل خدمة الاستجابة وتقديم العناية الطبية الطارئة للحالات المنزلية الحرجة ونقلها إلى المؤسسات الصحية الأقرب والأنسب، كما يتم تقديم الخدمة للمصابين في الحوادث المختلفة مثل الحرائق والانهيّارات وحالات الغرق وغيرها من البلاغات التي تتطلب استجابة وعناية طبية متقدمة وعاجلة.

ومواكبةً للتطور الصناعي الذي تشهده سلطنة عُمان والتوسع في المناطق الصناعية والموانئ فقد أولت الهيئة اهتماماً كبيراً في مجال التعامل مع حوادث المواد الخطرة من خلال إعداد كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع حوادث المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية بالإضافة لحوادث المواد النفطية.

وتواصل الهيئة العمل بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى العمل على تبسيط وتسهيل وتسريع الإجراءات المتعلقة بإصدار تراخيص وشهادات الحماية المدنية للمنشآت التجارية والصناعية، حيث ترتبط هذه الخدمات مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عبر برنامج (استثمر بسهولة).

وتزامناً مع رؤية الهيئة في توسيع خدماتها وتأهيل الكادر البشري فقد احتفلت بتخريج دفعتين من تقنيي الطوارئ الطبية فئة المساعدين الصحيين، وتخريج دفعات جديدة في مجال علوم الدفاع المدني بعد اجتيازهم للدورات التخصصية بجوانب الإطفاء والإنقاذ والبحث والإنقاذ والتعامل مع حوادث المواد الخطرة، كما احتفلت بتاريخ 22 يناير 2024م بافتتاح مركز الدفاع المدني والإسعاف بولاية الجبل الأخضر ليقدم خدمات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف. وفي الرابع عشر من نوفمبر 2024م تم تدشين خدمتي الدفاع المدني والإسعاف بولاية المصنعة بمحافظة جنوب الباطنة، بالإضافة إلى تدشين خدمة الدفاع المدني بولايي سناو والكامل والوافي وخدمات الإسعاف في كل من منطقة السعادة بولاية طاقة بمحافظة ظفار، ومنطقة الرسيل بمحافظة مسقط.

الإعلام العُماني مرآة صادقة ورسالة متّزنة



يواصل الإعلام العُماني دوره كشريك أساسي عبر مساهماته المتنوعة في بناء وتطوير النهضة العُمانية الحديثة والمتجددة، واستطاع أن ينتهج خطى وثيقة ومتواصلة لإبراز السمات الشخصية العُمانية وإسهامها الحضاري، وأن يمد جسور المودة والصداقة مع مختلف الدول والشعوب وفق سياسة إعلامية متزنة، وتبرز إسهاماته في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات وتعزيز القطاع السياحي من خلال عرض الفرص الاقتصادية والجمال الطبيعي لسلطنة عُمان.

ينشد الإعلام
العُماني تطوير
التشريعات
الإعلامية
والمواثيق المهنية
الناظمة للعمل
الإعلامي بما
يحقق تطوير
الأداء الإعلامي
الحر والمسؤول،
وإظهار اسم
سلطنة عُمان
وإبراز إسهامها
الحضاري

وفي إطار الحرص السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- لتمكين الإعلام والإعلاميين من القيام بدورهم البناء والمحوري في سلطنة عُمان، صدر المرسوم السلطاني رقم 2024/58 بشأن قانون الإعلام، مواكبا لمستهدفات رؤية عُمان 2040 والمتغيرات والمستجدات في العمل الإعلامي والتطورات التي أوجدتها التقنيات الحديثة في الإعلام الإلكتروني، ويعزز رسالته من خلال الالتزام بالموضوعية والصدق والحيادية التامة وحرية الرأي والتعبير وفقاً للنظام الأساسي للدولة وإعلاء قيم المواطنة والانتماء.

ويسعى الإعلام العُماني إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية التي تتمثل في بناء خطط وبرامج كفيلة بتنفيذ السياسة الإعلامية بما يتوافق مع السياسة العامة في سلطنة عُمان، وذلك من خلال توظيف الرسالة الإعلامية للعمل على تعزيز الوعي والمعرفة وتحقيق الانفتاح الثقافي، مع ضمان حرية الرأي والتعبير وفقاً للقانون، وتجويد أداء الصحافة العُمانية وضمان استمراريته، والسعي إلى تطوير الدراسات والبحوث الإعلامية، وتطوير أداء البث الإذاعي والتلفزيوني بما يتواءم مع أحدث أساليب التقنية الحديثة في المجال، بالإضافة إلى تفعيل المنصات والمواقع الإلكترونية، وحسابات التواصل الاجتماعي وتطبيقاته المختلفة بهدف التواصل مع الجمهور عبر مختلف القنوات، وإثراء المحتوى المرتبط بسلطنة عُمان على هذه المنصات والتطبيقات، كما ينشد تطوير التشريعات الإعلامية والمواثيق المهنية الناظمة للعمل الإعلامي بما يحقق تطوير الأداء الإعلامي الحر والمسؤول، وإظهار اسم سلطنة عُمان وإبراز إسهامها الحضاري، وتنوير الرأي العام الدولي بالأسس التي تقوم عليها سياسات السلطنة، والمبادئ التي تستند إليها، وإظهار مواقفها تجاه القضايا والأحداث المحلية والإقليمية والدولية.



بيئة إعلامية عصرية ترصد وتُسجّل أبرز الإنجازات الوطنية

الإذاعة والتلفزيون.. رسالة إعلامية صادقة وهادفة

تستشرف قنوات الإذاعة والتلفزيون في سلطنة عُمان أيامها بكثير من التفاؤل والأمل لتقديم برامجها الإذاعية والتلفزيونية المتنوعة، وكما كانت ترصد وتسجل بكل أمانة نهضة عُمان الحديثة ومسيرة البناء والتنمية في البلاد، واصلت هذه القنوات رسالتها الإعلامية الرصينة في عهد النهضة العُمانية المتجددة بكل ثقة واقتدار معززة القيم النبيلة للمجتمع العُماني، دافعةً بالمشاركة المجتمعية نحو البناء والتنمية وتحقيق الانتماء الوطني وإبراز إنجازات الدولة وسياساتها الخارجية التي تقوم على مبادئ السلام والعيش المشترك والتعاون على جميع المستويات.

وقد ركزت قنوات الإذاعة والتلفزيون عبر باقة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية على جوانب التنمية الشاملة التي حققتها سلطنة عُمان على مختلف الصُّعد، مستعينة بالكلمة الصادقة والرؤية الواضحة لمعالم التشييد والخير والنماء التي تعم أرجاء السلطنة، مهينة كل السبل أمام المستمع والمشاهد للمشاركة الفاعلة في إبداء وجهات النظر في الموضوعات المختلفة والمتنوعة بما يحقق الخير ويعمق مشاعر الوطنية، خاصة لدى فئة الشباب الذين أخذوا نصيباً وافراً من محتوى هذه البرامج، سواء بالمشاركة المباشرة أو من خلال إبراز أنشطتهم ونجاحاتهم العلمية والعملية، وطرح رؤاهم ووضعهم أمام مسؤولياتهم، انطلاقاً من إيمان القيادة الحكيمة بقدرة المواطن العُماني على تحمل المسؤولية في النهوض بالوطن، والثقة العميقة في حقيقة أن أبناء الوطن هم أئمن ثرواته.

الإذاعة.. برامج رصينة بجودة ومصداقية

عام 2024م،
حققت إذاعة
سلطنة عُمان
إنجازاً بتتويجها
بـ 12 جائزة في
مجالات متنوعة
من البرامج
والمسلسلات،
في إطار
مهرجان الخليج
ومهرجان
تونس

إذاعة سلطنة عُمان تمثل الصوت الأول في الإعلام العُماني، حيث تسهم بشكل محوري في نشر الثقافة والتراث العُماني وتعزيز الهوية الوطنية. منذ تأسيسها، تطلعت الإذاعة لتكون منصة شاملة تواكب تطلعات الشعب العُماني، وتقدم برامج متنوعة تلبي احتياجات المجتمع، من الأخبار والسياسة إلى الثقافة والتراث والدين والترفيه.

وتطورت الإذاعة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من البث التقليدي إلى الرقمي، ما مكنها من الوصول إلى جمهور أوسع. كما أضافت قنوات متخصصة مثل إذاعة القرآن الكريم، وإذاعة الشباب، والإذاعة الإنجليزية، والإذاعة الكلاسيكية، مما يتيح لها تلبية احتياجات كافة الفئات. وباستخدام التقنيات الحديثة، أصبحت الإذاعة منصة رقمية شاملة تقدم محتوى عالي الجودة، وتساهم في الحفاظ على التراث العُماني عبر برامج تعكس تاريخ وحضارة عُمان، وتسعى إلى ترسيخ القيم الأصيلة مثل الولاء للوطن، والتسامح، من خلال نشر الثقافة والمعرفة، وتعزيز التلاحم الوطني. كما تسهم في دعم التنمية المستدامة عبر برامج توعوية في مجالات البيئة والموارد الطبيعية.

وفي عام 2024م، حققت إذاعة سلطنة عُمان إنجازاً بتتويجها بـ 12 جائزة في مجالات متنوعة من البرامج والمسلسلات، وذلك في إطار مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون الذي أُقيم في البحرين، والمهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون الذي نُظم في تونس. كما حصلت الإذاعة على تكريم رفيع من اتحاد الإذاعات العربية- المركز العربي لتبادل الأخبار والبرامج، تقديراً لإسهاماتها القيمة وجهودها الاستثنائية في مجال الإعلام. وعلى صعيد الإنتاج الدرامي، تميزت إذاعة سلطنة عُمان بتقديم 34 عملاً درامياً متنوعاً خلال نفس العام، مما يعكس حرصها المستمر على تقديم محتوى ثقافي، إبداعي، وترفيهي يناسب ذائقة المستمعين بمختلف اهتماماتهم.



الإذاعة العامة



امسح الرمز
للبث المباشر

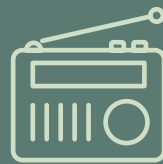


23

إجمالي البرامج المنتجة الجديدة

2296
((ساعة))

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
المباشرة



1245

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

518
((ساعة))

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
التسجيلية



1520

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية



إذاعة الشباب



امسح الرمز
للإبث المباشر



19

إجمالي البرامج المنتجة الجديدة

3029
«ساعة»

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
المباشرة



1380

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

51
«ساعة»

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
التسجيلية



349

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية

برنامج إضاءات من شهر الصيام تتناول تعاليم الدين الإسلامي وأصوله وتطبيقاتها العملية والأخلاقية  مع: د. داود بن سليمان الجمزلي الإذاعة: MCT 13:00 الوقت: MCT 9:15	برنامج العروة الوثقى (٢)  مع: د. حبيب بن عبد الله الشبيحي الإذاعة: MCT 21:50 الوقت: MCT 6:32	برنامج من أنباء الرسل (٢) تستعرض الحوادث وأخبار من قصص أنبياء الرسل في القرآن الكريم  مع: الشيخ تامر بن سليمان السايدي و: محمد بن سليمان المعوللي الإذاعة: MCT 22:40 الوقت: MCT 14:00
برنامج آيات الدعاء  مع: د. خالد بن سعيد الخوليبي الإذاعة: MCT 13:00 الوقت: MCT 9:15	برنامج نسائم إيمانية يتناول القضايا الفكرية المتعلقة بنسج الحضارة لدى الأفراد  مع: د. عبد الله بن مبارك الفريسي الإذاعة: MCT 21:50 الوقت: MCT 6:32	برنامج أحكام التلاوة والتجويد يتناول أجزاء القرآن الكريم فيها أهم الأحكام التجويدية  مع: أحمد بن سالم المعوللي الإذاعة: MCT 22:40 الوقت: MCT 14:00

إذاعة القرآن الكريم

امسح الرمز
للبث المباشر



إذاعة القرآن الكريم

14

إجمالي البرامج المنتجة الجديدة

43

ساعة

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
المباشرة



29

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

663

ساعة

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
التسجيلية



2417

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية



الإذاعة الإنجليزية



امسح الرمز
للبث المباشر



18

إجمالي البرامج المنتجة الجديدة

2456
((ساعة))

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
المباشرة



867

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

385
((ساعة))

إجمالي
ساعات
البث
للبرامج
التسجيلية



292

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية



إذاعة الموسيقى الكلاسيكية

تُعَدُّ الإذاعة الكلاسيكية في سلطنة عُمان منارة ثقافية تضيء سماء عُمان بألحانها العذبة. بفضل الرؤية الحكيمة للسلطان الراحل قابوس بن سعيد، رحمه الله، انطلقت هذه الإذاعة في رحلتها الفنية عام 2010 لتكون منصة فريدة لعشاق الموسيقى الراقية.

تقدم الإذاعة باقة متنوعة من المقطوعات الموسيقية الكلاسيكية العالمية والعربية، والتي تغطي مختلف العصور والأنماط الموسيقية. كما تحتفل الإذاعة بالمناسبات الوطنية من خلال بث مقطوعات موسيقية تعكس الهوية العُمانية وتجسد روح الانتماء للوطن.

تُقدم الإذاعة برامجها باللغتين، العربية والإنجليزية، لتصل إلى شريحة واسعة من المستمعين وتفتح آفاقاً جديدة أمامهم لاستكشاف عالم الموسيقى. كما تهتم الإذاعة بتقديم معلومات قيمة عن كل مقطوعة موسيقية تبثها، وذلك بلغتي البرنامج، مما يساهم في تعميق فهم المستمعين للموسيقى وتقديرهم لها.

وفي خطوة تعزز من مكانة الإذاعة الكلاسيكية في المشهد الثقافي العُماني، أعلنت الإذاعة عن شراكة استراتيجية مع دار الأوبرا السلطانية. وتأتي هذه الشراكة لتعكس الرؤية المشتركة بين الطرفين في نشر الثقافة الموسيقية الراقية ودعم المواهب العُمانية الشابة. وستشهد هذه الشراكة بث حفلات دار الأوبرا السلطانية عبر أثر الإذاعة، مما يتيح لجمهور أوسع فرصة للاستمتاع بأداء الموسيقيين العُمانيين والعالميين.



تلفزيون سلطنة عُمان

حيث بدأ
بثه للمرة
الأولى من
مسقط
في
17 نوفمبر
م 1 9 7 4

احتفت وزارة الإعلام
في 2024م بالذكرى
الخمسين على بدء بث
تلفزيون سلطنة عُمان

يضم:

«القناة العامة»
«القناة الرياضية»
قناة «عُمان مباشر»
قناة «عُمان الثقافية»

بث
360 تقريراً
في القناة العامة
و
58 تقريراً
في القناة الثقافية



يصل بثه إلى
مختلف محافظات
سلطنة عُمان



حصد
10 جوائز
مرموقة في
مختلف المهرجانات
والفعاليات الإعلامية

القناة العامة

واصلت القناة العامة دورها الريادي في مواكبة النهضة المتجددة لسلطنة عُمان بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه-، حيث ركزت القناة على إبراز الإنجازات التنموية وتعزيز القيم العُمانية الأصيلة، مسلطة الضوء على التاريخ العريق لعمان وحاضرها المزدهر، مع نشر قيم المواطنة والتسامح والسلام. وخصصت القناة مساحة واسعة لتغطية المشاريع والإنجازات الوطنية والثقافة العُمانية خلال عام 2024م، إلى جانب برامج متنوعة شملت الجوانب العلمية والدينية والثقافية والاقتصادية والشبابية والصحية، إضافة إلى برامج الأطفال والترفيه. كما أثريت الخارطة البرمجية بإنتاجات محلية وعربية وأجنبية، ما ساهم في تلبية ذائقة المشاهد، إضافة إلى مواكبتها التحول الرقمي من خلال بث محتواها عبر حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي، مثل يوتيوب، منصة X، وإنستغرام، إلى جانب البث المباشر عبر منصة الـبريسكوب.



امسح الرمز
للـبث المباشر



وبرز دور القناة بشكل خاص في تغطية الأنواء المناخية الاستثنائية التي شهدتها البلاد عبر نقل معلومات موثوقة من الجهات المختصة والربط المباشر مع شبكة مراسلين مدربة، لتوثيق الجهود الوطنية في إدارة الأزمات وإبرازها، فضلا عن حصادها عدداً من الجوائز في مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون، وفي دورة المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون.

360

عدد التقارير المنتجة

596



إجمالي ساعات
الإرسال
التلفزيوني
للبرامج
المباشرة



541

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
المباشرة

174



إجمالي ساعات
الإرسال
التلفزيوني
للبرامج
المسجلة



245

إجمالي
عدد
الحلقات
للبرامج
التسجيلية



قناة عُمان الرياضية

قناة تلفزيونية متخصصة تعنى بمتابعة ونقل مختلف الأحداث والفعاليات الرياضية المحلية والخارجية، بما يتناسب مع رغبة الجمهور الرياضي وخاصة قطاع الشباب، وتقدم مجموعة متنوعة من البرامج الرياضية التي تختلف بحسب أهدافها ومحتواها بين يومية وأسبوعية وموسمية، إضافة إلى النشرات الإخبارية الرياضية اليومية، مع التركيز على المنجز الرياضي العُماني. وتهدف القناة إلى التعريف بالجهود التي تبذلها الدولة لخدمة الرياضة العُمانية من بنى أساسية ومنشآت رياضية، وإذكاء روح المنافسة الرياضية بين الفرق والأندية، إلى جانب تعميق السلوك الرياضي الصحيح وربط الرياضة بالصحة العامة.



الرياضية

امسح الرمز
للربط المباشر



18

عدد البرامج المنتجة

195



للتغطيات
والفعاليات

15



للبرامج
المسجلة

450



للبرامج
المباشرة



ساعات
الإرسال
التلفزيوني

قناة عُمان الثقافية

استمرت القناة الثقافية على نفس النهج الذي بدأت به مسيرتها في البث التلفزيوني الذي انطلق في عام 2016م، مستمدة هويتها من الهوية الوطنية لسلطنة عُمان مبرزة الإرث الإنساني العُماني المادي وغير المادي، ومنفتحة على ثقافات العالم المتنوعة من خلال بث برامج ذات طابع محلي وأخرى عالمية الطابع، تظهر الثقافة الإنسانية في جوانب مختلفة من الطبيعة والتاريخ والجغرافيا والإنسان، بعاداته وحرفه وفنونه وثقافته الشاملة، ومفردة مساحة للأدب العربي القديم والحديث. وعلى مدار البث اليومي للقناة الذي يستمر 24 ساعة، يجد المشاهد -إلى جانب الاتزان- تنوعاً في عرض نتاج العُماني الخلاق على مرّ العصور وفي مختلف المجالات، وفي الوقت ذاته يجد عروضاً عديدة تبرز الثقافات من مختلف قارات العالم وعلى مرّ الأزمنة. وتبث قناة عُمان الثقافية نشرة أخبار الثقافة بشكل يومي، مركزة على تغطية الأحداث الثقافية في سلطنة عُمان وفي العالم بشكل عام.



امسح الرمز
للبث المباشر



25

برنامجاً
ثقافياً مستورداً

10

برنامج
ثقافية

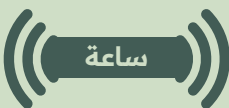
58

تقريراً
تم إنتاجه

4

أفلام وثائقية
تم بثها

98



للتغطيات
والفعاليات

72



للبرامج
المسجلة

77



للبرامج
المباشرة



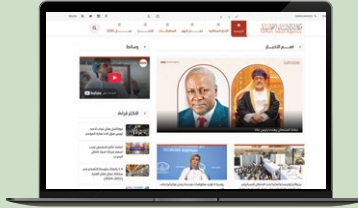
ساعات
الإرسال
التلفزيوني

وكالة الأنباء العُمانية

تقدّم وكالة الأنباء العُمانية، الناطق الرسمي باسم الحكومة، رسالتها الإعلامية محليًا وعالميًا باللغتين العربية والإنجليزية عبر أربع مسارات رئيسية: الأخبار المقروءة التي تنتجها دائرة التحرير، الأخبار المرئية والسمعية من مركز الأخبار، والأخبار الإلكترونية التي ينفذها قسم مختص. وقد تم تعزيز هذه المسارات بكوادر شابة عُمانية مدربة على أحدث الأنظمة، مما ساعد في تحسين جودة المحتوى والأداء الفني.

كما تواكب الوكالة الأحداث والفعاليات بشكل آني عبر فرق ميدانية وشبكة مراسلين داخلية وخارجية، وتشارك في التعاون مع الاتحادات الإخبارية الإقليمية والدولية ومع وكالات أنباء عالمية. وتسعى الوكالة لتقديم محتوى رصين يلتزم بالموضوعية والصدق والدقة، ويشمل تقارير في مجالات الاقتصاد والثقافة والرياضة، بالإضافة إلى نشره المحافظات التي تسلط الضوء على الأحداث والإنجازات التي تدعم مستهدفات رؤية عُمان 2040.

2 مليون
متابع



10 آلاف
محتوى
إلكتروني

2.3 مليون
زيارة للموقع
الإلكتروني



38

المراسلون
الصحفيون خارج
سلطنة عُمان



36

المراسلون
الصحفيون داخل
سلطنة عُمان



370

تغطية وتقديم
صور فوتوغرافية
لـ 60 جهة



23

نشرة إخبارية
مرئية وسمعية
يوميًا

الصحافة العُمانية

تواصل الصحافة العُمانية مواكبة التطورات السريعة في مجالات الإعلام والاتصال على المستوى الدولي، وتحرص على التفاعل مع اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني والتعبير عنها بوضوح وشفافية، ولعل من أبرز السمات المميزة للصحافة العُمانية أنها مملوكة بالكامل للقطاع الخاص، باستثناء صحيفة عُمان وصحيفة عُمان أوبزيرفر، ويتم تنظيم عمل المؤسسات الصحفية في سلطنة عُمان وكذلك إجراءات إصدار الصحف وإنشاء دور النشر والمطابع وشركات الإعلان من خلال قانون الإعلام الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم 2024/58.

وتصدر في سلطنة عُمان مجموعة من الصحف والمجلات والنشرات بين يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية ونصف سنوية وسنوية، إلى جانب المجلات المجانية، وذلك استجابة للتطور المستمر في المجتمع واهتمامات الجمهور، كما تصدر العديد من الوزارات والهيئات مجلات أو مطبوعات تلقي من خلالها الضوء على أنشطتها، أو تتناول من خلالها قضايا تهم المجتمع والمواطن بوجه عام.

الصحف اليومية المطبوعة التي تصدر في سلطنة عُمان



الصحف المحلية باللغة الإنجليزية

1. «عُمان أوبزيرفر»
2. «تايمز أوف
عُمان»
3. «مسقط ديلي»



الصحف المحلية باللغة العربية

1. «عُمان»
2. «الوطن»
3. «الشبيبة»
4. «الرؤية»



وتأتي جريدة عُمان كمنبر إعلامي مميز يقدم للقراء محتوى غنياً ومتنوعاً، إذ تعمل الجريدة على تطبيق وتحويل الاختصاصات المنوطة بها إلى أرض الواقع عبر العديد من الوسائط، بينها الجريدة اليومية والموقع الإلكتروني التابع لها والصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيق جريدة عُمان، بالإضافة إلى الملاحق التي تصدر مع مختلف المناسبات الوطنية.

وتعمل جريدة عُمان على تعزيز دور الصحافة الوطنية واستمرار الحضور العُماني ودعم المواهب المبدعة، والعمل على صقلها في المجال الصحفي وتنمية مهارات الكتابة، إلى جانب جمع الأخبار والأنباء والمعلومات والتقارير الداخلية والخارجية متضمنة الصور المناسبة من مختلف المصادر وإعادة تحريرها ونشرها عبر الصحيفة والملاحق المختلفة لها، بالإضافة إلى تحليل الأخبار والمعلومات وترجمة وإعداد التقارير والاستطلاعات والقراءات اللازمة لمختلف القضايا الحيوية، وأسهمت الجريدة خلال العام 2024م في عكس آراء المواطنين ورصد قضاياهم والمطالب التي يتقدمون بها إلى الجهات الحكومية حول الخدمات الحكومية، بحيث تُشكّل حلقة وصل بين الحكومة والمجتمع، بما يعزز الوعي الاجتماعي بالمشاريع والقرارات والسياسات الحكومية.

15.7 مليون زيارة

الزيارات للموقع الإلكتروني



ملحق
المحافظات

13

ملحقاً



ملحق عُمان
العلمي

12

ملحقاً

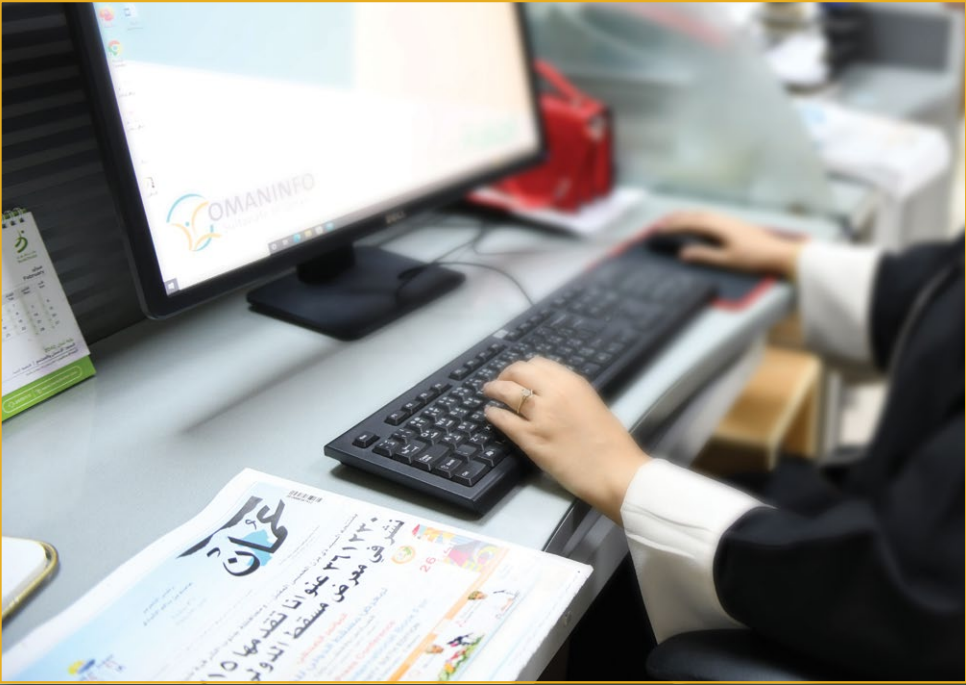


ملحق عُمان
الثقافي

12

ملحقاً

الملاحق
الصادرة
مع جريدة
عُمان
خلال عام
2024م



جريدة عُمان منبر إعلامي يعزز دور الصحافة الوطنية

المحتوى الصحفي لجريدة عُمان خلال عام 2024م

الحوارات

165

المقالات

1538

الاستطلاعات

284

التقارير

309

المواد
المترجمة

578

كاريكاتير

498

التحقيقات

36

الأعمدة

726

التحليلات

79



OMAN ^{عُمان} DAILY Observer

«عُمان أوبزيرفر» صحيفة يومية ناطقة باللغة الإنجليزية، تُعنى بتغطية الأخبار المحلية والدولية، وتسليط الضوء على تطورات الاقتصاد العُماني والمجتمع والسياسة والثقافة، كما تقدم تحليلات معمّقة ومقالات رأي لكتاب محليين ودوليين.

إحصائيات جريدة عُمان أوبزيرفر خلال عام 2024م

الأخبار

13,961

المواد
المترجمة

562

المقالات

960

الأعمدة
التحليلية

480

SPOTLIGHTS

273

الوصول إلى نسبة 80%
من جملة الأخبار المحلية
المنشورة بالجريدة
بأقسامها المختلفة



7.7 مليون
زيارة للموقع
الإلكتروني



MOS
A I C



FOODCOIN
PODCAST

BUSINESS
CLASS

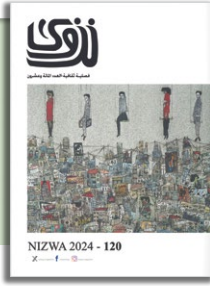


عُمان
أوبزيرفر
بودكاست



المجلة الإلكترونية
CORRESPONDENT

6 أعداد



نزوى

مجلة نزوى

تصدر مجلة نزوى بشكل فصلي، وقد صدر أول عدد منها في نوفمبر 1994. وتُعد المجلة من أبرز المنابر الثقافية العربية، إذ تُعنى بالأدب والنقد والفلسفة والشعر والمقالات الفكرية، وتحتوي على حوارات مع رموز ثقافية، بالإضافة إلى تغطيات للفنون والسينما والمسرح والأعمال المترجمة.

وأطلقت وزارة الإعلام ممثلة بمجلة نزوى في 18 فبراير 2024م في دار الفنون الموسيقية بدار الأوبرا السلطانية مسقط نتاج مشروعها الذي سلّط الضوء على إحدى الحقبات المشرقة للتاريخ العُماني عبر فيلم وثائقي حمل عنوان «بيت العجائب - الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا» ضمن سلسلة أفلام وثائقية تتكون من ثلاثة أجزاء، يتناول كل جزء من هذه الأفلام شخصية رئيسية ضمن أحداث سياسية واجتماعية وثقافية وتجارية متصلة. وهذه السلسلة تتكون من الأجزاء التالية:

- الجزء الأول.. شخصية السيد / سعيد بن سلطان البوسعيدي.

- الجزء الثاني.. شخصية (تیبو تیب) حمد بن محمد المرجبي.

- الجزء الثالث.. شخصية مبارك الهناوي.

ويهدف هذا الإنتاج الضخم لفيلم (بيت العجائب) إلى استحضار ذكرى تلك الفترة التاريخية العظيمة أمام الأجيال الحالية، ليروا عمق تاريخ سلطنة عُمان وامتداد حضارتها إلى مناطق بعيدة مثل شرق أفريقيا، وقد تم عرض سلسلة أجزاء الفيلم في دور السينما بعدد من المحافظات والمحافل الدولية، كما ستقوم السفارات العُمانية بعرضها في الخارج، لتعريف العالم بالتاريخ العُماني العريق. ويقدم كل جزء من الفيلم عبر 50 دقيقة وثلاث لغات مستقلة لكل جزء، «اللغة العربية واللغة الإنجليزية، واللغة السواحيلية»، حيث تم التصوير في مواقع عديدة من دول العالم منها زنجبار ودول أفريقية عدة، وبعض الدول الآسيوية وأوروبا، وأمريكا، بالإضافة إلى مواقع في سلطنة عُمان. وتوج الفيلم بالعديد من الجوائز الإقليمية والدولية، منها:

- جائزة التميز الخاصة للإنتاج الخليجي في ختام أعمال مؤتمر وجوائز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصناعة الإعلام والترفيه الذي نظمه اتحاد إذاعات الدول العربية.

- الجائزة الأولى في فئة الأفلام والبرامج الوثائقية العامة في المهرجان العربي للإذاعة والتلفزيون في دورته الثالثة والعشرين بتونس.



فيلم بيت العجائب واستحضار الفترة التاريخية العظيمة أمام الأجيال الحالية

كما أصدرت الوزارة كتابًا من تأليف الألماني جورج بوب، وهو توثيق مدوّن لعمليات البحث والتقصي التي أجراها فريق شركة (ديماكس) الألمانية لإنجاز مشروع «الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا». وصدر الكتاب بثلاث لغات مستقلة هي العربية، والإنجليزية، والسواحيلية، حيث يروي الكتاب القصص الإنسانية لشخصيات عُمانية كان لها دور بارز في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية والثقافة في تلك المناطق النائية من القارة الأفريقية.

الإصدارات المرافقة

1. كتاب: فلك السلامة وأشياء أخرى.

2. كتاب: الصوت والصدى.

3. كتاب: المنظومات التاريخية.

4. كتاب: أزهار من بئر زاهر الغافري.



4
أعداد

المحتوى
الورقي
لمجلة
نِزْوَى
خلال عام
2024

التواصل الحكومي

يعمل مركز التواصل الحكومي على تعزيز فعالية الرسائل الحكومية وتوحيد الخطاب الإعلامي بين مختلف المؤسسات بما يساهم في تحسين التواصل مع المجتمع، حيث يهدف إلى ضمان وصول المعلومات الضرورية للجمهور وتسهيل الوصول إليها، بالإضافة إلى تقديم الدعم الإعلامي للمؤسسات الحكومية في تعاملها مع الأحداث والمشاريع، كما يسعى المركز إلى تكامل المؤسسات الحكومية مع وسائل الإعلام من خلال تنفيذ خطط إعلامية استراتيجية وتوزيع الأدوار بما يتماشى مع اختصاصات الجهات المختلفة، وفي إطار عمله يولي المركز اهتماماً خاصاً لرصد القضايا المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل ردود الأفعال ووجهات النظر لتقديم تقارير تفصيلية تعزز من فعالية التواصل مع الجمهور، إذ يعمل بالتعاون مع أكثر من 100 مؤسسة حكومية لتقديم الدعم اللازم وتعزيز التواصل المؤسسي الفعال، فضلاً عن إقامته 3 لقاءات إعلامية خلال عام 2024م قضت بمعالجة بعض الممارسات الاتصالية ومناقشة المستجدات والتحديات المتعلقة بالعمل الإعلامي والتركيز على المواضيع الاتصالية بين المجتمع والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى إعداد (6) خطط اتصالية عمل عليها المركز بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من يناير إلى سبتمبر 2024م.

جهود مركز التواصل الحكومي في دعم المؤسسات خلال 2024

34

طلباً في إدارة
المشاريع
المشتركة

78

طلباً
في التخطيط
الإعلامي

47

طلباً
ومشاركة
مواد

291

دعمًا بين
مركز التواصل
الحكومي
والمؤسسات
الحكومية



7

طلبات إرسال
تعاميم
توجيهية

71

طلباً لدعم
اتصالي
توجيهي

54

طلباً في
الاستيضاح
والتحقق

منشورات ومشاريع المركز في التواصل الاجتماعي خلال 2024م

52

عدد الحسابات
المتعامل معها
في الشبكات
الإخبارية

49

عدد المواضيع
المتعامل معها
في الشبكات
الإخبارية

630

منشورًا
عبر حساب
عُمان مستعدة

485

منشورًا في
حساب مركز
التواصل
الحكومي

19

منشورًا شملت
زيارة رسمية
ومناسبة
وطنية

24

تغطية شملت
المراسيم
والفعاليات
والبيانات

101

موضوع متعامل
مع شبكات
وحسابات
إخبارية



إصدار

200

تقرير يومي
9

150

تقريرًا خاصًا
9

9

تقارير شهرية

710

قضايا
وموضوعات
تم رصدها

7

منشورات عن
المؤشرات
والإنجازات
الدولية

13

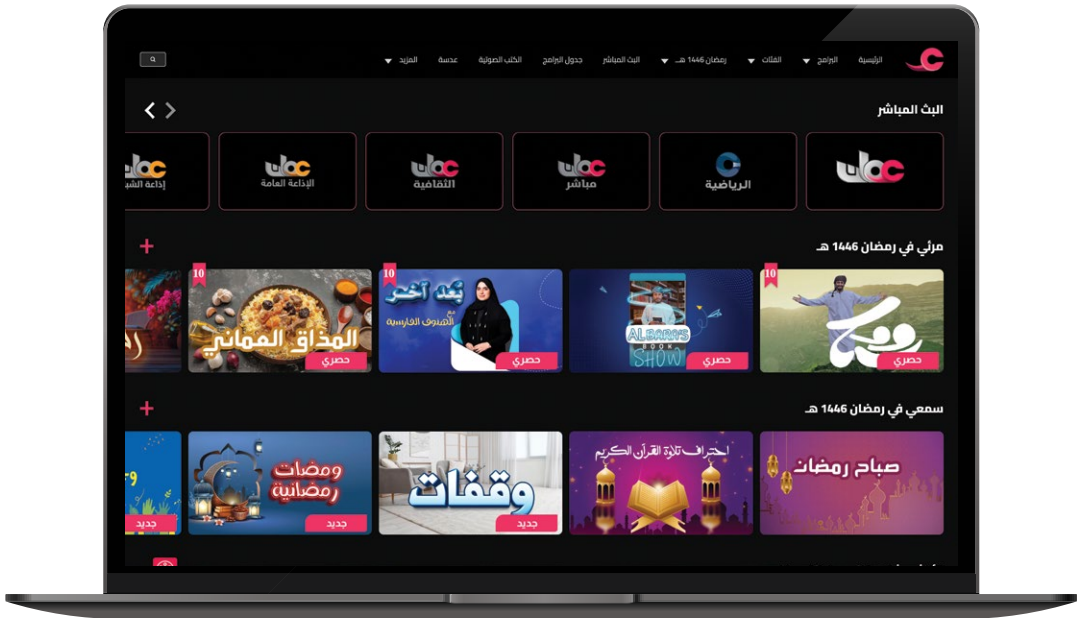
لقاءً
إعلاميًا
ومؤتمرات

9

تقارير لتقييم
حسابات
المؤسسات
الحكومية

36

تقريرًا أسبوعيًا
عن القضايا
والموضوعات
المرصودة



سياسة إعلامية واضحة الرؤى

شهد الإعلام الإلكتروني في عام 2024م تطوراً ملموساً، ما يعكس قدرته على التفاعل مع التطورات العالمية واستثمار التقنيات الحديثة في تقديم محتوى إلكتروني متميز يتماشى مع تطلعات وزارة الإعلام نحو إعلام المستقبل. وقد تجسد هذا التطور في تحقيق مجموعة من الإنجازات البارزة التي أسهمت بشكل ملحوظ في تعزيز مكانة سلطنة عُمان على الخريطة الإعلامية الإقليمية والدولية. كما أظهرت هذه الإنجازات قدرة الإعلام العُماني على تبني الابتكار واستثمار التقنيات الحديثة، ما أسهم في إثراء المحتوى الرقمي.

ومن بين أبرز المبادرات، منصة «عين» الإلكترونية، التي انطلقت لتكون نافذة شاملة تدمج بين المحتوى السمعي والبصري والكتب الصوتية، في خطوة ترسخ مكانة الإعلام العُماني في المشهد الرقمي العالمي.

وعملت منصة عين على مواكبة أفضل الممارسات العالمية في مجال المنصات الإلكترونية من خلال إنتاج مجموعة من الأعمال الحصرية التي تسهم في إثراء المحتوى الرقمي وتقديم تجربة ممتعة ومشوقة للمستخدم. ولأن منصة عين موجهة لجميع فئات المجتمع وبمختلف الأعمار، وتوفر محتوى آمناً، فقد حرص فريق العمل على تنويع المجالات والفئات المستهدفة عند إنتاج هذه الأعمال.



إنجازات الإعلام الإلكتروني خلال عام 2024

فوز السلسلة الوثائقية
«عين نحو السماء»
بجائزة الشراع الذهبي في مهرجان
الخليج للإذاعة والتلفزيون 2024
عن فئة الإعلام الرقمي للإنتاج المرئي

حصول منصة
عين على جائزة
اقتصاديات
الذكاء
الاصطناعي

منصة عين
تحصد جائزة
الإسكوا
للمحتوى
الرقمي العربي

إقامة
«هاكاثون عين»
لصناعة الألعاب
الإلكترونية»
بهوية عُمانية

إنتاج 50 كتابًا صوتيًا
شملت مجالات متنوعة
كالأدب، الشعر، الفكر،
التاريخ، الدين، الروايات،
والسيرة الذاتية، وغيرها

إقامة أول
مهرجان للأفلام
القصيرة لوزارة
الإعلام (مهرجان
عين للأفلام
القصيرة)

إجمالي أعداد المتابعين لحسابات الصحف الرسمية والقنوات الإذاعية والتلفزيونية والمنصات الإلكترونية لغاية شهر ديسمبر 2024م



700 ألف



900 ألف



4.2 مليون



800 ألف

الإجمالي

6.7 مليون



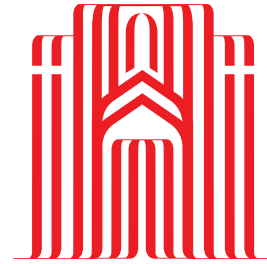
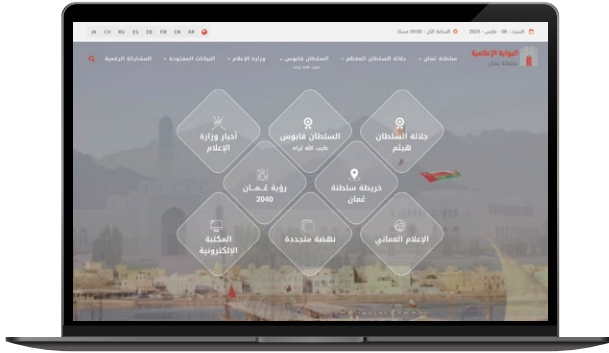
87 ألفًا



195



12.5 ألف



البوابة الإعلامية
سلطنة عُمان

زيارة

12 مليون

الزيارات للبوابة الإعلامية

أكثر(5) دول زيارة للبوابة الإعلامية خلال عام 2024

زيارة

4,004,231

1. الولايات المتحدة الأمريكية

زيارة

2,881,982

2. كندا

زيارة

1,502,309

3. الصين

زيارة

234,246

4. سلطنة عُمان

زيارة

212,087

5. السعودية

جهود نشطة لإبراز اسم سلطنة عُمان

لتعزيز التواصل الثقافي والإعلامي مع الشعوب الأخرى، بهدف تسليط الضوء على الإسهام الحضاري والإنجازات التنموية الشاملة، وتعزيز حضورها على الساحة الدولية، تسعى وزارة الإعلام إلى إبراز الإرث الثقافي والتاريخي العريق لسلطنة عُمان، بالإضافة إلى إبراز جمال بيئتها السياحية الفريدة. وتتجسد هذه الجهود عبر المشاركة الفعالة في معارض الكتاب الدولية والفعاليات الإعلامية في مختلف أنحاء العالم، مما يعزز التواصل مع الشعوب الأخرى ويفتح قنوات جديدة للتعاون الثقافي والإعلامي. ومن خلال هذه الأنشطة، تسعى الوزارة إلى توطيد أواصر التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، حيث يساهم توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في تبادل الخبرات وتعزيز العمل الإعلامي المشترك. وفي عام 2024م، تم توقيع مذكرة تفاهم مع وكالة الأنباء الإيطالية (AkI)، كما نظمت الوزارة المركز الإعلامي لمعرض مسقط الدولي للكتاب بتاريخ 20 فبراير 2024م، فضلا عن مشاركتها في 6 معارض دولية للكتاب، وذلك على النحو الآتي:



المعرض
الدولي للكتاب
والنشر
بالمغرب
9 - 19 مايو



معرض
الدوحة
الدولي
للكتاب
9 - 18 مايو
سلطنة عُمان ضيف شرف



معرض
تونس
الدولي
للكتاب
19 - 28 أبريل



معرض
الرياض
الدولي
للكتاب
26 سبتمبر - 10 أكتوبر



معرض
سيئول
الدولي
للكتاب
26 - 30 يونيو
سلطنة عُمان ضيف شرف



معرض
طهران
الدولي
للكتاب
9 - 19 مايو

وتواصل الملحقيات الإعلامية للوزارة في (واشنطن)، و(لندن)، و(القاهرة) تعزيز الحضور الإعلامي لسلطنة عُمان دوليًا. حيث تركز هذه الملحقيات على رصد وتوثيق الأخبار والتغطيات الإعلامية التي تبرز التطورات في سلطنة عُمان في مختلف المجالات، بالتعاون المستمر مع المؤسسات الإعلامية في تلك البلدان، كما تسهم الملحقيات في تسهيل بناء جسور التواصل الإعلامي، وتغطية الفعاليات والمشاركات في المعارض والنشاطات الثقافية والسياسية، مما ينقل الصورة الإيجابية عن سلطنة عُمان في الإعلام الدولي. إضافة إلى ذلك، تقوم الملحقيات بتنسيق زيارات الإعلاميين وتنظيم برامج للتفاعل مع الصحافة الأجنبية بما يحقق المصالح المشتركة ويسهم في فهم أعمق للسياسات العُمانية، بالإضافة إلى رصد وتحليل المحتوى المنشور عن سلطنة عُمان.

برامج ومبادرات حضور الإعلام العُماني دوليا في 2024

550

مادة
نشرت في
المؤسسات
الخليجية
والعربية

243

مادة
نشرت في
صحيفة
الدستور
الأردنية

127

إعلاميا
زاروا سلطنة
عُمان من
مختلف
دول العالم

74

تصريحا
تم إصداره
للمؤسسات
الحكومية والخاصة
والإعلامية الخارجية

828

مادة
إعلامية
رصدتها
الملحقيات
الإعلامية

14

مادة
تم تحريرها
للمؤسسات
الإعلامية
الخارجية

9

تقارير رصد
تم إعدادها
ومشاركتها مع
المؤسسات
الحكومية والخاصة

87

تقريراً
تم تحريره
ومشاركته مع
مختلف وسائل
الإعلام الصديقة



دور الملحقة الإعلامية بالقاهرة في إبراز حضور سلطنة عُمان

150

دراسة وتحليلًا
سياسيًا للوضع
الإقليمي والدولي

225

تقريرًا
عن الأخبار العُمانية
و225 تقريرًا
عن التطورات

380

تغطية تلفزيونية
عبر الفضائيات
المصرية

17850

خبرًا ورقيًا
والإلكترونيًا نشر
في الصحف
المصرية

المشاركة
في معرض
القاهرة
الدولي
للكتاب.

951

منشورًا
عبر برامج
التواصل الإعلامي

12

صحفيًا
مصريًا
زاروا سلطنة
عُمان

85

عدد الملفات
الصحفية
العُمانية
المجمعة



دور الملحقة الإعلامية في واشنطن في إبراز حضور سلطنة عُمان

150

كتابًا أو منشورًا
عن سلطنة عُمان
في المكتبات
والجامعات

12

تقريرًا لمخصات
أبرز الكتب التي
تم نشرها في
الولايات المتحدة

22

تقريرًا تحليليًا
وإعلاميًا لأبرز أحداث
المنطقة والسياسات
الداخلية الأمريكية

220

تقريرًا عن سلطنة
عُمان والمنطقة
في الصحف
الأمريكية

5

زيارات للإعلاميين
والأكاديميين
الأمريكيين إلى
سلطنة عُمان

7

تقارير رصد
للمناقشات في مراكز
الفكر عن سلطنة
عُمان أو المنطقة

12

تقريرًا صحفيًا
كتغطية صحفية لأبرز
فعاليات السفارة في
وكالة الأنباء العُمانية

5

تقارير تلفزيونية
كتغطية إعلامية
لقناة عُمان
لأبرز الفعاليات



مشاركة سلطنة عُمان في معرض الدوحة للكتاب لتعزيز التواصل الثقافي والتعريف بالمحتوى العُماني



دور الملحقة الإعلامية في لندن في إبراز حضور سلطنة عُمان

دعوة صحفيين
إسبان لتغطية
فعاليات عُمانية
مثل «الاستثمار
في السياحة»

زيارة إلى إسبانيا
لفتح قنوات
اتصال مع
الإعلام الإسباني

التعامل مع صحيفة
الجارديان لتصحيح
المعلومات بشأن
حقوق الإنسان
في سلطنة عُمان

متابعة يومية
لأخبار سلطنة
عُمان والخليج
في الصحف
البريطانية الكبرى

تغطية أمسية
موسيقية
للأوركسترا
الفلهارمونية
مسقط في لندن

التغطية الإعلامية
لمشاركة سلطنة
عُمان في معرض
سوق السفر
العالمي (WTM)

تنسيق مع الجمعية
البريطانية العُمانية
لعرض فيلم «بيت
العجائب» في لندن

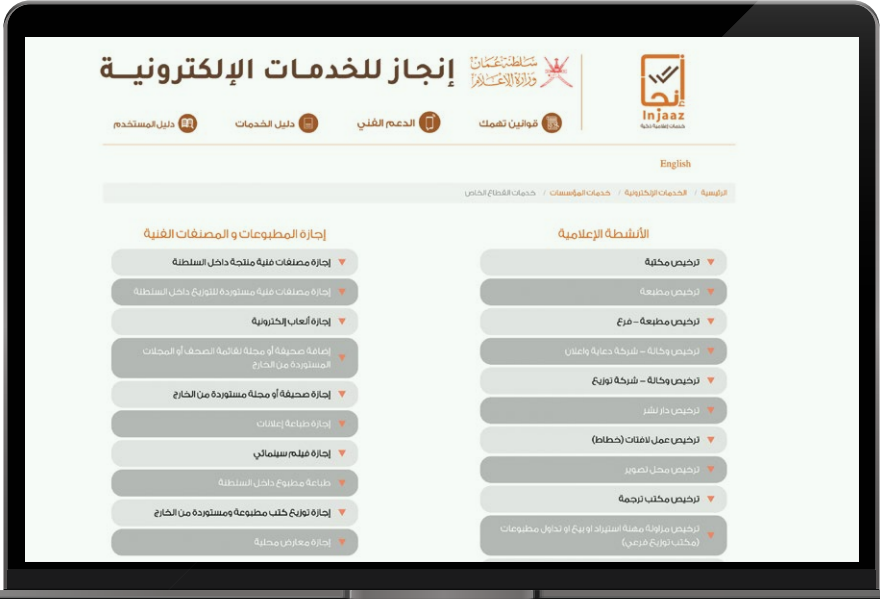
دعوة صحفيين
دوليين لزيارة
سلطنة عُمان
وتغطية فعاليات
خريف ظفار

رعاية حفل
جوائز جمعية
الصحافة الأجنبية
FPA والترويج
للتراث العُماني

التغطية الإعلامية
لتدشين مشروع
الرحلة الاستكشافية
«سلطنة عُمان:
جوهرة العرب»

التغطية الإعلامية
لحفلة الطلبة
العُمانيين في
مانشستر

تنسيق مع مؤسسة
Sandstone Global
لتصوير فيلم «كنوز
عُمان» في مواقع
تاريخية وطبيعية



تراخيص المطبوعات والمصنفات الفنية.. سرعة وجودة في الأداء

تقدم منصة «إنجاز» للخدمات الإلكترونية التابعة لوزارة الإعلام خدمات إلكترونية متكاملة للأفراد والمؤسسات، مما يعكس التزامها بتوفير تجربة فريدة وسهلة للمستخدمين. تحت شعار «سهولة.. سرعة.. إنجاز». وتوفر المنصة أكثر من 100 خدمة إلكترونية لبعض التراخيص والخدمات في مجالات الإعلام المتنوعة، والعمل جارٍ على استكمال رقمنة ما تبقى من خدمات، تحقيقاً لمستهدفات رؤية عُمان 2040.

وتتميز المنصة بتكامل إلكتروني مع عدة جهات حكومية، مثل شرطة عُمان السلطانية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ما يسهم في تسريع الإجراءات وتبسيطها بشكل كبير، وتعزيز الكفاءة العالية في إنجاز المعاملات.

وتعتبر «إنجاز» النافذة الإلكترونية الموحدة التي تقدم من خلالها وزارة الإعلام خدماتها للأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة، مما يسهل الوصول إليها ويعزز التكامل بين مختلف الجهات. كما توفر المنصة بيئة عمل إلكترونية متكاملة للموظفين، حيث يمكنهم أداء مهامهم من خلال المكتب الإلكتروني، مما يتيح لهم إنجاز كافة الإجراءات من أي مكان يتوفر فيه الاتصال بالإنترنت، بكل سهولة وبسر.

وتحظى المديرية العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بالنصيب الأكبر من الخدمات المقدمة عبر منصة «إنجاز»، وذلك نظراً لطبيعة عملها والخدمات المتنوعة التي تقدمها، بالإضافة إلى القوانين التي تندرج ضمن اختصاصاتها. وتظهر الإحصاءات الخاصة بالتراخيص الصادرة عبر المنصة حجم الكفاءة العالية في تسهيل الإجراءات وتعزيز فعالية العمل.

وفي عام 2024م، اعتمدت وزارة الإعلام عددًا من التراخيص التي شملت طلبات المؤسسات الصحفية والإعلامية، إلى جانب طلبات المنشآت الإذاعية والتلفزيونية، والمنصات الإلكترونية المسموعة والمرئية، حيث تم إصدار 6131 ترخيصًا، مما يبرز الجهود المبذولة لتطوير هذه الخدمات وتحويلها إلى خدمات إلكترونية.

التراخيص الإعلامية والصحفية في 2024

206

إجمالي
تراخيص
أنشطة
المصنفات
الفنية المعتمدة

450

إجمالي
العاملين في
المؤسسات
الصحفية
والإعلامية

150

إجمالي
عدد التراخيص
الصحفية
والإعلامية
المعتمدة

1657

إجمالي
الإعلانات
المجازة

1327

إجمالي الكتب المجازة
1018
باللغة العربية
309
باللغات الأجنبية

1018

إجمالي
عدد طلبات
الأنشطة
الإعلامية
المستقبلية



مركز التدريب الإعلامي

تواصل وزارة الإعلام جهودها في تطوير الرسالة الإعلامية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث تسعى إلى تحسين كفاءة الصحفيين والإعلاميين في مختلف الوسائل الإعلامية، بالإضافة إلى تعزيز مهارات الموظفين في الوحدات الحكومية والمؤسسات الإعلامية الخاصة؛ إذ يقدم مركز التدريب الإعلامي التابع للوزارة برامج تدريبية متخصصة تنمّي المهارات وتواكب التطورات التقنية في مجال الإعلام، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي ووسائل الاتصال الحديثة.

كما يوفر المركز فرصاً تدريبية للطلاب والخريجين في مؤسسات التعليم العالي، بما يساهم في صقل مهاراتهم وتعزيز كفاءاتهم، مما يتيح لهم التكيف بفعالية مع مختلف التخصصات وإعدادهم بالشكل الأمثل للانخراط في سوق العمل.

إنجازات مركز التدريب الإعلامي 2024

126 برنامجًا تدريبيًا

85 برنامجًا لموظفي الوزارة

41 برنامجًا للعاملين في دوائر التواصل والإعلام بالوحدات الحكومية الأخرى والخاصة

1837 متدربًا شاركوا في البرامج

1070 متدربًا من موظفي الوزارة

767 متدربًا من دوائر التواصل بالجهات الحكومية الأخرى والخاصة

190 فرصة تدريبية للطلاب والخريجين

65 للخريجين

125 فرصة للطلبة

12 برنامجًا في الذكاء الاصطناعي

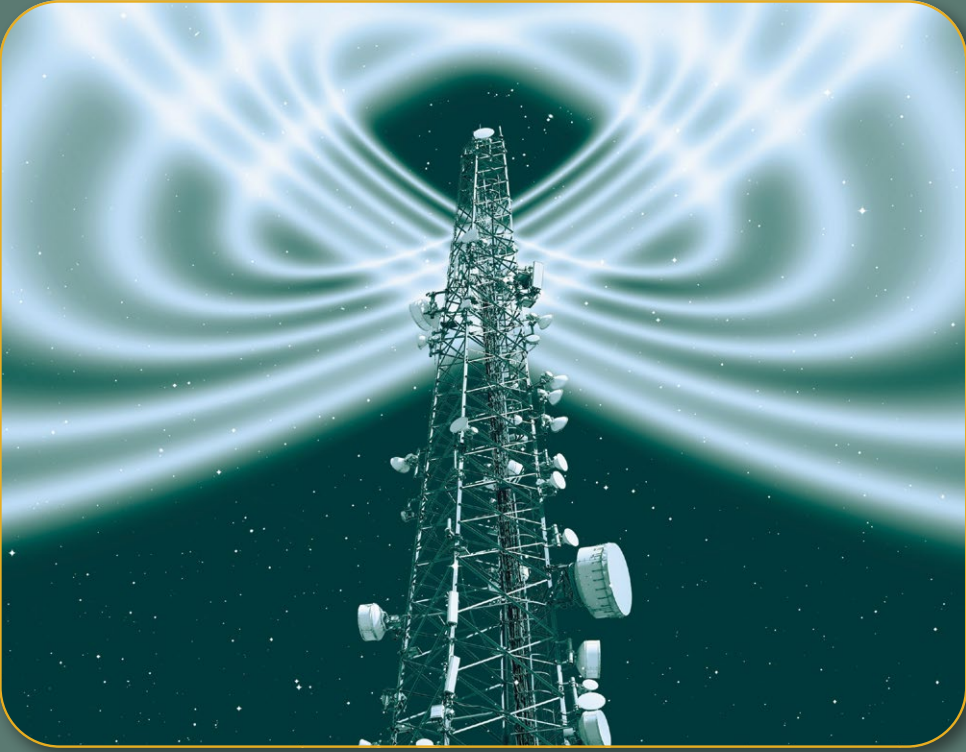
برنامج صناعة المحتوى الإعلامي بالذكاء الاصطناعي

برنامج صحافة الذكاء الاصطناعي في مواجهة الموهبة والإبداع

برنامج استخدام الذكاء الاصطناعي

تنظيم برامج تدريبية عن بعد

شراكات مع معهد الجزيرة للإعلام ومعهد طومسون فاونديشن وغيرها



جهود هندسية تساهم في تطوير مسيرة العمل الإعلامي

تعمل المديرية العامة للهندسة بوزارة الإعلام على توفير البنية الأساسية الهندسية للعمل الإعلامي متمثلاً في التجهيز الفني للاستديوهات الإذاعية والتلفزيونية وعربات النقل الخارجي وعربات البث الفضائي ومحطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية والمحطات الأرضية، ومتابعة ما يختص بتوزيع وتنسيق استخدام الترددات الراديوية في الوزارة.

إضافة إلى ذلك تعمل المديرية على إعداد خطط المشاريع الهندسية؛ لتوسيع رقعة الإرسال الإذاعي والتلفزيوني وتجويد وتطوير أساليب النقل للرسالة الإعلامية وتعزيز أدائها لتواكب أحدث التطورات الهندسية في هذا المجال.



تبادل
الإشارات
الهندسية
داخليا
وخارجيا

2330
إشارة



التغطيات
الميدانية
الإذاعية
والتلفزيونية

929
تغطية

**إحصائيات
هندسية
في
عام
2024**



ساعات
صيانة
عربات النقل
وملحقاتها

1824
ساعة



ساعات
تشغيل
الاستوديوهات
التلفزيونية

2552
ساعة



ساعات
تشغيل
وحدات
وعربات النقل
الخارجي

1824
ساعة



القطاع الخاص والبث الإذاعي والتلفزيوني

منح القانون الجديد الإعلام الخاص مزيداً من الحرية، حيث نصت مادته الثالثة على «حرية الإعلام»، مكفولاً بأركانه التي تشمل حق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في ممارسة الأنشطة الإعلامية، وحققهم في الحصول على المعلومات وتداولها بطرق مشروعة، كما قلّص القانون محظورات النشر، مما أسهم في تهيئة بيئة عمل إعلامية أكثر انفتاحاً، فضلاً عن إلغائه الرقابة المسبقة، مما منح الإعلام الخاص مرونة أكبر في ممارسة أنشطته، حيث أسهم في جذب الاستثمارات إلى القطاع الإعلامي، وفتح المجال لظهور منصات إعلامية جديدة ومتنوعة.

وبثت الإذاعات والقنوات الخاصة والقنوات الإلكترونية العديد من البرامج والمواد الإعلامية المتنوعة خلال دوراتها البرمجية في عام 2024م، تنوعت ما بين الثقافة والترفيه، وهي على النحو الآتي:



إذاعة (هلا أف أم) باللغة العربية، وإذاعة (HI FM) باللغة الإنجليزية، وهما مملوكتان لشبكة الترفيه الإعلامية.

البرامج حسب نوع الإنتاج		عدد المواد البرمجية حسب نوع البث		نوع المواد البرمجية		عدد البرامج	الإذاعة
مستوردة	محلية	مسجلة	مباشرة	ترفيهية	ثقافية		
0	146	66	80	66	80	146	هلا أف أم 
3	53	24	32	3	53	56	HI أف أم 



إذاعة «الوصول» باللغة العربية، وإذاعة «Merge FM»، وإذاعة «Virgin» باللغة الإنجليزية، وهي مملوكة لمؤسسة سابكو للإعلام.

البرامج حسب نوع الإنتاج		عدد المواد البرمجية حسب نوع البث		نوع المواد البرمجية		عدد البرامج	الإذاعة
مستوردة	محلية	مسجلة	مباشرة	ترفيهية	ثقافية		
2	105	70	37	20	70	107	إذاعة الوصول 
0	38	26	12	26	12	38	Merge FM 
0	35	21	23	8	27	35	Virgin Radio Oman 



إذاعة (الشبيبة أف أم) باللغة العربية، وإذاعة (تي أف أم) باللغة الإنجليزية،
وتتبعان شركة فضاء مسقط للإعلام.

البرامج حسب نوع الإنتاج		عدد المواد البرامجية حسب نوع البث		نوع المواد البرامجية		عدد البرامج	الإذاعة
مستوردة	محلية	مسجلة	مباشرة	ترفيهية	ثقافية		
20	54	32	24	6	50	56	الشبيبة أف أم 
0	140	33	107	33	107	140	تي أف أم 



إذاعة «مسقط أف أم»
وهي مملوكة لشركة مطرح للخدمات الإعلامية.

القناة		عدد البرامج		نوع المواد البرامجية		عدد المواد البرامجية حسب نوع البث		البرامج حسب نوع الإنتاج	
مسقط أف أم		56		ثقافية	ترفيهية	مباشرة	مسجلة	محلية	مستوردة
		56		50	6	24	32	54	20



قناة «مجان» هي القناة التلفزيونية الفضائية الخاصة الوحيدة حتى الآن،
وتقدم برامجها على مدار الساعة منذ عام 2009م.

القناة		عدد البرامج		نوع المواد البرامجية		عدد المواد البرامجية حسب نوع البث		البرامج حسب نوع الإنتاج	
قناة «مجان»		128		ثقافية	ترفيهية	مباشرة	مسجلة	محلية	مستوردة
مجان		128		122	6	10	118	122	6

منظومة قضائية موحّدة

تحقق معايير
العدالة والنزاهة
والشفافية



تسعى رؤية عُمان 2040 إلى تحقيق جملة من الأهداف، ففي قطاع القضاء تهدف الرؤية إلى تحقيق وإيجاد قوانين مرنة، وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة، ونظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويحمي المقدّرات الوطنية ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة، وقضاء ناجز ونزيه ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل، وذلك من خلال منظومة تشريعية وتشاركية، تحقق نظاماً قضائياً مستقلاً ومتخصصاً، ورقابة فاعلة وشفافة.

ويحرص جلالته السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- على مواكبة متطلبات المرحلة القادمة لما يحقق طموحات الوطن، وقد أولى جلالته اهتماماً خاصاً بالقضاء والمؤسسات القانونية، مؤكداً في خطابه السامية على أهمية ترسيخ العدالة والنزاهة من خلال تحديث التشريعات والقوانين وتمكين أدوات المساءلة والمحاسبة، حيث أصدر جلالته مرسوماً سلطانياً رقم (2024/41) نص على إصدار قانون المحاماة والاستشارات القانونية في 3 أكتوبر 2024م، ويهدف القانون إلى تنظيم مهنة المحاماة وضمان جودة الممارسات القانونية مما يمكن العدالة ويضمن حقوق الأفراد والمؤسسات، كما يهدف إلى وضع إطار قانوني واضح لمزاولة المهنة، وتحديد المعايير والضوابط التي يجب على المحامين الالتزام بها، وهو ما يساهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية وتوفير الحماية القانونية اللازمة للمجتمع، إضافة إلى ذلك، يساهم هذا القانون في تنظيم تقديم الاستشارات القانونية بشكل يضمن الشفافية والمصداقية، ويساعد على تطوير بيئة قانونية تتماشى مع المتغيرات والتحديات القانونية الحديثة.

وفي 25 مارس 2024م أصدر جلالته مرسوماً سلطانياً آخر رقم (2024/18) قضى بإجراء تعديل في قانون الإجراءات الجزائية، كما أصدر المرسوم السلطاني رقم (2024/54) بتعيين قضاة في المحكمة العليا، الذي من خلاله يساهم في تعزيز العدالة بكفاءة عالية واستقلال القضاء، وترسيخ سيادة القانون لتحقيق قرارات عادلة وموثوقة، إلى جانب دفع الثقة بالنظام القضائي.

وفي خطاب جلالته السامي بمناسبة العيد الوطني الخمسين المجيد في 2020/11/18م، أكد جلالته السلطان المعظم «أن العمل مستمر في مراجعة الجوانب التشريعية والرقابية وتطوير أدوات المساءلة والمحاسبة، لتكون ركيزة أساسية من ركائز عُمان المستقبل، مؤكداً على أهميتها الحاسمة في صون حقوق الوطن والمواطنين ودورها في ترسيخ العدالة والنزاهة وستحظى هذه المنظومة برعايتنا الخاصة بإذن الله تعالى».

جلالة السلطان
يولي اهتماماً
خاصاً بالقضاء
ويؤكد على
أهمية ترسيخ
العدالة
والنزاهة من
خلال تحديث
التشريعات
وتمكين الأدوات



المجلس الأعلى للقضاء.. نظام قضائي موحد تنضوي تحته سائر الجهات القضائية والمحاكم

المجلس الأعلى للقضاء

القانون والعدالة
حجر الأساس
لاستقرار
المجتمعات
والمجلس الأعلى
للقضاء يسعى
إلى تحقيق
أرفع معايير
العدالة والنزاهة
والشفافية

إن سيادة القانون والعدالة تمثل حجر الأساس لاستقرار المجتمعات وتقدمها المستدام على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهي الركيزة الأساسية التي تضمن حماية الحقوق وتعزز الثقة بين الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى تلاحم المجتمع ويوفر بيئة ملائمة للنمو والازدهار.

ويمثل إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الخطوة الأولى في سبيل إيجاد نظام قضائي موحد تنضوي تحته سائر الجهات القضائية والمحاكم تحت مظلة واحدة لرفع كفاءة الأداء وتحسين منظومة العمل في المرفق القضائي وتسريع إجراءات الفصل في الدعاوى.

وقد شهدت محاكم سلطنة عُمان خلال عام 2024 تداول أكثر من 174 ألف دعوى قضائية، بنسبة ارتفاع 5% مقارنة مع عام 2023.

ويسعى المجلس الأعلى للقضاء إلى تحقيق أرفع معايير العدالة والنزاهة والشفافية لإعلاء مبدأ سيادة القانون

ورفع مكانة القضاء عبر منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص وناجز ورقابة فاعلة وشفافة ليسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، إذ يختص برسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل في المحاكم والادعاء العام، وتطويره، والعمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريب جهاته للمتقاضين، واقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية المتعلقة بالقضاء، بالإضافة إلى إبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وتعزيز وتطوير التعاون في الاختصاصات المتعلقة بالقضاء مع الجهات المعنية في الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة.

وفي إطار تحديث منظومة التشريعات والقوانين وآليات العمل واعتماد أحدث الأساليب في المجال القضائي والعدلي، أطلق المجلس الأعلى للقضاء مجموعة من المبادرات تهدف إلى تحقيق مستهدفات أولوية التشريع والقضاء والرقابة، وتستند إلى تحقيق العدالة الناجزة، وتوظيف التقنيات الحديثة، وضمان الشفافية والنزاهة، ودفع التوجه نحو بناء قضاء متخصص يقدم خدمات قضائية متكاملة عبر كوادرات إدارية مؤهلة تتمتع بالكفاءة العالية، وتماشياً مع رؤية عُمان 2040. ووضع المجلس الأعلى للقضاء أول خطة استراتيجية طويلة المدى للفترة من 2024 إلى 2040، وقد جرى إعداد هذه الخطة بمشاركة واسعة من المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، لتكون بمثابة الأساس الذي يستند إليه تنفيذ وتحقيق أولوية القضاء والتشريع والرقابة ضمن الرؤية الطموحة لسلطنة عُمان.

وتتمثل أهمية مشروع الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء في مراجعة الأولويات والأهداف والبرامج التنفيذية، والاستفادة من الممكّنات والموارد المتاحة، ووضع حلول مبتكرة واستثمار الفرص، ودراسة التحديات ورصد المخاطر، وبناء القدرات المؤسسية، وتمكين المجلس من اتخاذ القرارات بشكل استباقي مع إعادة هيكلة ما يلزم من إجراءات تحقيقاً لبيئة عمل فاعلة، تركز على معايير تقييم الأداء والمتابعة المستمرة، ومراجعة ما يلزم مراجعته، وتركز الخطة الاستراتيجية على تسعة محاور أساسية تهدف إلى تطوير سير العمل في الأجهزة القضائية، وتسهيل إجراءات التقاضي، وتعزيز ثقة الجمهور في المنظومة القضائية، وتطوير التعاون القضائي مع الدول والمنظمات الدولية، كما تشمل الخطة تنمية الموارد البشرية في بيئة تشجع على الإبداع من خلال توظيف التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي للاستفادة من الحلول الذكية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ويعمل المجلس الأعلى للقضاء على جلب خبرات محلية وإقليمية وعالمية، وقد قام بإسناد مشروع الدراسة الاستشارية للتحويل الرقمي في المجلس الأعلى للقضاء لشركة إقليمية لها تجربة رائدة في التحويل الرقمي القضائي.

المحكمة العليا

اختصاصاتها

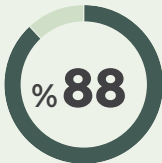
مراجعة مدى
تطابق القوانين
واللوائح مع
النظام الأساسي
للدولة

الفصل في
التنازع على
الاختصاص بين
المحاكم

النظر في
الطعون على
أحكام محاكم
الاستئناف

خلال عام 2024

نسبة
الفصل



إصدار
7,217
حكمًا



تداول
8,161
طعنًا



محاكم الاستئناف

12 محكمة موزعة في مختلف المحافظات

اختصاصاتها

النظر
في
الدعاوى
الجنائية

النظر في الأحكام
المستأنفة من
محاكم الدرجة
الأولى

خلال عام 2024

نسبة
الفصل

68%

إصدار

35,546
حكمًا



تداول

52,155
دعوى



المحاكم الابتدائية

اختصاصاتها

محاكم درجة أولى
تعرض النزاعات
لأول مرة باستثناء
القضايا الجنائية

خلال عام 2024

نسبة
الفصل



إصدار
82,816
حكمًا



تداول
113,985
دعوى



54,935
حكمًا منفذًا

دوائر الكاتب بالعدل

المهام الرئيسية

حفظ الحقوق
وتوثيق
العلاقات
الاجتماعية
والتجارية

توثيق العقود
والمحركات
(الوكالات،
الإقرارات، شهادات
الزواج والطلاق...)

خلال عام 2024

إصدار

256,355
محراً



61

دائرة

موزعة في
مختلف
محافظات
سلطنة
عُمان

إصدار

17,373
وثيقة
زواج

5%
نسبة

انخفاض الطلاق
مقارنة بعام
2023

فيما يمثل التفتيش القضائي ركيزة أساسية لدعم استقلال القضاء وترسيخ العدالة والنزاهة، حيث يُمكن الجوانب الرقابية ويطور أدوات المساءلة لصون حقوق الوطن والمواطنين، ويعمل المجلس الأعلى للقضاء على تنظيم آليات التفتيش وتطويرها لرفع الكفاءة وتوحيد إجراءات المحاكم، فضلاً عن إصداره لائحة قانونية تنظم عمليات التفتيش على القضاة وأعضاء الادعاء العام، وتشمل إجراءات التفتيش وتشكيل اللجان وإدارة الشكاوى بفعالية.

أما في إطار تبسيط الإجراءات في الخدمات العدلية المقدمة وتحسين بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان، فقد تم تعديل أحكام قانون الكتاب بالعدل لتوفير خدمات رقمية تشمل تحرير الإقرارات والوكالات بمختلف أنواعها لا سيما الوكالات التجارية والاستثمارية، والتصديق على العقود بكل يسر وسهولة عبر الأنظمة الإلكترونية، وهذه الجهود تعزز الثقة في النظام القضائي ويسهم في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

العدل والشؤون القانونية

وزارة العدل
والشؤون
القانونية..
دور محوري
في تطوير
المنظومة
القانونية
وتعزيز
الشفافية

تؤدي وزارة العدل والشؤون القانونية دورًا محوريًا في تمكين المنظومة القانونية المتكاملة في سلطنة عُمان مستندة إلى النظام الأساسي للدولة، وتختص الوزارة بإعداد ومراجعة مشروعات المراسيم السلطانية والقوانين، واتخاذ إجراءات إصدارها، ومراجعة اللوائح والقرارات ذات الطابع التشريعي التي تصدر عن وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من المؤسسات العامة قبل نشرها في الجريدة الرسمية، ويتجاوز دور الوزارة إعداد التشريعات ليشمل مراجعة القوانين القائمة وتطويرها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، مما يضمن توافق القوانين مع مستجدات التطور وتحقيق المواءمة القانونية الفعالة.

إلى جانب ذلك تضطلع الوزارة بمسؤولية إصدار الفتاوى وإبداء الرأي القانوني فيما يعرض عليها من وقائع تتعلق بتطبيق المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات، بناءً على طلب وحدات الجهاز الإداري للدولة والجهات العامة الأخرى، كما تشمل اختصاصاتها تقديم الاستشارات القانونية بشأن تنفيذ الاتفاقيات الدولية والعقود المبرمة من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وتختص أيضاً بالفصل في المنازعات بين هذه الوحدات والشركات الحكومية، كما تتضمن مهام الوزارة مراجعة مشروعات العقود التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين ريال عُماني قبل توقيعها من الجهات الحكومية، ومراجعة مشروعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية، وإبداء الرأي بشأن طلبات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، والمشاركة في إعداد التقارير الدورية للمنظمات الإقليمية والدولية.

كما تختص الوزارة بتنظيم أعمال الخبرة أمام كافة المحاكم باختلاف درجاتها وغيرها من الجهات في سلطنة عُمان، فضلاً عن توليها إصدار «الجريدة الرسمية» التي تتضمن نصوص المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية، كما تتيح الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للوزارة؛ وذلك سعياً منها لمواكبة الواقع، وتطوراتها بما

ينسجم مع توجه سلطنة عُمان في أتمتة الخدمات الحكومية، وولوج سبيل الحكومة الإلكترونية. كما تصدر الوزارة مجلد القوانين السنوي ويتضمن المراسيم السلطانية والأوامر السامية والقوانين واللوائح والقرارات الصادرة خلال العام.

المشاركات الدولية لوزارة العدل والشؤون القانونية:

1. الدورة الـ 62 للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية (آلكو).
2. مؤتمر استجابة عاجلة لقطاع غزة في المملكة الأردنية.
3. الاجتماع الـ 26 للجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع لدول مجلس التعاون بالرياض.
4. اجتماع وكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون بالرياض.
5. استقبال وفد وزارة العدل القطرية.
6. مؤتمر التحول الرقمي للعدالة بالمغرب.
7. اجتماع لجنة الخبراء في دول مجلس التعاون بالرياض.
8. اجتماع لجنة مسؤولي إدارات التعاون الدولي بالرياض.
9. اجتماع الخبراء لبحث منع خطاب الكراهية في جامعة الدول العربية.

وخلال عام 2024م أطلقت الوزارة موقعها الإلكتروني بجلته الجديدة، الذي يتيح مزايا مثل تصفح الإصدارات القانونية رقمياً والبحث المتقدم، مع توافقه مع مختلف الأجهزة لضمان سهولة الوصول، ويشمل الموقع تقارير وإحصائيات ومحاضرات وورش عمل قانونية، مما يعزز من تواصل الوزارة مع الجمهور ويسهم في نشر المعرفة القانونية.

وزارة العدل
تطلق موقعها
الإلكتروني
الجديد مما
يسهل تصفح
الإصدارات
القانونية
ويعزز من
الوصول
للمعلومات

وزارة العدل والشؤون القانونية

اختصاصاتها

إصدار تراخيص
مزاولة المهنة
وسحبها عند
مخالفة
القانون

قيد
المحامين
ففي
الجدول
الرسمية

الإشراف على
شؤون المحامين
بموجب
المرسوم
السلطاني

المحامون ومكاتب المحاماة

788

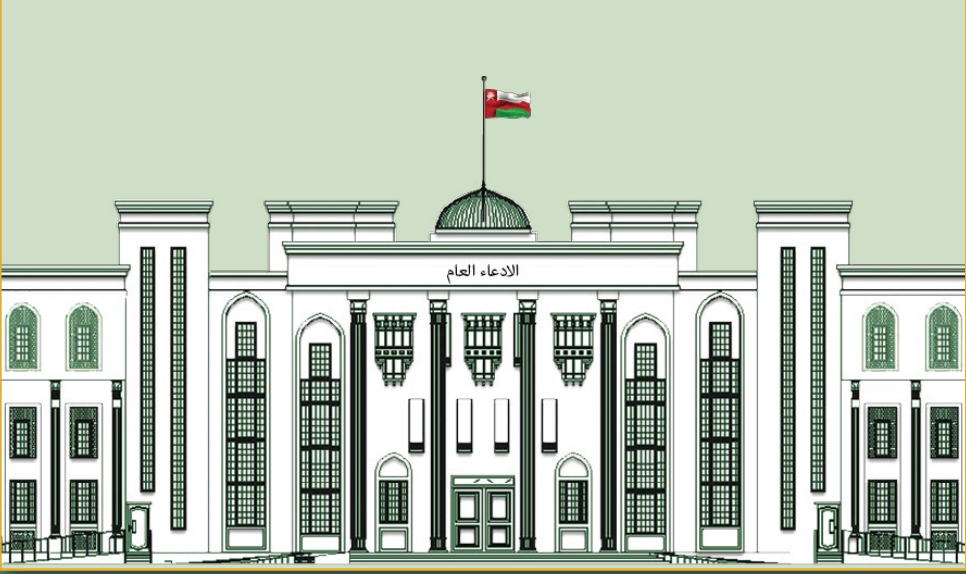
مكتبًا
وشركة محاماة
مرخصة



5,914

عدد المحامين
والمحاميات
المقيدين





الادعاء العام

الادعاء العام
يتبنى مبادئ
العدل ويعمل
على تحقيق
العدالة من
خلال دعم
كوادره المؤهلة
وتنفيذ القوانين
الجزائية

يوصل الادعاء العام مسيرته بثبات وارتكاز على مبادئ العدل وسيادة القانون، مسترشداً بالنظام الأساسي للدولة الصادر في يناير 2021م وفق المرسوم السلطاني رقم (2021/6) في المادة (86) التي نصت على: «الادعاء العام جزء من السلطة القضائية، يتولّى الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية، وملاحقة المجرمين وتنفيذ الأحكام؛ وذلك على النحو الذي يبينه القانون. ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يتولون وظائفه». ويسعى الادعاء بدعم كوادره المؤهلة لتحقيق رسالته بتكامل مع مؤسسات الدولة، تلبيةً لتطلعات الحكومة بقيادة جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه-، بما ينسجم مع أهداف رؤية عُمان (2040) لتعزيز العدالة والنزاهة.

الادعاء العام

إحصائيات 2024

%94

نسبة الجودة في
القضايا المحالة
للمحاكم

%96.9

نسبة التصرف
في القضايا
الواردة

37,836

قضية
إجمالي القضايا
الواردة

إنجازات 2024

شهادة

أيزو 37001

لنظام إدارة
مكافحة الرشوة



شهادة

أيزو 9001

لنظام إدارة
الجودة





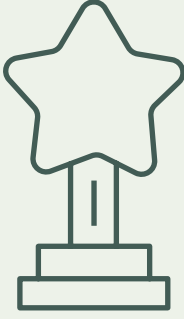
رفد المرفق القضائي بالكوادر الجديدة من القضاة

وتمكن الادعاء العام بالتنسيق مع الجهات الشريكة بموجب قرار نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم (206/2024) من تعيين (30) معاون ادعاء عام (دفعه الجدارة) في سبتمبر 2024م، وفي مارس 2024م أدت (دفعه البسالة) اليمين القانونية أمام نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الأمر الذي شكل رافدًا مهما عزز الكوادر البشرية للمرفق، وفي عام 2024 عقد الادعاء العام المؤتمر السنوي «عدالة الإجراء».

وفي إطار حوكمة الأداء، نفذ الادعاء العام مجموعة من الإجراءات واعتمد أدلة استرشادية متنوعة مما مكنه من تحقيق معايير الجودة العالمية، وقد توجت هذه الجهود بحصوله على شهادة الاعتماد الدولية لنظام إدارة الجودة (أيزو 9001) وشهادة الاعتماد الدولية لنظام إدارة مكافحة الرشوة (أيزو 37001)، ليصبح بذلك أول جهة قضائية على مستوى العالم تنال هذه الشهادة.

وفي مجال التعاون القضائي والقانوني، أبرم الادعاء العام مذكرة تفاهم مع النيابة العامة في المملكة المغربية

الادعاء العام
يحدث نقلة
نوعية بتعيين
دفعه جديدة
من معاونين
والحصول
على شهادات
الاعتماد
الدولية



حصد

الادعاء العام
جائزة الجهة
الرائدة في تطبيق
الممارسة الإدارية
للهوية الداخلية
خلال الملتقى
الثالث للمنظومة
الوطنية للابتكار
المؤسسي وإدارة
التغيير لعام
2024م

الشقيقة، بهدف تعزيز التعاون في القضايا المتعلقة بجرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، شهد الادعاء العام في يونيو 2024م استقبال وفد من المدرسة الوطنية الفرنسية القضائية، حيث تم بحث سبل التعاون في مجال تدريب منتسبي الادعاء العام وتطوير قدراتهم، كما شارك الادعاء العام في الاجتماع التحضيري للجنة التنفيذية لجمعية النواب العموم العرب الذي عُقد في يوليو 2024م بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى استضافة الاجتماع الخامس عشر لأصحاب المعالي والسعادة النواب العموم والمدعين العامين بدول مجلس التعاون الخليجي في مسقط، الذي أثمر عن اعتماد وثيقة مسقط لقواعد حماية الطفل أثناء مرحلة التحقيق، والموافقة على وثيقة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أعمال النيابة العامة، إلى جانب إقرار قواعد السداد الفوري لعائدات الجرائم ذات الطابع المالي والعقوبات المالية.

وفي إطار تعزيز التعاون القضائي العربي، شارك الادعاء العام في الاجتماع الثالث لجمعية النواب العموم العرب الذي انعقد في المملكة المغربية تحت شعار "من أجل حوار قضائي عربي مستدام"، حيث تم انتخاب سلطنة عُمان نائباً للرئيس عن منطقة الخليج العربي. وفي شهر أكتوبر الماضي، شارك الادعاء العام أيضاً في المؤتمر التاسع والعشرين للرابطة الدولية للمدعين العامين الذي عُقد في جمهورية أذربيجان.

وقد حصد الادعاء العام في يوليو 2024م جائزة الجهة الرائدة في تطبيق الممارسة الإدارية للهوية الداخلية خلال الملتقى الثالث للمنظومة الوطنية للابتكار المؤسسي وإدارة التغيير لعام 2024م، تأكيداً على تميزه في الابتكار والإدارة المؤسسية.

إرث
عُمان
الثقافي
تنوعٌ يعكس
الهويّة
الحضاريّة



تزخر سلطنة عُمان بتراث ثقافي عريق يجمع بين المادي والمعنوي، حيث تحتضن القلاع والحصون والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية الفريدة، إلى جانب موروث ثقافي منقول يعكس ارتباط العُماني ببيئته وتاريخه، ويعكس التنوع الثقافي للهوية العُمانية الأصيلة، ويعد عنصراً رئيسياً في بناء النهضة ودفع عجلة التنمية الشاملة.



سلطنة عُمان تزخر بتراث ثقافي عريق

وفي إطار تمكين هذا الإرث، واعترافاً بالدور الحيوي للثقافة والشباب في تحقيق التنمية المستدامة، جاءت إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة في أغسطس 2020م، وإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، وتعديل مسمى «وزارة التراث والثقافة» إلى «وزارة التراث والسياحة» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، كخطوة مهمة لتركيز الجهود وتحقيق المركزية في العمل بالشكل المرجو، وحتى تكون الاختصاصات والمسؤوليات والأدوار لكل مؤسسة خالية من الازدواجية أو التعارض، الأمر الذي يسهم في تجويد الأداء والخدمات.

وحدد المرسوم السلطاني رقم (2020/87) القاضي بإنشاء «وزارة الثقافة والرياضة والشباب» وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، اختصاصات الوزارة المتعلقة بالشأن الثقافي، ووضع السياسات والخطط والبرامج في مجالات الثقافة والرياضة والشباب وعرضها على مجلس الوزراء للاعتماد، كما تتولى الإشراف على المكتبات، والمراكز والمؤسسات الثقافية وجمع الآداب العُمانية وتوثيقها وتطويرها، وتشجيع المهتمين بها وإبراز إسهاماتهم وتطوير قدراتهم وإجراء البحوث والدراسات والترجمة المتخصصة في المجالات الثقافية وإقامة المعارض والمهرجانات والفعاليات الثقافية لإبراز الدور الثقافي العُماني والمساهمة في التقارب مع شعوب العالم وحضاراته، وجمع موروث الفنون العُمانية، وتوثيقها وتطويرها والعمل على نشرها وتشجيع الإبداع والابتكار، ودعم ورعاية الفنانين في مجالات الفنون المتعددة.

حضور فاعل في البرامج الثقافية

وتولي وزارة الثقافة والرياضة والشباب اهتماماً كبيراً بصون التراث الثقافي غير المادي وتعزيز الهوية العُمانية من خلال جهود متعددة تشمل التوثيق والنشر محلياً وعالمياً، وتركز على دعم الصناعات الثقافية والإبداعية وتشجيعها باعتبارها أحد روافد التنمية الاقتصادية، إلى جانب الترويج للموروث العُماني الأصيل ورفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ عليه بين أفراد المجتمع.

الفعاليات الثقافية في عام 2024م

سباق الخيل
السنوي
للخيالة
السلطانية

جائزة
ثقافة
الطفل

مهرجان
المسرح
العُماني
الثامن

مهرجان
الأغنية
العُمانية
(النسخة الـ 12)

معرض مسقط الدولي للكتاب (الدورة الـ 28)

35.9
ألف إصدار جديد
و
847
مشاركة

200
ألف كتاب أجنبي
و
19
ألف كتاب
عُماني

622
ألف عنوان
و
269
ألف كتاب
عربي

847
دار نشر
من
34
دولة

معرض صور للكتاب

10

آلاف
عنوان

39

فعالية
ثقافية

10

مؤسسات
حكومية

20

دار نشر

معرض 111 للفنون التشكيلية

تدشين كتاب
«المنجز
التشكيلي
العماني
المعاصر»

25

فنانًا



90

عملاً فنيًا



معرض فن مسقط

نحت
أعمال تركيبية
موسيقى الحية

أكثر من

200

فنان

محاضرات
فنية
حلقات
عمل

معرض «إرث فوتوغرافي»

20

عملاً ضوئياً



عرض صور
قديمة
للسلطان
الراحل
ومقتنيات
فوتوغرافية

معرض «طبيعة خفية» (الحشرات والزواحف)

7

مصورين



51

لوحة



معرض «حبر» (الخط العربي والزخرفة الإسلامية)

48

خطاطاً
ومزخرفاً

68

عملاً



معرض «لقاء» (الفن التشكيلي)

17
لوحة
للعراق

18
لوحة
لعمان

الموضوع:
الحضارات
والتراث العريق
للطبيعتين
العمانية
والعراقية

المشاركات الخارجية

معرض
بروناي
دار السلام
للكتاب

معرض
سول
الدولي
للكتاب

معرض
الدوحة
الدولي
للكتاب

الملتقيات والندوات الثقافية

الاحتفال
باليوم العالمي
للمسرح
والإعلان عن
مسابقة
لتأليف
المسرحي

أمسية
احتفائية
بالشعر
والشعراء
بمناسبة
اليوم العالمي
لشعر

جلسة
حوارية بعنوان
«واقع
الترجمة
في سلطنة
عمان»

ندوة
«فرص
الاستثمار
في
الموسوعة
العمانية
للاشئة»

الملتقى
الأدبي
والفني
النسخة
الـ 27



المكتبات والمؤسسات الأرشيفية ترسخ الهوية الوطنية وتعزز البيئة الرقمية الداعمة للمواطنة

واستضافت سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة الثقافة والرياضة والشباب وجامعة السلطان قابوس، المؤتمر الـ 35 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات خلال الفترة من 12 إلى 14 نوفمبر 2024م، تحت شعار «المكتبات ومؤسسات الأرشيف العربية ودورها في تعزيز الهوية والمواطنة الرقمية». وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من 100 باحث وخبير قدموا 54 ورقة علمية ضمن 10 جلسات حوارية وحلقات عمل، تناولت دور المكتبات في ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز البيئة الرقمية الداعمة للمواطنة. كما أقيم معرض مصاحب للتعريف بالمؤسسات العربية الرائدة في مجال المكتبات وقواعد المعلومات.

وأطلقت مشروع الدراسة البحثية «خارطة الصناعات الثقافية والإبداعية»، حيث تم إطلاق رسمياً عن طريق QR code تضمن ملف الخارطة الذي تم نشره في موقع وزارة الثقافة والرياضة والشباب. وتعد «خارطة الصناعات الثقافية والإبداعية»، أول مبادرة من نوعها تطلقها وزارة الثقافة والرياضة والشباب؛ لتسليط الضوء على الصناعات الثقافية والإبداعية في سلطنة عُمان، وذلك ترجمة لأهداف الوزارة الطموحة في استراتيجيتها الثقافية (2021-2040) التي بُنيت وأعدت لتحقيق مرتكزات رؤية «عُمان 2040».

عناية بالمواقع الأثرية

تعمل وزارة التراث والسياحة على حماية التراث الثقافي العُماني وضمان استدامته من خلال جهود متعددة، تشمل إذكاء الوعي حول أهمية هذا الموروث الثقافي وبناء القدرات لدى الجهات المعنية للمحافظة عليه، كما تتخذ الوزارة التدابير اللازمة لمنع بيع وتهريب وسرقة الممتلكات الثقافية. وقد أنشأت في عام 2019م قسم سجل التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع، الذي يتولى حماية الممتلكات الثقافية من التهريب والسرقة. وتركز الوزارة كذلك على تعزيز التعاون مع الجهات المحلية والدولية. وقد صادقت سلطنة عُمان على عدة اتفاقيات دولية أبرزها اتفاقية لاهي لعام 1954 والبروتوكول الثاني لها المعني بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، واتفاقية اليونسكو لعام 1970 بشأن حظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، مما يبرز دور سلطنة عُمان كشريك عالمي في صون التراث الثقافي الإنساني.

وتركز وزارة التراث والسياحة على تطوير التراث لخدمة الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاع السياحي، وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني من خلال توثيق التراث ونشره عالمياً، بالإضافة إلى ترميم وصيانة المواقع الأثرية، إذ تسعى لاستقطاب 33 بعثة أثرية دولية في موسم 2024/2025، الى جانب حرصها على إدراج مواقع تاريخية ضمن القائمة الوطنية للتراث العالمي، مثل «بسياء وسلوت» في ولاية بهلا، أما في إطار تعزيز الاستدامة فقد تم طرح 43 معلماً تاريخياً للاستثمار، مع توقيع عقود لـ 20 معلماً تاريخياً أبرزها قلعة الميراني، وواحة بهلا، وقلعة نخل، وقلعة مطرح، وحصن جبرين، وموقع وادي دوكة. وتبذل وزارة التراث والسياحة جهوداً كبيرة لترميم وصيانة المعالم التاريخية منها قلعة الرستاق، وحصن جبرين، وحصن عبري، وتسوير البليد، وأبراج اللواتيا، وحصن وبرج الكسفة، وحصن المنترب، والواصل، كما قامت بإعداد مستندات مناقصات لمواقع أخرى مثل بيت الرديدة، وحصن بخا، وخصب، وقلعة صحار، وحصن المصنعة، في حين اكتملت أعمال الترميم في حصن سدح بولاية سدح، وحصن طاقة بمحافظة ظفار، وسور المغابشة بولاية السويق بمحافظة شمال الباطنة على أن يتم عرض هذه المواقع للاستثمار مستقبلاً.

جهود حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع

المشاركة في 6 اجتماعات
وحلقات عمل دولية وإقليمية

تنظيم 3 حلقات للعاملين في بعض
القطاعات لبناء القدرات وإذكاء الوعي

تنظيم 6 حلقات توعوية لطلاب
المدارس والمجتمع المحلي

إقامة معارض مصغرة للممتلكات الثقافية

تحديث قائمة السلع المقيمة
التي تشرف عليها الوزارة

تعميم قوائم الممتلكات الثقافية المعرضة
للخطر على المنافذ الحدودية والجوية

المشاركة في معرض المتاحف
الخاصة والبيوت الأثرية

التنسيق مع هيئة تنظيم الاتصالات لاتخاذ
التدابير الاحترازية في الخدمات البريدية

وتعمل وزارة التراث والسياحة على تشجيع المواطنين على تسليم المقتنيات الأثرية التي يعثرون عليها، مع وضع إجراءات صارمة تكفل التصدي للتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية منها معاينة المقتنيات الأثرية، وإصدار تصاريح خروج بعد المعاينة، وإصدار تنبيهات بشأن الممارسات غير القانونية في المواقع الأثرية. ويعد قانون التراث الثقافي العُماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2019/35) الإطار القانوني لتنظيم وحماية التراث الثقافي بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، حيث ينظم بيع وشراء الممتلكات الثقافية، كما يشترط الحصول على ترخيص من الوزارة لأية معاملات تتعلق بها. ويعاقب القانون على حيازة التراث الثقافي غير الشرعي بالسجن لمدة تصل إلى 3 أشهر وغرامة تتراوح بين 500 و10 آلاف ريال عُُماني.

الإصدارات العلمية في قطاع التراث لعام 2024م

إصداران
بالتعاون مع
متحف التاريخ
الطبيعي

طباعة نشرة
نتائج أعمال
البعثات الأثرية
في الموسمين

العدد السنوي
من مجلة
الدراسات
العُمانية
العلمية

إعادة طباعة 5
كتب سابقة،
وترجمة 3
إصدارات إلى
اللغة العربية

6
إصدارات
علمية متنوعة
في قطاع
التراث

4
أعداد جديدة
من سلسلة
التراث الأثري
العُماني

وفي إطار تفعيل قانون التراث الثقافي العُماني الذي يهدف إلى إدارة وصون التراث الثقافي العُماني، تم إنشاء سجل التراث الثقافي العُماني عبر موقع وتطبيق إلكتروني يتيح للمواطنين والمتاحف الخاصة والحكومية إدراج الممتلكات الثقافية، حيث يقوم المختصون بالوزارة بمعاينتها وتوثيقها، مما يساهم في إصدار شهادات قيد للممتلكات الثقافية. كما يوفر التطبيق إمكانية تتبع الممتلكات في حالة السرقة أو الفقد، ويُسهل عمليات التصدير والإعارة والبيع والشراء، ويتواصل العمل في التنسيق مع متاحف الحكومة والخاصة، بالإضافة إلى حث المواطنين على التسجيل عبر الموقع الإلكتروني، بهدف إنشاء قاعدة بيانات وطنية للممتلكات الثقافية.

المعارض التي شاركت بها وزارة التراث والسياحة

معرض
صور
للكتاب
(دورته الأولى)

معرض
مسقط
الدولي
للكتاب
(الدورة الـ 28)

معرض
سول
الدولي
للكتاب

معرض
الدوحة
الدولي
للكتاب

المتاحف نوافذ الأمجاد

وتولي سلطنة عُمان اهتمامًا كبيرًا بتراثها وكنوزها التاريخية، مدركة أن المتاحف صروح ثقافية، ونوافذ تسلط الضوء على مكنونات الهوية الوطنية ومفتاح لفهم ثقافة المجتمع.

المتحف الوطني



يحتضن أكثر من
7000
قطعة أثرية نادرة
إضافة إلى
عشرات الآلاف
من المقتنيات
الأخرى

الهدف:
يؤرخ
لمختلف
الحقب
التاريخية
لعُمان

تاريخ
الإنشاء:
نوفمبر
2013

ركن السلطان قابوس



تاريخ
التدشين:
مايو
2022

الهدف:
يسلط الضوء
على
حياة
السلطان
الراحل

متحف عُمان عبر الزمان



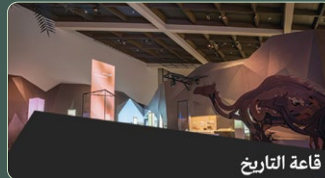
استشراف
المستقبل
بما يتوافق
وتطلعات
سلطنة
عُمان

الهدف:
رصد
تاريخ أرض
عُمان منذ
حوالي 800
مليون سنة

تاريخ
الافتتاح:
مارس
2023



قاعة عصر النهضة



قاعة التاريخ

متحف السيارات السلطانية



يحتوي على
مجموعة رائعة
من السيارات
تحكي قصصاً
عن تاريخ
سلطنة عُمان
والعالم

الهدف:
توثيق إرث
المغفور له
السلطان
قابوس بن
سعيد
-طيب الله ثراه-

تاريخ
الافتتاح:
**أكتوبر
2024**



متاحف تشرف عليها وزارة التراث والسياحة

متحف التاريخ الطبيعي

الافتتاح: عام 1985م
الهدف: عرض البيئة العُمانية

متحف الطفل

الافتتاح: عام 1990م
الهدف: نشر المعارف في العلوم والتكنولوجيا

المتحف العُماني الفرنسي

الافتتاح: عام 1992م
الهدف: الاحتفاء بالعلاقات العُمانية الفرنسية

متحف قوات السلطان المسلحة

الافتتاح: عام 1988م
الهدف: إبراز التاريخ العسكري العُماني

متحف أرض اللبان

الافتتاح: عام 2007م
الهدف: تسليط الضوء على تاريخ عُمان البحري

متحف النفط والغاز

يستعرض تاريخ تشكّل النفط عبر مختلف العصور، ويسلط الضوء على رحلة اكتشاف النفط واستخراجه في سلطنة عُمان

متحف العملات النقدية

يستعرض تسلسل تداول النقد في سلطنة عُمان، والعملات التي تم تداولها في الفترات الأولى لقيام الدولة الإسلامية

متاحف خاصة

متحف بيت الزبير

يضم مقتنيات من مختلف
محافظات سلطنة عُمان

المتحف التعليمي

يوثق مسيرة التعليم
في سلطنة عُمان

متحف المكان والناس

يعكس فكرة البيت القديم منذ بداية
الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات

مركز فتح الخير

محطة سياحية وتعليمية في مدينة صور.
يبرز التراث التقليدي لأدوات صناعة السفن والملاحة

ووثقت سلطنة عُمان بالتعاون بين وزارة التراث والسياحة والفريق العلمي السويسري من جامعة بيرن، 34 نيزكًا خلال موسم البحث الميداني لعام 2024م ضمن المشاريع الهادفة إلى استكشاف الظواهر العلمية وحماية الموروث الطبيعي.

وفي إطار خطة التعافي لدعم المتاحف وبيوت التراث الخاصة المتعثرة، اكتملت تحسينات العرض المتحفي في متحف مدحاء، ومتحف آدم، ومتحف بدية، ومتحف بيت الدروازة، ومتحف أبناء مجان مع استمرار العمل في متاحف أخرى لتعزيز حضورها الثقافي، كما تم إسناد أعمال التصميم والإشراف على تنفيذ متحف التاريخ البحري بولاية صور لأحد المكاتب الاستشارية، ويهدف المتحف لتسليط الضوء على الإرث البحري العُماني العريق، الذي يميز سلطنة عُمان ودورها التاريخي في التجارة البحرية والرحلات الاستكشافية التي امتدت على مدى قرون، حيث يأتي هذا المشروع في إطار الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الفعاليات المنظمة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمتاحف لعام 2024م

معرض
التراث الجيولوجي العُماني

معرضان للنيازك

معرض
«يوم البيئة»

معرض
«الحياة الفطرية»

معرض الأسبوع الوطني للعلوم
والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

إصدار عديدين خاصين بـ «المجموعة
الوطنية للأحافير» و«دليل الثعابين»

معرض
«من أرشيف الماضي»

معرض «تراث محفوظ: ممتلكات ثقافية
من المتاحف وبيوت التراث الخاصة»

وفي احتفال سلطنة عُمان باليوم العالمي للمتاحف لعام 2024م تحت شعار «المتاحف للتعليم والبحث»، نظمت إدارة التراث والسياحة بمحافظة الداخلية في شهر مايو معرضاً دائماً بمقر الإدارة عُرضت فيه المقتنيات الأثرية لتعزيز دور المتاحف في رفع الوعي الثقافي، كما نظم متحف أرض اللبان في محافظة ظفار في نفس الشهر معرضاً بعنوان «قادمون»، شمل عرضاً مسرحياً عن العلاقة بين المتحف والمجتمع والطلاب، بالإضافة إلى مسابقة ثقافية إلكترونية بمشاركة الطلاب لتعميق الفهم حول دور المتاحف في العملية التعليمية وتعزيز التفاعل مع محتوياتها.

شواهد حيّة لمسار التاريخ

تعد الوثائق والمحفوظات بمختلف أنواعها من أهم الشواهد الحية التي توثق مسار التاريخ وتفصيله الدقيقة، فهي ليست مجرد أوراق ومستندات، بل هي ذاكرة حية تتضمن معارف وأفكاراً وقراراتٍ أسهمت في تشكيل مسيرة الأمم والشعوب. وحظيت الوثائق والمحفوظات في سلطنة عُمان بعناية خاصة، حيث أصبحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من الذاكرة الوطنية التي تسرد تطور البلاد في مختلف المجالات.

ومنذ تأسيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بموجب المرسوم السلطاني رقم (60/2007)، تسعى الهيئة إلى حفظ هذه الوثائق وتنظيمها وفقاً لأسس علمية ومواكبة لأحدث تقنيات الحفظ. وتعمل الهيئة أيضاً على تطوير النظام الوثائقي الوطني، بما يساهم في تسهيل إدارة الوثائق في الجهات الحكومية، كما تسهم في تشجيع البحث العلمي والإبداع الفكري، حيث تُعد الوثائق والمحفوظات الوطنية أدوات أساسية في فهم تاريخ البلاد، ومصدراً قيماً للمعلومات والبيانات التي تخدم الأبحاث الأكاديمية والتطوير العلمي. وتستمر الهيئة في إرساء رؤية حديثة لإدارة الوثائق والمحفوظات، مع التأكيد على أهمية إتاحة المواد الأرشيفية للمؤسسات والباحثين من أجل تحقيق الاستفادة القصوى منها.

وفي إطار سعي جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- المستمر لتعزيز الثقافة العُمانية والحفاظ على هويتها الوطنية، تفضل جلالته برعاية الاحتفال بوضع حجر الأساس لمشروع مجمع عُمان الثقافي ومبنى هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في 21 يناير 2024م. ويأتي هذا المشروع ضمن رؤية جلالته الرامية إلى تطوير الحياة الثقافية والفكرية في سلطنة عُمان، ويهدف المشروع إلى النهوض بالعمل الثقافي والأدبي والمسرحي، وتعزيز الأنشطة والفعاليات الثقافية، بالإضافة إلى جمع المفردات الثقافية العُمانية وإبراز الإرث الثقافي في الذاكرة العُمانية، مع توفير خدمات البحث العلمي والفكري، ويمتد المشروع على مساحة بناء تبلغ 80,2 ألف متر مربع على أرض مساحتها 400 ألف متر مربع.

مكونات ومرافق مجمع عُمان الثقافي

المكونات الرئيسية للمجمع

المسرح الوطني:
قاعة تتسع
لـ 1000 مقعد

المكتبة الوطنية
بقدره استيعابية
تصل إلى مليون مجلد

مبنى لهيئة
الوثائق والمحفوظات
الوطنية

المرافق الأخرى

أقسام
للاشعة

قاعات
للفنون
التشكيلية

المنتدى
الأدبي
وقاعة
محاضرات

مبنى
المعرض
وحلقات
العمل

دور سينما
ثقافية

مكتبة
الأطفال

وفي إطار تعزيز التراث الثقافي والحفاظ على الذاكرة الوطنية، نظمت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بالتعاون مع مؤسسة وثيقة وطن بالجمهورية العربية السورية المؤتمر الدولي للتأريخ الشفوي بعنوان «المفهوم والتجربة عربياً»، وعُقد المؤتمر في العاصمة العُمانية مسقط خلال الفترة من 23 إلى 25 سبتمبر 2024م بمشاركة وحضور عدد من المؤسسات والهيئات والمراكز الوثائقية العربية والعالمية، حيث ناقش المؤتمر عدة محاور هامة تتعلق بالتأريخ الشفوي، بما في ذلك مفهومه عربياً وتجارب دولية في هذا المجال، بالإضافة إلى آفاق تطور هذه التجربة في العالم العربي.

فعاليات هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في عام 2024

معرض ذاكرة وطن بصلالة

سلط الضوء على دور عُمان الحضاري
وإسهامات العُمانيين في الإنسانية،
والعلاقات العُمانية التركية

تضمن
1300
وثيقة مطبوعة ورقمية

مؤسسات لإثراء الحراك الثقافي

يُعد مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم واحدًا من أبرز المؤسسات التي تسهم في تعزيز الحراك الثقافي والتعليمي في سلطنة عُمان، وتوطيد الهوية العُمانية على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال دعم البحوث والدراسات العلمية، وتقديم خدمات تعليمية متميزة، إذ يعمل المركز على نشر الفكر العُمانى وتعزيز التواصل الثقافي مع المؤسسات والمراكز المتخصصة في شتى أنحاء العالم، كما يبرز معهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها دوره الحيوي في الترويج للثقافة العُمانية والحضارة، حيث يقدم خدمات تعليمية متنوعة تشمل العروض المرئية، والرحلات التعليمية، والمحاضرات الثقافية، فمنذ تأسيسه في عام 2012م استقبل المعهد أكثر من 1508 طلاب وطالبات من أكثر من 60 جنسية.

مبادرات تعزيز الثقافة والفكر لدى الشباب

جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب 2024م

الهدف:	شملت مجالات:
تقدير	1. الدراسات في البيئة
المثقفين	2. العُمانية البرامج الإذاعية
والفنانين والأدباء	3. الشعر العربي الفصيح

مسابقة اقرأ للناشئة 2024م

الهدف: تعزيز حب القراءة والمكتبات
و مفاهيم المواطنة وحب الوطن

أما في إطار دعم القيم الدينية وتشجيع حفظ القرآن الكريم، فقد انطلقت مسابقة السلطان قابوس للقرآن الكريم في دورتها الـ 32 للعام (1445هـ/2024م)، وشملت سبعة مستويات تناسب مختلف الأعمار والمراحل العمرية، وتتضمن المسابقة المستوى الأول (حفظ القرآن الكريم كاملاً)، والمستوى الثاني (حفظ أربعة وعشرين جزءاً متتالياً)، والمستوى الثالث (حفظ ثمانية عشر جزءاً متتالياً)، والمستوى الرابع (حفظ اثني عشر جزءاً متتالياً)، أما المستوى الخامس فيتضمن (حفظ ستة أجزاء متتالية)، والمستوى السادس (حفظ أربعة أجزاء متتالية)، والمستوى السابع (حفظ جزأين متتاليين).

مرافق متطورة لبيئة مستدامة



تتقدم سلطنة عُمان بعزم راسخ وخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدفاتها ضمن الخطط التنفيذية لرؤية عُمان 2040. وفي العام الأخير من الخطة الخمسية العاشرة، والتي تمثل الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان، أكدت المؤشرات أن عدد البرامج الاستراتيجية التي تم تنفيذها والتي دخلت حيز التنفيذ منذ بدء الخطة (2021) وحتى ديسمبر 2024 نحو 388 برنامجاً من إجمالي 416 برنامجاً تتضمنها الخطة العاشرة، وبنسبة تنفيذ مرتفعة بلغت 93 بالمائة. وتغطي هذه البرامج الأولويات التي ترتبط بها الخطة العاشرة بالمحاور الأربعة لـ«رؤية عُمان 2040».



سلطنة عُمان تحقق قفزة نوعية في مؤشر الأداء البيئي العالمي لعام 2024

ففي محور الاقتصاد والتنمية، بلغت نسبة البرامج الاستراتيجية الجاري تنفيذها 99 بالمائة، وفي محور الإنسان والمجتمع وصلت نسبة التنفيذ إلى 92 بالمائة، وفي محور البيئة المستدامة بلغت النسبة 88 بالمائة، وفي محور الحوكمة والأداء المؤسسي 88 بالمائة.

وحققت سلطنة عُمان قفزة نوعية في أحدث قراءة لمؤشر الأداء البيئي العالمي لعام 2024، حيث ارتفع ترتيبها إلى المركز 54 بعد أن كانت في المركز 149 عام 2022 من أصل 180 دولة، محققة درجة 51.9 من 100 وفقاً للإعلان الصادر في يونيو 2024م عن مركز السياسات والقوانين البيئية بجامعة ييل الأمريكية.

ويعكس هذا الإنجاز تقدمها في تحسين جودة النظم البيئية بما يشمل حماية التنوع الأحيائي وإدارته الفعالة، فضلاً عن مساهمة المراسيم السلطانية لإنشاء (30) محمية طبيعية وتوسيع مواقع التنوع الأحيائي، بالإضافة إلى جهود هيئة البيئة في تأهيل الأنواع المهددة، ومكافحة التصحر، والقضاء على الأنواع الغازية، في تعزيز هذا التقييم الإيجابي.

كما توجت الجهود بالإعلان عن استضافة «أسبوع عُمان للمناخ» في فبراير 2025، ليكون منصة عالمية تجمع القادة والخبراء وصناع القرار لتعزيز العمل المناخي، إذ تتخلل الأسبوع فعاليات علمية ومعارض تقنية وحلقات عمل تخصصية.



سلطنة عُمان تتقدم في تحسين جودة النظم البيئية

إنجازات بيئية متنوعة في عام 2024

33 إجمالي عدد المحميات الطبيعية في سلطنة عُمان

1

غرس ملايين الأشجار البرية في سلطنة عُمان

2

انتخاب سلطنة عُمان رئيسة للدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

3

أتمتة الخدمات عبر منصة «سهل»

4

إطلاق مبادرة برنامج تارتل كوماندوز المعني بحماية ومراقبة ورصد السلاحف البحرية

5

إطلاق مشروع المسح الوطني للتنوع الأحيائي

6

إطلاق مشروع مسح أنواع الثدييات البحرية

7

البرنامج الوطني للحياد الصفري

تعد سلطنة عُمان من الدول التي سارعت في الإعلان عن التوجه الاستراتيجي للوصول للحياد الصفري بموعد أقصاه 2050م بمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- في أكتوبر 2022م في توجه لتحسين الأداء البيئي والتخفيف من آثار تغيرات المناخ، حيث تم إضافة سلطنة عُمان ضمن قائمة الدول التي اعتمدت استراتيجية وطنية في منظمة الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

وقد أطلق البرنامج الوطني للحياد الصفري خلال عام 2024م حزمة من المشروعات والمبادرات «حياد 3» لتوسعة نطاق العمل لتحقيق مستهدفات عام 2030 في الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم للوصول إلى الحياد الصفري ليصل عدد المشاريع إلى 212 مشروعاً ومبادرة حتى عام 2024م، وتشمل مختلف القطاعات (النقل- الغاز- الصناعة- المدن والمباني- التعليم- الزراعة)، إضافة إلى قطاع المحافظات وقطاع الأجهزة العسكرية والأمنية.

المشروعات المنفذة لتحقيق الحياد الصفري

36

مشروعاً في
قطاع
النقل

28

مشروعاً في
قطاع
الكهرباء

10

مشروعات في
قطاع
النفط والغاز

16

مشروعاً في
قطاع
الصناعة

14

مشروعاً في
قطاع
التعليم

21

مشروعاً في
قطاع الأجهزة
العسكرية والأمنية

15

مشروعاً في
قطاع
البيئة والاقتصاد

26

مشروعاً في
قطاع
المدن والمباني

تقوية البنى الأساسية لسلطنة عُمان وتجهيزها للسيارات الكهربائية

الإسكان والتخطيط العمراني

تقوم منهجية الإسكان والتخطيط العمراني في المرحلة الحالية على التطوير الشامل للانتقال بخدمات الإسكان والتخطيط العمراني إلى مراحل متقدمة تركز على مفهوم صناعة المكان، ويشكل برنامج حق الانتفاع بالأراضي الحكومية ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في سلطنة عُمان، ويمثل أداة استراتيجية تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ مبدأ الاستدامة في السلطنة، مما يساهم في تحقيق أهداف رؤية عُمان 2040 نحو اقتصاد مزدهر ومستدام.

منصة «تطوير»

وفي سياق أتمتة خدمات حق الانتفاع إلكترونياً، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية وتمكين المستثمرين من الاستفادة من الخدمة دون الحاجة لمراجعة الوزارة، أطلقت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني منصة «تطوير». وتعمل المنصة الرقمية المبتكرة على تسهيل عملية التنافس على أراضي الانتفاع الحكومية بشفافية عالية وأمان كامل، حيث تقدم المنصة مجموعة من الخدمات التي تمكن المستثمرين من الوصول إلى الأراضي الحكومية للاستثمار في مختلف القطاعات، من خلال إجراءات واضحة وسلسلة تضمن التنافس العادل، كما تسهم المنصة في تحفيز التنافسية وتعزيز الاستثمارات، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة تلبي احتياجات السوق والمجتمع.

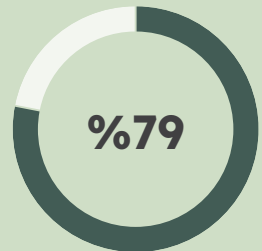
وتتكامل منصة تطوير مع أكثر من 12 جهة حكومية، حيث تدير هذه الجهات طرح الأراضي بكافة استخداماتها واستعمالاتها، مستفيدة من الخدمات التي تقدمها المنصة. ويسهم هذا التكامل المؤسسي في تنويع المشاريع التنموية من خلال برنامج حق الانتفاع.

برنامج حق الانتفاع بالأراضي الحكومية 2024

توقيع أكثر
من 700 عقد
انتفاع في
عدة قطاعات



نسبة
ارتفاع
استغلال
الأراضي



المدن المستقبلية لمجتمعات مزدهرة

مع تزايد النمو السكاني وتغير أسلوب الحياة، تظهر أهمية بناء مدن مستقبلية تواكب تطورات رؤية عُمان 2040 من أجل تحقيق تنمية عمرانية مستدامة عبر مشاريع الأحياء السكنية المتكاملة والمخططات الهيكلية تعتمد على سمات أساسية مثل الاستدامة باستخدام الطاقة المتجددة، وسهولة الوصول من خلال نظام تنقل متكامل، وبيئة صحية خالية من الكربون، كما تتميز بالبنية الذكية عالية الكفاءة والاقتصاد الدائري، بالإضافة إلى مساحات خضراء وكثافة عمرانية فعالة.

مدينة السلطان هيثم

14,800,000 م²



مرتفعات بوشهر

6,650,000 م²



مدينة منح

6,000,000 م²



مدينة صحار

6,200,000 م²

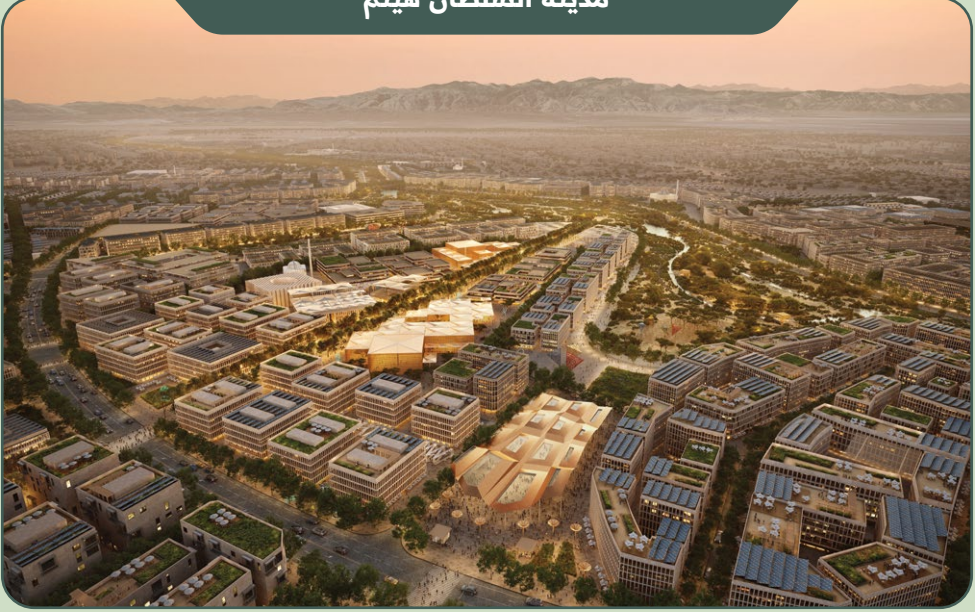


مدينة صلالة

5,300,000 م²



مدينة السلطان هيثم



تترجع مدينة السلطان هيثم على رأس الهرم في المدن المستقبلية الذكية في سلطنة عُمان، والتي تنقل الحياة الحضرية إلى مسار وآفاق أوسع، وترتكز المدينة على 12 معيارًا عالميًا من معايير جودة الحياة ورفاهية العيش، وذلك بدءًا من التكلفة المناسبة والمرافق المتكاملة، وصولاً إلى أسلوب الحياة الحديث والأنظمة المستدامة.

2,900,000 م²إجمالي
المساحات
الخضراء14,800,000 م²المساحة
الإجمالية

100,000 نسمة

العدد
الإجمالي
للسكان1,640,000 م²الحديقة
المركزية
والوادي

توفر المدينة سلسلة من الطرق الرابطة الجديدة إلى المدينة عبر طريق مسقط السريع وشارع السلطان قابوس، حيث تتوفر 23 نقطة وصول مختلفة لتحقيق الوصول السريع وتجنب الازدحام

تنقسم مراحل بناء المدينة إلى أربع مراحل تنفيذية تمتد من 2024م إلى 2045م

25 مسجدًا
19 حيًا متكاملًا
11 مرفقًا
للرعاية الصحية
39 مدرسة
حكومية وخاصة

برنامج الأحياء والمخططات السكنية المتكاملة

وفي سبيل تحقيق الرفاه الاجتماعي وإتاحة خيار توفير مسكن جاهز في أحياء سكنية متكاملة الخدمات بتكلفة مناسبة، تمثل مبادرة «صروح» الوطنية للأحياء السكنية المتكاملة خطوة هامة نحو تحقيق التنمية العمرانية المستدامة في سلطنة عُمان.

المشاريع القائمة

مشروع حصن الزین	حي الشروق	حي مجد	حي اللبان	حي النسيم
ولاية بدبد	ولاية صلالة	ولاية صحار	ولاية نخل	ولاية بركاء

أهداف مبادرة الأحياء السكنية

1. احتضان بدائل وحلول متنوعة لتوفير المسكن الملائم لشرائح المجتمع بموجب التشريعات الصادرة في هذا الشأن.

2. تحقيق أهداف ومتطلبات الاستراتيجية العمرانية ورؤية عُمان 2040 الرامية لإيجاد مدن وقرى مستدامة تلبي تطلعات قاطنيها.

3. تعزيز دور القطاع الخاص وإشراكه في المساهمة ببناء تلك المجتمعات العمرانية المتكاملة والمستدامة.

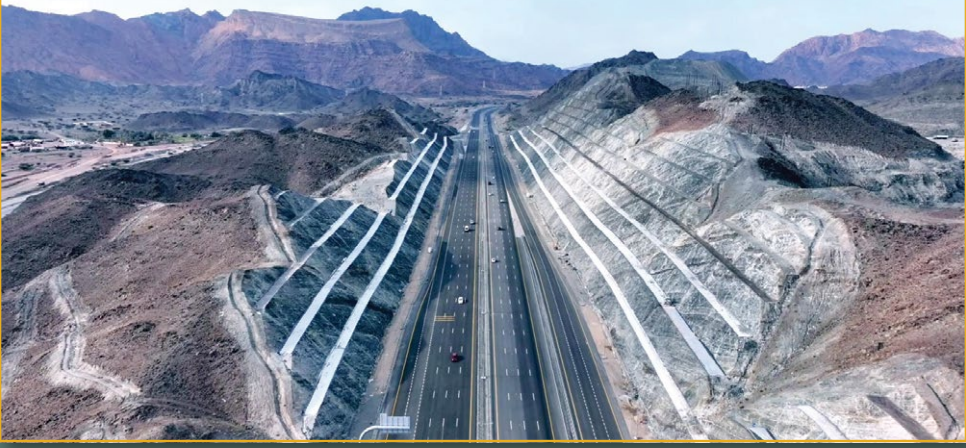
4. توفير الخدمات الأساسية ونموذج مبتكر كبديل في سياسة منح الأراضي لمواكبة متطلبات المجتمع.



بادرة صروح للأحياء السكنية خطوة هامة لتحقيق التنمية العمرانية

النشاط العقاري في الفترة من يناير وحتى نهاية ديسمبر 2024

البيان	يناير - ديسمبر 2023	يناير - ديسمبر 2024
القيمة المتداولة للعقار	2.6 مليار ر.ع	3.3 مليار ر.ع
الرسوم المحصلة لجميع التصرفات القانونية	64.9 مليون ر.ع	69 مليون ر.ع
القيمة المتداولة لعقود البيع	1.044 مليار ر.ع	1.094 مليار ر.ع
عدد الملكيات الصادرة	235.3 ألف ملكية	233.3 ألف ملكية
عدد الملكيات الصادرة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1.3 ألف ملكية	1.4 ألف ملكية



تطورات مستمرة في توسعة النقل البري لتسهيل الحركة

النقل البري

يحظى قطاع النقل البري باهتمام كبير نظراً لدوره في تسهيل حركة التنقل بين مختلف محافظات سلطنة عُمان، وتنشيط الحركة التجارية، ودعم قطاع السياحة، وقد بلغت أطوال الطرق الأسفلتية التي تشرف على تنفيذها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات حتى عام 2024 أكثر من 16026 كيلومتراً، بينما بلغت أطوال الطرق الترابية 17069 كيلومتراً.

«أبرز التطورات في قطاع النقل البري خلال عام 2024»

1. إصلاح الطرق المتضررة جراء الأنواء المناخية (شاهين).
2. توسعة طريق الرسيل- بدبد.
3. ازدواجية وصلة الولايات بمحافظة شمال الباطنة بطريق الباطنة السريع.
4. إنشاء طريق الأفلاج بولاية المضبيبي في محافظة شمال الشرقية.
5. الأعمال المتبقية لمشروع ازدواجية طريق محضة-الروضة بمحافظة البريمي.
6. استكمال الأعمال المتبقية على طريق سنت وادي الأعلى بولاية بهلا.
7. استكمال الأعمال المتبقية على طريق سيح قطنة بولاية الجبل الأخضر.
8. إعادة تأهيل طريق ازدواجية بدبد-نزوى.



طرق إستراتيجية وسط تضاريس وجبال شاهقة تربط بين محافظات سلطنة عمان

مشروعات الطرق الاستراتيجية

1. طريق دبا- ليما- خصب بمحافظة مسندم بطول نحو 70 كم.
2. تنفيذ الأعمال المتبقية من مشروع طريق الباطنة الساحلي.
3. ازدواجية طريق الشرقية السريع (الجزء الثاني-المرحلة الثانية).
4. طرح مناقصة لتنفيذ مشروع طريق عقبة (عافري) الذي يربط بين ولايتي سمائل وإزكي.
5. طرح مناقصة مشروع ازدواجية طريق الربع الخالي (المرحلة الأولى).
6. طرح مناقصات لتنفيذ الأجزاء المتبقية من مشروع ازدواجية طريق آدم-هيماء- ثمريت.
7. طرح مناقصة لتنفيذ مشروع طريق بولاية الحمراء بمحافظة الداخلية.
8. مناقصة لازدواجية الطريق القائم من دوار مرفع دارس بولاية نزوى وحتى جبرين بولاية بهلا.



القطاع البحري ركيزة واحدة تعزز الناتج المحلي

النقل البحري

يشهد قطاع النقل البحري تطوراً مستمراً نظراً لأهميته التجارية والصناعية التي تنعكس إيجاباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد شهد عام 2024 الآتي:

1. أكثر من مليون ريال عُماني إيرادات الشؤون البحرية خلال العام 2024.

2. إصدار (384) تصريحاً ملاحياً للسفن الأجنبية العاملة على المياه الإقليمية العُمانية.

3. 766 عدد السفن والوحدات البحرية المسجلة تحت العلم العُماني.

4. 2276 عدد السفن والوحدات البحرية التي تم تجديدها.

5. 703 عدد الشهادات الصادرة للبحارة و 1072 ترخيصاً للأنشطة البحرية.



الموانئ العُمانية.. محط أنظار دول العالم

الموانئ العُمانية

تؤدي الموانئ العُمانية دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل تزامنًا مع توجه الحكومة لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، إذ تتميز سلطنة عُمان بوجود عدد من الموانئ العملاقة التي أصبحت محط أنظار لكافة دول العالم بحكم أهميتها في تقديم الدعم اللوجستي والخدمات للشركات والمؤسسات العالمية، حيث أصبحت الموانئ العُمانية ترتبط بشكل مباشر مع الدول المصدرة للبضائع إلى السوق العُماني وكذلك الدول المستوردة للبضائع العُمانية بواسطة شركات النقل البحري، الأمر الذي أدى إلى تقليل الوقت المستغرق للنقل البحري للصادرات والواردات العُمانية، وكذلك انخفاض تكلفة الشحن البحري وتقليل الاعتماد على الموانئ المجاورة لاستيراد احتياجات السوق المحلي.

حجم المناولة في الموانئ العُمانية خلال عام 2024

أكثر من
325 ألف
مسافر عبر
الموانئ
العُمانية

أكثر من
10 آلاف
سفينة
وصلت إلى
الموانئ
العُمانية

3
ملايين
رأس من
الماشية

أكثر من
4 ملايين
حاوية
نمطية

107
ملايين طن
من البضائع
العامة
والسائلة
والسائبة

النقل الجوي

شهدت مطارات سلطنة عُمان خلال عام 2024 حركة متنامية، وبلغ عدد المسافرين عبر مطارات سلطنة عُمان في الفترة من يناير وحتى ديسمبر 2024 أكثر من 14.5 مليون مسافر مقابل 14.1 مليون مسافر في الفترة المماثلة من عام 2023 مسجلة زيادة بنسبة 2.8%.

ويبلغ عدد المطارات في سلطنة عُمان (4) مطارات هي:

1. مطار مسقط الدولي بمحافظة مسقط

2. مطار صلالة بمحافظة ظفار

3. مطار صحار بمحافظة شمال الباطنة

4. مطار الدقم بمحافظة الوسطى

مؤشرات الحركة الجوية بالمطارات في عام 2024

البيان	مطار مسقط الدولي
إجمالي عدد الرحلات	96.1 ألف رحلة
الرحلات الدولية	86.8 ألف رحلة
الرحلات الداخلية	9.2 ألف رحلة
إجمالي عدد المسافرين	12.8 مليون مسافر
عبر الرحلات الدولية	11.6 مليون مسافر
عبر الرحلات الداخلية	1.2 مليون مسافر



المطارات العُمانية تسهم بدور جوهري في جذب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المباشرة

مطار صلالة	مطار صحار	مطار الدقم	
10.4 ألف رحلة	638 رحلة	622 رحلة	
5 آلاف رحلة	495 رحلة	-	
5.4 ألف رحلة	143 رحلة	622 رحلة	
1.5 مليون مسافر	66.7 ألف مسافر	61.1 ألف مسافر	
650.6 ألف مسافر	43.4 ألف مسافر	-	
869.9 ألف مسافر	23.2 ألف مسافر	61.1 ألف مسافر	

الاتصالات وتقنية المعلومات

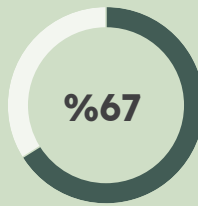
يعد التحول الرقمي الحكومي ممكنًا رئيسيًا لتحقيق رؤية عُمان 2040 وداعمًا لإيجاد جهاز حكومي مرن مبتكر وصانع للمستقبل، وحرصًا على مواصلة جهود القطاع الحكومي لتحقيق أهداف الخطة التنفيذية للتحول الرقمي الحكومي 2021-2025، فإن اللجان الرئيسية والفنية للتحول الرقمي ممثلة في الفريق التنفيذي في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات سعت إلى تعزيز التنسيق مع كافة الجهات الحكومية المستهدفة بهدف تذليل العقبات وتمكين تسريع تنفيذ مشاريع ومبادرات التحول الرقمي الحكومي منها المشتركة والمركزية والمستقلة التي يتم تنفيذها بحسب طبيعة وتخصص كل مؤسسة.

وبدأت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على تنفيذ برنامج التحول الرقمي الحكومي 2021-2025 بعد اعتماد البرنامج من قبل مجلس الوزراء الموقر في يوليو 2021، ويستهدف البرنامج 59 مؤسسة حكومية، ويشتمل على أربع مسارات عملية رئيسية تشكل في مبادراتها ومشاريعها عناصر رحلة التحول الرقمي وهي مسار التميز في الخدمات الحكومية الإلكترونية ومسار كفاءة في الأنظمة الداخلية ومسار تمكين الموارد البشرية ومسار مشاركة المجتمع.

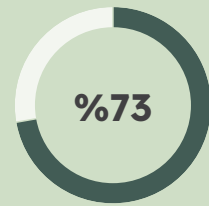
مؤشرات برنامج التحول الرقمي الحكومي نهاية 2024

2680
خدمة تم
تبسيط إجراءاتها

نسبة رقمنة
الخدمات ذات الأولوية

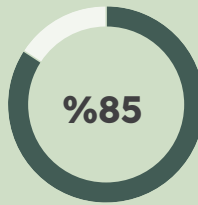


الأداء العام

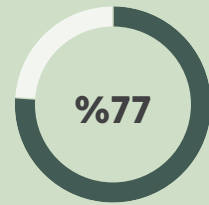


27 مليون
معاملة رقمية
من المعاملات
الحكومية

ارتفاع تقييم الوزارة في
إجادة للتحول الرقمي



نسبة الإجابة
للمؤسسات الحكومية





توطين تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر دعم الشركات الناشئة وتأهيل الكوادر العُمانية

المشاريع والمبادرات

أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات خلال العام 2024 البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة ضمن إطار «رؤية عُمان 2040»، وقد بلغ حجم الاستثمارات العامة والخاصة في الذكاء الاصطناعي حتى 2024 حوالي 60 مليون ريال عُماني، كما تم خلال العام 2024 التوقيع على اتفاقية إنشاء مركز الثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وتنفيذ مسابقة «هندسها بالذكاء الاصطناعي» والتي نتج عنها 8 تطبيقات عُمانية بالذكاء الاصطناعي التوليدي في أسواق التطبيقات الإلكترونية، إلى جانب تدشين كرسي بحثي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التابع لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بالتعاون مع الوزارة.



إنشاء الميناء الفضائي بالدقم يعزز مكانة سلطنة عُمان كمِنصة دولية لإطلاق الصواريخ الفضائية والأقمار الصناعية

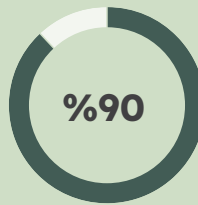
برنامج الفضاء

أبرز الإنجازات في 2024



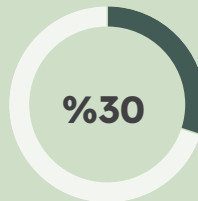
انضمام سلطنة
عُمان إلى
عضوية الاتحاد
الدولي للملاحة
الفضائية

ارتفاع نسبة
الشركات العاملة



إطلاق
الصاروخ
الفضائي
العُماني

نمو حجم الاستثمار
في القطاع



نسبة نمو
الوظائف



قطاع الكهرباء والمياه

شهد إجمالي إنتاج سلطنة عُمان من الكهرباء حتى نهاية ديسمبر 2024م، ارتفاعاً إلى 48.4 مليون جيجاوات بالساعة وبنسبة 7.6% مقارنة بـ 45 مليون جيجاوات بالساعة خلال الفترة نفسها من عام 2023م.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن صافي إنتاج سلطنة عُمان من الكهرباء حتى نهاية ديسمبر 2024م ارتفع بنسبة 7.2% ليبلغ 46.8 مليون جيجاوات في الساعة.

كما بلغ إجمالي كمية المياه المُنتجة في سلطنة عُمان حتى نهاية ديسمبر 2024 (520.3) مليون متر مكعب.

صافي إنتاج الكهرباء في محافظات سلطنة عُمان بنهاية ديسمبر 2024م (جيجاوات / ساعة)

المحافظة	2023	2024
مسقط	604.2 ألف	486.9 ألف
ظفار	5.07 مليون	5.67 مليون
مسندم	472.7 ألف	503.8 ألف
الداخلية	183.4 ألف	262.2 ألف
جنوب وشمال الباطنة والظاهرة	28.4 مليون	30.2 مليون
جنوب وشمال الشرقية	9.9 مليون	10.6 مليون
الوسطى	224.7 ألف	169 ألف



رؤية طموحة لطاقة نظيفة ومستدامة

وأشرفت هيئة تنظيم الخدمات العامة في 2024 على عدة مشاريع استراتيجية في قطاع الطاقة، شملت مراجعة واعتماد المخصصات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الشركات المرخصة، بالإضافة إلى وضع الأطر التنظيمية اللازمة لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف وتعزيز الأداء المالي للقطاع، وفي هذا السياق، يعد مشروع الربط الكهربائي بين شمال سلطنة عُمان وجنوبها من المشاريع الحيوية، حيث يهدف إلى تحسين استدامة الموارد وكفاءة وموثوقية شبكة الكهرباء، وتقليل الاعتماد على 14 محطة كهرباء تعمل بالديزل، مما يساهم في تقليل التكاليف والانبعاثات الكربونية بنحو 474 ألف طن سنوياً، كما قامت الهيئة بتطوير مشروع البيع المباشر الذي يسمح لكبار المشتركين بالتعاقد مباشرة مع منتجي الطاقة، إلى جانب تطوير إطار تنظيمي لنقل الطاقة في الشبكات المرخصة، وتعمل الهيئة أيضاً على تحرير أنشطة التوريد وتعزيز المنافسة في هذا المجال.

مؤشرات قطاع الاتصالات بنهاية ديسمبر 2024

العدد	البند
435,596	إجمالي اشتراكات خطوط الهاتف الثابت
7,506,870	عدد المشتركين في الهواتف المتنقلة
6,455,261	عدد الاشتراكات النشطة للإنترنت ذي النطاق العريض بالهاتف المتنقل
574,730	إجمالي اشتراكات الإنترنت الثابت

الموارد المائية

تعد السدود من المشاريع المائية التي تساهم بشكل فعال في الاستفادة من المياه والتقليل من العجز المائي من خلال توفيرها للمياه وتغذية الخزانات الجوفية وحماية المناطق السكنية والبنى الأساسية من مخاطر الفيضانات ويتجاوز عدد السدود التي تشرف عليها وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه 188 سدا، قدرت سعتها التخزينية الإجمالية بأكثر من 346 مليون متر مكعب من المياه، كما أولت الوزارة اهتماما خاصا بصيانة السدود بصفة دورية.

جهود المحافظات

تمثل الرؤية السيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- في تنمية محافظات سلطنة عُمان خطوة استراتيجية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة اقتصادياً واجتماعياً تُعززها أولوية «تنمية المحافظات والمدن المستدامة» لتمكينها من استغلال مواردها بشكل أمثل.

وجاء تأكيد عاهل البلاد المفدى -أعزه الله- فيما يتعلق بتنمية المحافظات في خطابه السامي بمناسبة الانعقاد السنوي الأول للدورة الثامنة لمجلس عُمان 2023: «إنَّ الاهتمام بتنمية المحافظات وترسيخ مبدأ اللامركزية نهج أنسنا قواعده من خلال إصدار نظام المحافظات، وقانون المجالس البلدية، استكمالاً لتنفيذ رؤيتنا للإدارة المحلية القائمة على اللامركزية، سواءً في التخطيط أو التنفيذ، ولتمكين المجتمع المحلي من إدارة شؤونه والإسهام في بناء وطنه». ويؤكد المرسوم السلطاني رقم 2022/36 بإصدار نظام المحافظات على أهمية الإدارة المحلية التي تقوم على اللامركزية في عمل المحافظات واتخاذ القرارات بما يُمكنها من القيام بأدوارها، وبما يُحقق التنمية في كل المجالات، ويأتي متواءماً مع أهداف وركائز وأولويات «رؤية عُمان 2040».

وتمثل التوجيهات السامية بزيادة المخصصات المالية لبرنامج تنمية المحافظات من 10 ملايين ريال عُماني إلى 20 مليون ريال عُماني لكل محافظة خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية (2021 - 2025) لتنفيذ البرامج الاستراتيجية لتنمية المحافظات والمدن المستدامة وتحفيز المزايا النسبية التنافسية للمحافظات، داعماً أساسياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع محافظات سلطنة عُمان.

وبلغ إجمالي الصرف على تنمية المحافظات خلال الفترة من (2021-2024) أكثر من 81 مليون ريال عُماني، وخُصص نحو 44 مليون ريال عُماني لعام 2025م، ومن أبرز المشروعات فيما يتصل بتنمية المحافظات مشروعات تطوير الواجهات البحرية ورصف الطرق الداخلية وتطوير وصيانة الحدائق العامة، إضافة إلى تنفيذ المشروعات الفائزة بأفضل مقترح لمشروع إنمائي وهي إطلالة عبري بمحافظة الظاهرة، وجراند كانيون بمحافظة الداخلية، وتطوير المركز التاريخي في محافظة شمال الباطنة.



سلطنة عُمان وجهة عالمية رائدة للسياحة

السياحة

تزخر سلطنة عُمان بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية، وحدّد قانون السياحة الجديد الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم 2023/69 دور وزارة التراث والسياحة لتنمية القطاع السياحي في سلطنة عُمان وتنظيم المنشآت السياحية والفندقية، كما أفسح القانون الذي يقع في 5 فصول -تتضمن 21 مادة- المجال لنمو أكبر للقطاع السياحي من خلال متابعة واكتشاف المناطق والمواقع الجديدة القابلة للاستغلال السياحي وفقاً للميزات النسبية والتنافسية للمحافظات.

ووقّعت وزارة التراث والسياحة خلال عام 2024 عدداً من العقود بنظام حق الانتفاع لتنفيذ مشروعات سياحية في عدد من ولايات ومحافظات سلطنة عُمان، ويأتي هذا التوجه امتداداً للبرنامج الاستثماري لقطاع السياحة في كل محافظات سلطنة عُمان وصولاً إلى تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الجديدة وإسهامها في خدمة المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص عمل وتعزيز المحتوى المحلي، بالإضافة إلى زيادة العرض في متطلبات



أُختيرت ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية عاصمة للسياحة العربية لعام 2024م

القطاع السياحي من الغرف الفندقية والمرافق بما يتناسب مع مستهدفات خطة التنمية السياحية الشاملة.

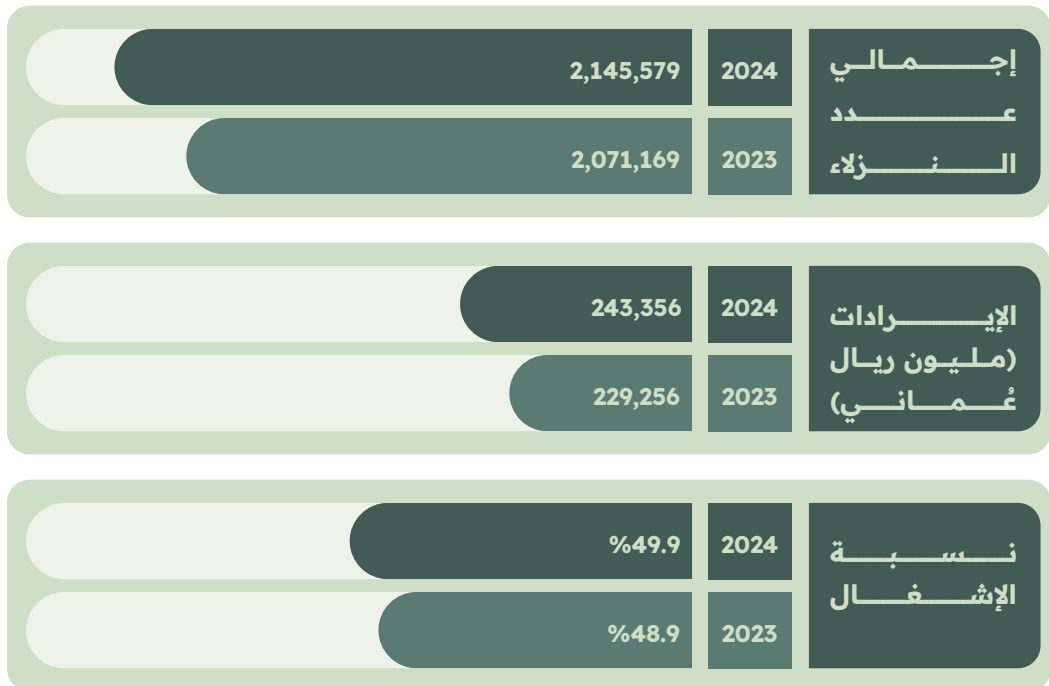
وفي ديسمبر 2023 أُختيرت ولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية عاصمة للسياحة العربية لعام 2024م، وذلك خلال اجتماع المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته الـ 26 الذي انعقد في العاصمة القطرية الدوحة.

ويأتي هذا الاختيار وفق عدة معايير متصلة بتوفر البنية الأساسية والموارد السياحية، وتنوع الأنماط والأنشطة السياحية، إلى جانب سياسات وتوجهات الحفاظ على البيئة، وما تزخر به الولاية من مقومات تاريخية وثقافية غنية، إلى جانب وجود مواقع أثرية تعود إلى حقبة زمنية مختلفة، أُدرج عدد منها ضمن قائمة التراث العالمي والقائمة التمهيدية، إضافة إلى المواقع الطبيعية مثل الشواطئ والأودية والعيون والكهوف والمحميات الطبيعية والتي تستقطب السياح من داخل وخارج سلطنة عُمان.

وشهدت إيرادات الفنادق ذات التصنيف (3-5) نجوم ارتفاعاً بنسبة 6.2% لتصل إلى 243.3 مليون ريال عُمانى حتى نهاية ديسمبر 2024م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023م والتي بلغت 229.2 مليون ريال عُمانى.

وأوضحت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن إجمالي عدد نزلاء الفنادق ذات التصنيف (3-5) نجوم بسلطنة عُمان ارتفع بنسبة 3.6% مسجلاً حتى نهاية ديسمبر 2024 نحو 2.1 مليون نزيل مقارنة بمليونى نزيل من الفترة المماثلة من العام السابق، كما شهدت نسبة الإشغال نمواً بنسبة 2.1% مسجلة 49.9% مع نهاية عام 2024.

أداء الفنادق فئة 3-5 نجوم (يناير-ديسمبر 2024)



هيئة حماية المستهلك

تسعى هيئة حماية المستهلك إلى تحقيق التوازن في الأسواق من خلال استقرار الأسعار ومراقبة توفر السلع الأساسية، إلى جانب توعية المستهلك بمخاطر الإعلانات المضللة، كما تستقبل الشكاوى وتحقق فيها لضمان حقوق المستهلكين، وتعزز المنافسة العادلة بمحاربة الغش التجاري والاحتيال، وتضع خططاً لحماية المستهلك، وتدرس المقترحات ذات الصلة، إضافةً إلى إعداد البحوث المتخصصة واقتراح القوانين المنظمة للأسواق. كما تتابع تطبيق اللوائح، وتمثل سلطنة عُمان في المحافل الإقليمية والدولية، مما يساهم في تعزيز مكانتها ودورها في هذا المجال الحيوي.

إنجازات الهيئة خلال 2024

تطبيق نظام
الآيزو (9001)
في كافة
إداراتها في
المحافظات

إصدار قرار بشأن
حظر تداول
الإطارات المستعملة

إصدار قرار بشأن حظر
تداول مستحضرات
التجميل ومنتجات
العناية الشخصية

توقيع اتفاقيات تعاون
مشتركة لتعزيز التعاون
في عدد من المجالات

إطلاق عددٍ من
الأنظمة التقنية
الداخلية والخارجية

المؤشرات الإحصائية العامة للهيئة للعام 2024:

5,479
المخالفات

8,086
البلغات

32,776
الشكاوى

2.95
مليون ر.ع
المبالغ المسترجعة

365,868
الزيارات التفتيشية

115,848
السلع المضبوطة

الإشراف العام

محمد بن سعيد البلوشي

وكيل وزارة الإعلام

رئيس فريق العمل

راشد بن حمد الهاشمي

الإعداد

ماجد بن عبدالله الهطالي

حمد بن سيف الكلباني

التدقيق اللغوي والمراجعة

جمال عبدالناصر محمد دراز

التنسيق والمتابعة

حسن بن علي الوهيبي

زينب بنت ياسين ياسين

عبدالرحمن بن حمد العبري

التصميم والإخراج الفني

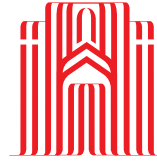
علي عبدالعزيز الجاويش



منصة إنجاز



منصة عين



البوابة الإعلامية
سلطنة عُمان



Omaninfo1



@omaninfo1



Omaninfo.om

سلطنة عُمان



جميع الحقوق محفوظة
لوزارة الإعلام،
ولا يجوز طبع هذا الكتاب
أو أي جزء منه أو تصويره
أو نسخه بأي وسيلة
كانت آلية أو إلكترونية أو
غير ذلك، دون الحصول
على إذن خطي مسبق.

طُبع بمطبعة وزارة الإعلام

رقم الإيداع: 2025/9122
رقم الإيداع الدولي: ISBN 978-99992-1-282-3

ISBN 978-99992-1-282-3



9 789999 212823 >



سُلْطَنَةُ عُومَانْ
وِزَارَةُ الْإِعْلَامِ

عُومَانْ

2024